التَّدَاخُلُ الصِّيغيّ في أَبْنِيةِ المصادرِ والمشتقاتِ

إعداد:

منى مفضي سليم العظامات

المشرف:

الأستاذ الدكتور حسن خميس الملخ

قُدِّمَتْ هذه الرسالة استكمالاً لمتطلباتِ الحصولِ على درجةِ

الماجستيرِ في اللُغَةِ العربيَّةِ وآدابها

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

٢٠١٣

الإهداء

عندما تَعِزُّ المعرفة ويقلُّ الاهتمام بها لدى السواد الأعظم من الناس تزداد أهمية من نذروا أنفسهم للمعرفة والعلم، وإذا كانت الظروف تدرأُ كثيرين عن درب العلم والمعرفة، فإن الذين يتحدَّون هذه الظروف يرقون كما لا يستطيع أحدٌ أن يرقى مُرتقاهم، ولا أن يصل إلى ما وصلوا إليه.

فإلى من أشعل نار العلم في نفسي، وحمَّلني مسؤولية المتابعة، إلى أستاذي الفاضل سمير شريف استيتية.

وإلى والديَّ الكريمين وأشقائي الأفاضل.

وإلى شقيقي الأكبر إبراهيم أحق الناس بالذكر والشكر.

وإلى شريك حياتي زوجي الذي خصني بالرعاية والاهتمام حتى غدا عملي على ما هو عليه الآن.

وإلى فلذة الكبد، وقُرَّة العينِ ابنتي الحبيبة حلا.

أُهْدي هذا الجهد.....

شكر وتقدير

أتقدمُ بخالص الشكر والعرفان من أستاذي الفاضل الدكتور حسن الملخ على ما قدمه لـــي مـــن عظيم النصح والإرشاد فكان لي خير ناصحٍ وموجه، حتى استوت رسالتي على ســـوقها، فلـــم يَضِنّ علي بكل ما يغني هذا البحث فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة اللذين تفضلا بمناقشة هذه الرسالة، وتحملا عناء قراءتها وإبداء الملاحظات التي لا شكَّ أن العمل سيَثْرى بها ويرتفع شأنه، وسأوليها كل الاهتمام، فجزى الله الجميع كل خير، ولا بد لي من شكر كل من ســـاعدني في توفير المادة العلمية من مصادر ومراجع ودوريات محكمة فكانوا شركائي في الجهد.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	ه
الملخص	و
المقدمة	١
الفصل الأول:	٣
مصطلح التداخل لغةً واصطلاحاً:	٤
مصطلح الصيغة لغة واصطلاحاً:	١٢
مصطلح البنية لغة واصطلاحاً:	١٦
مصطلح الوزن لغةً واصطلاحاً:	١٧
تطور مصطلح الصيغة في الصرف العربي:	١٨
تطور مصطلح الصيغة في الصرف عند الصرفيين المتقدمين	١٩
الصيغة في كتاب سيبويه ت١٨٠هـ.	١٩
الصيغة عند المبرد ت٢٨٥هـ.	٢٠
الصيغة عند ابن السراج ت٣١٦ه.	٢٠
الصيغة عند ابن جنيٍّ ت٣٩٢هـ.	٢١
الصيغة عند عمر بن ثابت الثمانيني ت٤٤٢هـ.	٢٢
الصيغة عند ابن بابشاذ ت٤٦٩هـ.	٢٢
الصيغة عند عبد القاهر الجرجاني ت٤٧١ه.	٢٣

الصيغة عند ابن القطَّاع ت٥١٥.	٢٣
الصيغة عند أبي البركات الأنباري ت٥٧٧ه.	٢٤
الصيغة عند ابن يعيش٦٤٣ه.	٢٤
الصيغة عند ابن عصفور٦٦٩ه.	٢٥
الصيغة عند ابن مالك ٦٧٢ه.	٢٦
الصيغة عند الرضي الأستراباذي ٦٨٦ه.	٢٧
الصيغة عند أبي حيان الأندلسي٧٤٥ه.	٢٧
الصيغة عند المرادي٧٤٩ه.	٢٨
الصيغة عند ابن هشام٧٦١ه.	٢٩
الصيغة عند العيني ٨٥٥ه.	٢٩
الصيغة عند السيوطي٩١١ه.	٣٠
الصيغة عند الأشموني ٩٢٩ه.	٣٠
تطور مصطلح الصيغة في الصرف عند المحدثين:	٣١
أحمد بن محمد الحملاوي.	٣١
محمد محيي الدين عبد الحميد.	٣٢
محمد عبد الخالق عضيمة.	٣٢
عباس حسن.	٣٣
تمام حسان.	٣٤
محمد خير حلواني.	٣٥
فاضل السامرائي في كتابه معاني الأبنية.	٣٥
فخر الدين قباوة.	٣٦
لطيفة إبراهيم النجار.	٣٧

عبد اللطيف محمد الخطيب.	٣٧
مهدي أسعد عرار.	٣٨
سيف الدين الفقراء.	٣٨
الفصل الثاني: التَّداخلات الصيغية:	٤١
المصادر والمشتقات	٤٢
المصادر:	٤٢
أبنية المصادر المتداخلة:	٤٣
صيغة فَعْل.	٤٣
صيغة فُعْل.	٤٥
صيغة فَعَلٌ.	٤٦
صيغة فَعَال.	٤٧
صيغة فُعَال.	٤٨
صيغة فِعَال.	٤٩
صيغة فُعْلَة.	٥٠
صيغة فُعُول.	٥١
صيغة فَعَلان.	٥٢
مصادر الثلاثيّ المزيد فيه حرف	٥٣
صيغة إفعال.	٥٣
صيغة تفعيل.	٥٣
صيغة تَفْعَال.	٥٤
صيغة تفْعِلة.	٥٥
صيغة تَفَعُّل.	٥٦

صيغة فِعْلال.	٥٧
تداخلات مصدر المرة:	٥٩
فَعْلَة.	٥٩
تداخلات مصدر الهيئة:	٦١
فِعْلَة.	٦١
تداخلات المصدر الصناعي.	٦٢
المشتقات:	٦٣
١. تداخلات اسم الفاعل:	٦٥
أولاً :من الثلاثي:	٦٦
صيغة فاعِل.	٦٦
ثانياً: تداخلات اسم الفاعل من الفعل المزيد:	٦٨
ثالثاً: تداخلات اسم الفاعل من الرباعي والملحق به	٧١
٢. تداخلات اسم المفعول	٧٣
أولاً: من الثلاثي:	٧٣
صيغة مفعول.	٧٣
ثانياً: اسم المفعول من مزيد الثلاثي.	٧٥
ثالثاً: تداخلات اسم المفعول من الرباعي ومزيده والملحق بالرباعي ومزيده.	٧٩
٣. تداخلات الصفة المشبهة:	٨٠
صيغة فَعِلَ.	٨٠
صيغة فِعْل.	٨١
صيغة فُعُلٌ.	٨٣
صيغة أفْعَل.	٨٤

صيغة فَيْعَل.	٨٦
صيغة فَعَال.	٨٧
صيغة فَعُول.	٨٧
صيغة فَعِيْل.	٨٩
صيغة فَعْلاء.	٩١
صيغة فَعْلان	٩٢
٤. تداخلات صيغ المبالغة:	٩٤
أولاً: الصيغ القياسية.	٩٤
صيغة فَعَّال.	٩٤
صيغة مِفْعَال.	٩٥
ثانياً: تداخلات الصيغ غير القياسية:	٩٧
صيغة تِفِعَّال.	٩٧
صيغة فُعَّال.	٩٧
صيغة فُعَّل.	٩٨
صيغة فُعَلَة.	٩٩
صيغة فِعْليل.	١٠٠
صيغة فُعُّول.	١٠١
صيغة فُعِّيل.	١٠١
صيغة فُعَّيْل.	١٠١
صيغة فِعِّيْل.	١٠٢
صيغة فَيْعُول.	١٠٢
صيغة مِفْعِيْل.	١٠٣

٥. تداخلات اسمي الزمان والمكان:	١٠٤
صيغة مَفْعَل.	١٠٤
مَفْعِل.	١٠٥
٦. تداخلات اسم الآلة:	١٠٦
صيغة مِفْعَل.	١٠٧
صيغة فاعلة.	١٠٨
صيغة فاعول.	١٠٩
صيغة فعَّالة.	١١٠
الفصل الثالث: أسباب التداخل الصيغي وضوابطه	١١٢
أ. الأسباب اللغوية:	١١٤
التناوب الدلالي.	١١٤
تعدد معاني الصيغ.	١١٨
العوارض التصريفية:	١٢٠
الإدغام.	١٢٠
الإعلال.	١٢٢
التثنية.	١٢٣
الجمع.	١٢٣
تعدد معاني السوابق واللواحق.	١٢٤
تعدد معاني صيغ الأفعال.	١٢٩
ب. الأسباب غير اللغوية:	١٣٠
١. تداخل اللهجات.	١٣٠
٢. التطور اللغوي:	١٣٣

التطور بالنقل من المصدر إلى الوصف.	١٣٤
التطور بالنقل من المذكر إلى المؤنث.	١٣٤
التطور بالنقل من الوصف إلى العَلَم.	١٣٤
١. ضوابط التداخل الآمن:	١٣٦
أ. ضوابط نحوية:	١٣٦
علامات الاسم أو خواصه.	١٣٦
الموقع.	١٣٧
الإضافة.	١٣٧
العلامة الإعرابية.	١٣٧
ب. الضوابط الاشتقاقية:	١٣٨
التعدي واللزوم.	١٣٨
ثلاثية الفعل أو مزيده.	١٣٩
البناء للمعلوم والمجهول.	١٣٩
ج. ضوابط صرفية سياقية	١٣٩
د. ضوابط دلالية:	١٤٠
الدلالة على الثبوت.	١٤٠
الدلالة على الحدوث.	١٤٠
الدلالة العددية.	١٤١
الدلالة على الوصف.	١٤٢
الدلالة على الأدواء.	١٤٢
الدلالة على الأدواء والعيوب الظاهرة والباطنة.	١٤٢
الدلالة على الألوان	١٤٣

الدلالة على الأصوات.	**١٤٣**
الدلالة على الامتناع.	**١٤٣**
الدلالة على الحِرَف.	**١٤٤**
الدلالة على الزمان.	**١٤٤**
الدلالة على المكان.	**١٤٤**
الدلالة على الآلة.	**١٤٥**
الخاتمة والنتائج	**١٤٦**
المصادر والمراجع	**١٤٧**
الملخص باللغة الإنجليزية	**١٥٤**

الملخص

هدفت هذه الدراسةُ إلى الكشف عن تجلّيات ظاهرة التـــداخل اللغـــوي فـــي صـــيغ المصـــادر والمشتقات، في اللغة العربية ضمن علم الصرف؛ فسعت إلى استجلاء أثر التداخل الصيغي في المصطلحات الصرفية واستعمالاتها عند الصرفيين المتقدمين والمحدثين؛ لرصد توجّه العلمـــاء إلى توحيد المصطلح.

ثم بينت الدراسة المتداخلات الصرفية في أبنية المصادر والمشتقات في اللغة العربيـــة بمنهج وصفيٍّ تحليليٍّ بتوضيح البنية الأصل، ثم ما تتقاطع معها من أبنيةٍ فرعيّة.

وقد اقترحت الدراسة ضوابط في التمييز بين المتداخلات الصرفية كالاشـــتقاق، والدلالـــة اللغوية، والمعجمية، والمواقع النحوية، ومُلابسات سياق الاستعمال في تأكيد سعي العربية إلـــى تحقيق أمن اللبس بين الصيغ، وقد برزت تقنية تضام القرائن والضوابط في فك التـــداخل بـــين بعض المتداخلات الصرفية في العربية.

المقدمة

الحمدُ للهِ رب العالمين، وأفضلُ الصلاةِ وأتمُّ التسليمِ على النَّبيِّ العربيِّ الأمين وعلى آله وصحبه ومن تبعه وسار على هديه أجمعين، أما بعد:

عُنِيَتْ المصادر اللغوية قديمها وحديثها بالأبنية الصرفية عناية فائقةً، تجاوزت الحديث عن الأبنية شكلاً لتتحدث حول الفروق بين المتشابه منها، محاولين وضع حدٍّ للفصل بينها.

وفي البحث في المصادر اللغوية القديمة والاطلاع على المراجع الحديثة، لفتني هذا الموضوع الذي لم أجدْ فيه دراسة وافية مستقلة شملت هذا الموضوع من كل جوانبه، لذا قمت بُإعادة طرح الموضوع مع الأستاذ الدكتور حسن الملخ، الذي وجدته لي داعماً ومُشجعاً، لذلك جاءت هذه الدراسة محاولةً مني لضبط التداخل واللبس من الجانب الصيغي؛ لئلا تكون الصيغة محلا للتداخل.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن ظاهرة التداخل اللغوي عامةً، والتداخل الصيغي خاصةً، كما تسعى إلى تحديد أسباب التداخل، ومحاولة وضع القيود والضوابط التي تحول دون وقوعه.

منهج الدراسة وأهميتها:

اتبعت الباحثة خطوات المنهج الوصفي التحليلي لتحليل ظاهرة التداخل الصيغي، كما أفادت الدراسة من المنهج التاريخي في رصد التطور في المصطلح عند الصرفيين المتقدمين والمحدثين.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من أن هذا الموضوع لم يحظَ بدراسةٍ مستقلةٍ، وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تتكون من مقدمة وثلاثةِ فصول، وعلى النحو التالي:

الفصل الأول: تضمَّن الحديثُ أربعةَ مصطلحاتٍ مهمة كان لا بد من الوقــوف عليهــا لغــةً واصطلاحاً، وهي التداخل والصيغة والبنية والوزن، كما اهتم هذا الفصل أيضاً بدارسة تطــور مصطلح الصيغة في الصرف العربي عند المتقدمين والمحدثين.

الفصل الثاني: وأما الفصل الثاني فقد اهتم بالتطبيق العملي على الصيغ المقصودة في الدراسة، وهي صيغ المصادر والمشتقات واضعا الأمثلة على تداخلها.

الفصل الثالث: درستُ أسباب التداخل الصيغي اللغوية وغير اللغوية، كمــا ناقشــتُ ضــوابط الصرفيين المتقدمين والمحدثين لضبط الصيغ، وبحثتُ عن ضوابط جديدة يمكن الاستفادة منها.

وتأتي بعد ذلك الخاتمة لتتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الأول:

ويضمُّ التمهيد للمصطلحات الآتية:

- **مصطلح التداخل.**
- **مصطلح الصيغة.**
- **مصطلح البنية.**
- **مصطلح الوزن.**
- **وتطور مصطلح الصيغة عند المتقدمين والمحدثين.**

مصطلحُ التَّدَاخُلِ Overlapping

التداخُل لغةً: مصدر الفعل تداخَلَ من الجذر(دَخَلَ) بمعنى الالتباس والتشابه، قال ابن منظــور: "تَدَاخُلُ المفاصِلِ ودِخَالها: دخولُ بعضِها في بعضٍ، وتداخُلُ الأمورِ تشابهُها والتباسُها، ودخــولُ بعضها في بعضٍ".([1])

وعرَّفه الشريف الجرجاني تعريفاً اصطلاحياً عامَّاً فقال هو: "عبارة عن دخول شيءٍ فــي شيءٍ بلا زيادةِ حجمٍ ومقدارٍ" ([2])، وهذا يعني أن التداخل فيه مساواة بين شيئين في صفةٍ ما.

وعرّفه محمد سمير اللبديّ تعريفاً اصطلاحياً لغويّاً فقال:" هو تــداخُل اللغــات، وهــو تركيب لغةٍ من لغتين، كقولنا:(قَنِطَ يَقْنِطُ) بكسر النون في الماضي والمضارع أو بفتحهما، فهاتان اللغتان من تداخُل(قَنَطَ يقنَط) بالفتح والكسر وقنِط بالكسر والفتح" ([3]) وهذا تعريف لغويٌّ قريــب من علم فقه اللغة؛ لأنه ينظر إلى اللهجات وإلى تركيب اللغات، ويدخل في ميدان فقه اللغة مــع أنه يفيد في تفسير الظاهرة.

ويكاد معجم المصطلحات اللغوية ينفردُ بتحديد مفهوم التداخل من ناحية صوتيةٍ إذ قــال رمزي منير بعلبكي: "هو أن يمثل الصوت فونيماً في سياق صوتي معين، وفونيماً آخر في سياق صوتي آخر، ففي بعض اللغات السَّاميَّة الشماليّة الغربيّة يمثلُ صوتُ (الخــاء) الفــونيم [x] أو الفونيم [k] بحسب السياق الصوتيِّ، ولذلك يسمى هذا التداخل تداخلاً جزئياً" ([4])، والمقصود أن الصوت نفسه (الخاء) تعدد تمثيله فونيمياً؛ أي تأثيره في المعنى، وهذا التأثير أدى إلــى إنتــاج فونيمين في سياقين صوتيين منفصلين.

---

[1] ابن منظور، محمد بن مكرم (ت٧١١/١٣١١م)**لسان العرب**، تحقيق عبدالله الكبير وآخرين، الطبعة الأولى، دار المعارف، القــاهرة، المجلد الثاني، مادة دَخَل، وينظر **المعجم الوسيط**، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق، مصر،٢٠٠٤، ص ٢٧٥.

[2] الشريف الجرجاني، علي بن محمد(ت٨١٦هـ-١٤١٣م)**التعريفات**، تحقيق محمد صــديّق المنشــاوي، دار الفضــيلة، مصــر ٢٠٠٤، ص٤٩.

[3] اللبدي، محمد سمير، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ودار الفرقــان، بيــروت،١٩٨٥، ص ٨١.

[4] بعلبكي، رمزي منير ، **معجم المصطلحات اللغوية**، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت،١٩٩٠م، ص ٣٥٣.

ويبدو أن مفهوم التداخل يدخل في مستويات اللغة كافةً، ففي المستوى المعجمي يُمَثَّلُ على ذلك بقول الشاعر:

- "وكنَّا عظاماً فصرنا عظاما".[١]

وهذا الذي يسميه علماء البديع الجناس، فنرى أن كلمة (عظام) تعني جمع (عظيم) في الأولى وفي الثانية جمع (عَظْمَة).

ومن التداخل الصرفي تداخل صيغة الجمع بصيغة المصدر في كلمة (الشباب) فهي جمع (شاب) ومصدر للفعل (شبّ) في قولنا:

- ما أجمل أيام **الشباب**. (المصدر)

- يجب على **شباب** اليوم أن يكونوا على وعي بقضايا الأمة. (الجمع)

فقد جاءت الصيغة (فَعال) لتدل على جمع التكسير لكلمة (شاب) والمصدر للفعل (شبَّ)، والذي أزال اللبس هو السياق ومعنى الجملة.

ومنه في المستوى النحوي قوله تعالى:

- ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدَاً﴾[٢]

فقد تعددت أعاريب كلمة (رغداً) فأُعْرِبَتْ نائباً عن مفعولٍ مطلقٍ وحالاً جامدةً [٣] كما يجوز أن تكون مفعولاً به.

ومنه التداخل الذي يقع بسبب التنغيم عند الأداء في جملتي:

- حضر زيد.

- حضر زيد؟

---

[١] ابن الخطيب، لسان الدين (ت ٧٧٦هـ/١٣٥٥م)، **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق محمد عبد الله عنان، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة،١٩٧٧م، وهذا الشطر صدر البيت:

وكنا عظاما فصرنا عظاما وكنا نقوت فها نحن قوت ، المجلد الأول، ص٤٣.

[٢] سورة البقرة، الآية ٣٥.

[٣] ينظر الدرويش، محيي الدين، **إعراب القرآن وبيانه**، دار اليمامة، دمشق وبيروت، ١٩٨٠، الجزء١، ص ٨٥.

فنلاحظ اتحاد الصورة الإملائية لكن المعنى يختلف، ففي الجملة الأولى تقرير حضور زيـــد، وأما الثانية فيظهر السؤال عن حضور زيد.

فمصطلح التداخل يشير إلى الالتباس والاختلاط، وهو ما يوجد مصداقه في المعنى الذي أورده أحمد مختار عمر في معجمه إذ قال: " تداخَلت الأشياءُ: دَخَلَ بعضها في بعض، اختلطت واشتبكت، تداخَلت الأمور: تشابهت والتبست ".([1])

والتداخل ليس مصطلحاً دخيلاً على أعمال اللغويين في العربية من النحاة والصرفيين؛ إذ استعمله ابن جني (ت ٣٩٢ه) في كتاب (الخصائص)، عندما أورد بابًا خاصاً في تداخل اللغات، والمقصود به تركُّب اللغات أي (اللهجات) إذ قال:" واعلم أن أكثر ذلك وعامَّته إنما هـــو لغـــاتٌ تداخلت فتركبت".([2]) وهو استعمالٌ وصفي يصف علاقة اللغات، ولم يرقَ إلى درجة المصطلح القارّ بمفهوم محددٍ، وقد جاء موافقاً لِمَا طرحه محمد سمير اللبدي تحت مصطلح التداخل.

وقد ورد عند ابن يعيش(ت٦٤٣ه)" وقد جاء عن غير سيبويه حَضِرَ يَحْضُرُ وقـــالوا فـــي المعتل(مُتَّ تموت) و(دُمْتَ تَدُوْمُ) وذلك كله من لغات تداخلت، والمراد بتداخل اللغات أن قومـــاً يقولون فضَل بالفتح يفضُل بالضم، وقوماً يقولون فضِل بالكسر يفضَل بالفتح، ثم كَثُرَ ذلك حتى استعمل مضارع هذه اللغة مع ماضي اللغة الأخرى "([3])، وفي شرح الملوكي قال: " وقالوا أبى يأبى وقلى يقلى وغسى يغسى وسلى يسلى، وقالوا ركَنَ يَرْكَنُ وقرأ الحسن ﴿ وَيُهْلَـــكُ الحَـــرْثُ وَالنَّسْلُ ﴾([4]) وكان محمد بن السَّري يذهب في ذلك كله إلى أنها لغـــاتٌ تـــداخلت"([5])، ووافقـــه الرَّضـــــي الأســـــترابـاذي (ت٦٨٦ه) والمـــــرادي(ت٧٤٩ه)، وابـــــن هشـــــام(ت٧٦١ه)،

---

[1] أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨م، المجلد الأول، ص ٧٢٧.

[2] ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت٣٩٢ه/١٠٠٢م)، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية، مصـــر، ١٩٥٢م، الجزء١، ص ٣٧٥.

[3] ابن يعيش، علي بن يعيش (ت٦٤٣ه/١٢٢٢م)، **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، الجزء٧، ص ١٥٤.

[4] سورة البقرة، الآية ٢٠٥.

[5] ابن يعيش، **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، المكتبة العربية، حلب، ص٤١.

والسيوطي(ت٩١١ه)([1]) كما وافقهم الأشموني(ت٩٢٩ه) في حديثه عن أوزان الاسم قائلاً" وفِعُلٌ بكسرِ الفاء وضَمِّ العين أُهْمِل من هذه الأوزان؛ لاستثقالهم للانتقال من كسرٍ إلى ضمٍّ، وأما قراءة ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الحِبُكِ﴾ فوجِّهت على تقدير صحتها بوجهين: أحدهما أن ذلك من تداخُلِ اللغتين في جزأي الكلمة لأنه يقال حُبُك بضم الحاء والباء، وحِبِك بكسرهما فركَّبَ القارئ منهما هذه القراءة ".([2])

ولا يختلف بعض اللغويين المحدثين عن سابقيهم المتقدمين في استعمال مصطلح التداخل، إذ يظهر أنهم أوردوه بالمعنى نفسه (تداخل اللغات) ومنهم: محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) إذ أورد في الكتاب باباً في تداخل اللغات، ذكر فيه الأفعال التي وقع فيها التداخلُ في الآيات القرآنية؛ إذ قال شارحاً ما وقع من تداخل في الفعل(قنط) في الآيات القرآنية الكريمة:

- ﴿ وَهُوَ الَّذِيْ يُنَزِّلُ الغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا﴾.([3])
- ﴿وَلَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ﴾.([4])
- ﴿وَمَنْ يَقْنَطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّون﴾.([5])
- ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيْهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُون﴾.([6])

---

[1] ينظر الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن (ت٦٨٦ه/١٢٦٥م)، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٨٢م، الجزء١، ص١٢٥، والمرادي، الحسن بن قاسم (٧٤٩ه/١٣٢٨م) **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة٢٠٠١م، الجزء٥، ص١٥١٢و ابن هشام، عبدالله بن يوسف(ت٧٦١ه/١٣٤٠م)**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، بيروت، الجزء٤، ص٣٦١، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١ه/١٤٩٠م)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق أحمد شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان،١٩٩٨م، الجزء٣، ص٢٥٥.

[2] الأشموني، علي بن محمد(ت٩٢٩ه/١٥٠٨م)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت١٩٥٥، الجزء٣، ص٧٨٢.

[3] سورة الشورى، الآية ٢٨.

[4] سورة الزمر، الآية ٥٣.

[5] سورة الحجر، الآية ٥٦.

[6] سورة الروم، الآية ٣٦.

" وفي المفردات: القنوط: اليأس من الخير، يقال: قَنَطَ يَقْنَطُ، وقنِط يقنَط وفي الإتحاف اختلف في(ومن يقنط)هنا و(يقنطون) بالروم، (ولا تقنطوا) بالزمر، فأبو عمرو والكسائي ويعقوب وخلف بكسر النون، والباقون بفتحهاك(عَلِمَ) (يَعْلَمُ) والأول ك(ضَرَبَ) (يَضْرِبُ) لغة أهل الحجاز وأسد وهي الأكثر، ولهذا أجمعوا على الفتح في الماضي في قوله: من بعد ما قنَطُوا".([١])

ومنهم أيضاً محمد خير حلواني في حديثه عن أقيسة الفعل الثلاثي المجرد؛ إذ قال: "هذا الذي قلناه هو الغالب الشائع؛ إلا أننا نجد في العربية أحياناً ما يخرج على هذه الأبواب الستة، من ذلك قولهم: نَعِمَ يَنْعُمُ وفَضِلَ يَفْضُلُ وحَضِرَ يَحْضُرُ إذ ليس هناك باب تكسر فيه عين الماضي وتضم عين المضارع، ويرجع هذا عند اللغويين الثقات إلى تداخل لغات قبائل العربية فالفعل نعِم مضارعه ينعَم بفتح العين في المضارع و ينعُم ماضيه نعُم بضم العين في الماضي، إلا أن اختلاط القبائل العربية أدى إلى انتقال لهجاتها وتداخُلِها". ([٢])

لكنَّ مهدي عرار وسيف الدين الفقراء قد استعملا المصطلح على وفق المفهوم المعتمد في هذه الدراسة إلى حدٍّ كبير، وهو التداخل في الصيغ الصرفية، إذ ناقش مهدي عرار ظاهرة المشترك الصرفي أو التداخل في الصيغ الصرفية، حين أورد فصلاً في اللبس الآتي من التصريف وجعل التداخل الصيغي من الأسباب المؤدية إليه فقال: " وعلى صعيد صرفي آخر قد يحدث أن يقع اشتباه باعثه تداخل بين الصفة والعلم، والمصدر والاسم "([٣])، ثم عاد ليدرس

---

[١] عضيمة محمد عبد الخالق، **دراسات لأسلوب القران الكريم**، دار الحديث، القاهرة ،١٩٧٢، الجزء٢، ص ١٤١، ينظر قباوة، فخر الدين، **تصريف الأسماء والأفعال**، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨٨، ص٦٤، والحملاوي، أحمد، **شذا العرف في فن الصرف**، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ،١٩٩٠ص٦٤ ،١٠٨.

[٢] حلواني، محمد خير، **المغني الجديد في علم الصرف**، الطبعة الخامسة، دار الشرق العربي، حلب، ١٩٩٩، ص ١٥٨.

[٣] عرار، مهدي، **ظاهرة اللبس في العربية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر عمان،٢٠٠٣، ص ١٠٦.

الظاهرة مرة أخرى تحت مسمى"ظاهرة تعدد المعاني الصرفية في العربية بين المواضع والبواعث".([1])

ويبدو أن المقصود بتعدد المعاني الصرفية ظاهرة المشترك الصرفي، وهو يظهر في المستويات الآتية:

أولاً: تعدد المعاني على مستوى الصيغ، وهو مقصد هذه الدراسة، وهو ما سمَّاه في بابه المشترك الصيغي:"يظهر من هذا النص أن نواميس استعمال الصيغ لدلالاتها يفضي إلى مزيد تداخل وتناوب "([2])، والتناوب بين الصيغ وقيام بعضها مقام بعضها الآخر يؤدي إلى التداخل إذ إن وجود الصيغ المتناوبة يتطلب أن نضعها في سياقها للكشف عن المعنى الذي تريده.

ثانياً: تعدد المعاني الصرفية على مستوى الكلمات.

ثالثاً: تعدد المعاني الصرفية في السوابق واللواحق.

وهذا الاستعمال للمصطلح يوافق ما تطرحه الدراسة، إذ عرِّف عرار هذه الظاهرة "بـ اجتماع قالبين على مبنى واحد، وافتراقهما في المعنى"([3]) وضرب لذلك أمثلةً منها مرتَدّ قال: "ومن ذلك ما يرد على أهل اللغة مما هو من قِبَل مرتَدّ، ولا يخفى أنه يلتقي على هذه الصيغة معنيان متضادان أحدهما اسم الفاعل، وثانيهما اسم المفعول "([4])، والذي ينبغي الوقوف عنده في هذا التعريف استعمال مهدي عرار لمصطلح قالب، وهو استعمالٌ دقيق؛ لأنه يشير إلى الفرق بين القالب والمبنى الصرفي، فالقوالب صورٌ للكلام، ومثال ذلك القالب (فاعِل) فهو صورة لكلمة (طالِب)، وأما المبنى الصرفي فهو يرتبط بما يسمى المعنى الصرفي، فالمبنى الصرفي في المثال اسم فاعل وهو علامة على الحدث ومن قام به.

---

[1] عرار، مهدي،"**ظاهرة تعدد المعاني الصرفية في العربية بين المواضع والبواعث**"المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد التاسع والعشرون، العدد ١١٣، ٢٠١١م، من ص ص ١٨٩-٢٢٧.

[2] مهدي عرار، **ظاهرة تعدد المعاني الصرفية في العربية بين المواضع والبواعث**، ص ١٩٣.

[3] مهدي عرار، **ظاهرة اللبس في العربية**، ص١٠١.

[4] مهدي عرار، **المرجع نفسه**، ص ١٠١.

وأمَّا اقتصاره على جعل التداخل اجتماع قالبين فقط على مبنى فهذا غير دقيق، وإنما ينبغي جعل التداخل هو اجتماع قالبين أو أكثر على مبنى مع الافتراق في المعنى.

وأما سيف الدين الفقراء فقد درس هذه الظاهرة تحت عنوان (تعدد الاحتمالات الدلالية للمشتقات)، واستعمل مصطلحي التداخل والاشتراك شارحاً التبادل اللغوي بين المشتقات وغيرها من الصيغ الصرفية، فقال: "التبادل اللغوي يشيع في العربية، إذ قد تأخذ صيغة الأحكام النحوية والدلالية لصيغة أخرى وتتبادل معها معنى ومبنى"([١])، وهذا يعني أن التبادل يحصل بين الصيغ الصرفية في مبناها ومعناها، وهي تلتقي في الشكل كما يرى سيف الدين الفقراء تُحْدِثُ ما يسمى بالتداخل بين الصيغ، قال: "ربط العلماء بين بناء المشتقات ودلالتها ربطاً مبنياً على تعريفهم للمشتقات وحدِّهم لها، وجعلوا تلك الدلالة من الضوابط التي تُميز بها صيغة من أخرى، ولا سيما في حال اتفاق المباني لفظاً، وعندما دعت العربَ حاجتُهم إلى التوسع في استخدام الصفات بأنواعها، أدى ذلك إلى تداخلها وتبادل دلالاتها، وقد حفظت لنا المصادر أمثلة كثيرة على هذا التداخل".([٢])

"ولعلَّ هذا التداخل بين صيغ اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي واسم المفعول والمصدر الميمي وربما الاسم نحو المُخْدع(اسماً) سمة تعكس مدى التناوب والاشتراك بين الصيغ الصرفية، وهذا التداخل ظاهرة شائعة أيضاً في اللغات السامية ولا تختص باللغة العربية".([٣])

ولا بد من الوقوف عند ما طرحه هنري فليش في كتابه العربية الفصحى تحت عنوان ظاهرة تناسل الصيغ ضمن تأملاته في الصياغة الاسمية، إذ قال: " ملاحظة أولى نبادر إليها هي أن الحدّ بين اسم الذات والصفة ليس بيِّناً، فالصيغة الواحدة قد تنتج أسماء أعيان وأسماء معانٍ

---

[١] الفقراء، سيف الدين، **المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٥م، ص ١٣٣.

[٢] سيف الدين الفقراء، **المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية**، ص١٠٧.

[٣] سيف الدين الفقراء، **المرجع نفسه**، ص ١٤٩.

وصفات، وذلك واضح في الصيغ التي تكاثرت فروعها على نطاق واسع، فهي بذلك خير ما يدل على اتجاهات اللغة، ومن ذلك صيغ المرتبة الرابعة (فَعَال، فِعَال، فُعَـال، فعيـل، فَعُـول) وأمثلة ذلك أَتَان) بزنة (فَعَال) اسم عين، وطواف اسم معنى، وجبان صفة، ويمكن أن نطلق على هذه الظاهرة ظاهرة تناسل الصيغ ".([1])

ويبدو أنّ في كلام هنري فليش توضيحاً دقيقاً للظاهرة، فقوله : "الصيغة الواحدة قد تُنْتِج" بمعنى أنها لا تشمل كل الصيغ وإنما بعضها، وتحديده للصيغة الواحدة يفتح المجال للبحث عـن تحديد للمفهوم، فالمباني الصرفية تتعدد، ولها معانٍ ترتبط بها، إلا أن وجود بعض المباني التي قد تتشابه في الشكل إلى حد الاتحاد أدى إلى وقوع التناسل بينها، وكأنها ذات صلة قرابة شديدة، تشابهت فأصبحت صيغة واحدة وأدَّت كل واحدة دورَ الأخرى.

ويمكن أخذ التعريف الوارد عند مهدي عرار تعريفاً اصطلاحياً للظاهرة، مـع الأخـذ بالاعتبار تعدد القوالب وعدم حصرها في قالبين فقط، ولهذا يمكن حدّ التداخل الصـيغي: بأنـه اتحاد مبنيين صرفيين أو أكثر في قالب واحد، مع تحقق اختلاف أحدهما عن الآخر في المعنى، كما في صيغة (أَفْعَل) التي قد تكون مبنى صرفياً للفعل المُعَدَّى بالألف نحو: (أكرمَ من كـرُم)، وقد تكون مبنى صرفياً للصفة المشبهة نحو: (أحمر من حمُرَ)، وقد تكون مبنى صرفياً للاسـم نحو: (أَحْمد من حمَدَ)، وقـد تكـون مبنـى صـرفياً لاسـم التفضـيل نحو:(أضـعف مـن ضَعُفَ).والملاحظ أن هذه المباني جميعها تتحد في القالب(أَفْعَل) مع تحقّق الاختلاف بين المعاني التي تدل عليها، فالمثال(أَكْرَمَ) يدل على الحدث بدلالة حركة البناء وكذلك المسنَد إليـه، وأمـا (أَحْمَر) فدلالته على اللون ومجيء مؤنثها حمراء يدل على أنها صفة، وأمـا (أَحْمَـد) فمبناهـا الصرفي (أفعل) للعلم المنقول، وتتضح دلالته بالإسناد، وكذلك بمعناه في الجملة.

---

[1] فليش، هنري، **العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديـد**، تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين، الطبعة الأولى، المطبعـة الكاثوليكيـة، بيروت، ١٩٦٦م، ص ٨٦.

وأما دلالة اسم التفضيل على اشتراك شيئين في صفة ما مع زيادة أحدهما على الآخر، ومجيء تلك الصفة حكماً بينهما دليلٌ على معناها، فـ(أضعفُ) صفة يمكن التفاضل فيها نحو:

- المَرْأَةُ **أَضْعَفُ** مِنْ الرَّجُلِ.

مصطلح الصيغة Form

الصيغة: مصدر الفعل (صاغ) بمعنى الخِلْقة والهيئة، قال ابن منظور: "فلان حَسَنُ الصيغة، أي حَسَنُ الخِلْقَةِ والقَدِّ، ويقال صيغة الأمر كذا أو كذا، أي هيئته التي بُنِيَ عليها ".([1])

وعند الكفوي(ت١٠٩٤ه): "هي الهيئة العارضة لِلفظ باعتبار الحركات والسّكنات وتقديم بعض الحروف على بعض، وهي صورة الكلمة والحروف مادتها ".([2]) فقوله إنها "هيئة عارضة": يعني أنها لا تمثل الكلام إلا عند البحث في وزنه لمعرفة الحركات والسكنات والتقديم والتأخير الذي يحصل في معظم تصاريف العربية، وذلك لأن الصيغ لا يدخلها الإعلال والإبدال، كما أنَّ بعض الحروف العربية في الكتابة لا تظهر عليه الحركة كحروف المدّ، وقوله: "صورة الكلمة" بمعنى أن الصيغة لا تساوي الكلمة وإنما الهيكل الذي يُغَطَى بحروفها، وتظهر عليه الحركات والسكنات والتغييرات التي تطرأ على الأسماء والأفعال وتصاريفها.

وعند التهانويّ(ت١١٩٢ه):" الصِّيغة بالكسر عند أهل العربية هي الهيئة الحاصلة من ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها، وقيل هي واللغة مترادفان، والأقرب أن يقال هي الهيئة المذكورة واللغة هي اللفظ الموضوع، وقد ورد في بعض كتب الصرف أن الصيغة اسم بمعنى مصوغ، ومصوغ اسم مشتق من صاغ أو صوغ، وصَوْغ وصِياغ بحسب اللغة هو إلقاء الذهب في البوتقة، والآن يطلق على كل شيء ملقى، وأما وجه إطلاق الصيغة على الأفعال فهو أنّه

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد٤، مادة صوغ.

[2] الكفوي، أيوب بن موسى، (ت١٠٩٤ه/١٦٨٣م)، **معجم الكليات**، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م، ص ٥٦٠.

كلما صدر فعل من فاعل فحينئذ يقال ذلك الفعل ملقى (صادر) من ذلك الفاعل وهذا هو المراد عند أهل الصرف".([١])

وهذا الردُّ للمعنى اللغوي يناسب المفهوم الاصطلاحي، لوجود الاستعمال اللغوي لهذا المصطلح، ويكاد المفهوم الاصطلاحي الذي سبق أن ذكره التهانوي في بداية حديثه، يبتعد بالصيغة عن المفهوم الذي يرى الصيغة هي الصورة أو البناء المجرد، والحروف تحقق هذا التجريد، إلا إذا كان المعنى المقصود هو الترتيب لحروف الكلمة على ما سُمِيَ في علم الصرف (الميزان الصرفي)، وأرى التهانوي دقيقاً في ذلك؛ لما ذُكِرَ في معجم اللغة العربية المعاصرة: "صاغ الكلمة أخرجها على وزن معين، اشتقها على مثال، صيغة الكلمة صورتها أو هيئتها الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها "([٢])، إذ يُستشعر الميزان الصرفي الذي تُرتب الحروف والحركات عليه لمعرفة التَّغَيُّرات التي تعرض للكلم العربي، غير أنهما لم يصرحا بذكره، وهذه الفكرة تتكرر في المعجم الوسيط فيذكر أنها هيئة الكلمة الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها([٣])، فهيئة الكلمة تحصل بعد ترتيب حروفها وحركاتها، فالكلمة شيء وهيئتها شيء آخر؛ لأنه يربط حصول الهيئة بترتيب حروف الكلمة وحركاتها.

وعند محمد سمير اللبديّ: "هي الشكل والبناء، وغالباً ما تستعمل في مجال المقيسات من الأحكام فيقال في فُعيْل فُعيعِل وفُعَيْعِيْل صيغ تصغير، ويقال في (فاعل) من (فعلَ) صيغة اسم الفاعل، كما يقال في مفعول منه صيغة اسم المفعول ....إلخ، فالصيغ إذن عبارة عن أبنية مقيسة في الأكثر، ولها أوزانها التي لا تختلف في عمومها وغالب أمرها".([٤])

---

[١] التهانوي، محمد علي(١١٩٢ه /١٧٧٩م) **كشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق علي دحروج، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٦م، ج، ٢ص ١١٠٦.

[٢] **أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة**، مادة صوغ.

[٣] يُنظر **المعجم الوسيط**، مادة صوغ.

[٤] ينظر اللبدي، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ص ١٢٨.

ويتضح أن الشكل والبناء عند محمد سمير اللبدي هما الصورة التي يتشـــكَّل عليهـــا الكلام، ومثله الأساس الذي يبنى عليه البناء، وقوله:" غالباً ما تستعمل في المقيسات من الأحكام" يعني أن الصيغ تكون في الأشكال التي يمكن أن تنتج (تُشتق) في العربية، فالأسماء والصـــفات الجامدة موجودة وتُعرف أقيستها بالميزان الصرفي، ولذلك لا يقـــال صـــيغ الأســـماء فالصـــيغ مختصة بالمشتقات وما يجري عليه التغيير كالتصغير مثلاً، وقوله:" لها أوزانها" التي لا تختلف في عمومها؛ لأنها محدودة بعكس الأبنية.

وورد في معجم المصطلحات اللغوية أن الصيغة شكل وصورة ومبنى فيذكرها مرادفات لمصطلح الصيغة، ثم يتبعها بقوله:" بنية اللغة أو شكلها فيما يقابل المعنى أو الوظيفة ويتضح هذا المعنى في عبارات من مثل: ((صيغة نحوية)) أو((صيغة فونولوجية)) إذ يكون المقصود هو البنية أو الشكل في كلٍّ، أما المصطلح عند إطلاقه فموازٍ للمصطلح صيغة لغوية"([1]) ويذكر كذلك معنى آخر وهو: "النظام اللغوي العام، سواء في ذلك النظام الكلامي والنظام الكتابي فيما يقابـــل الأصوات نفسها والحروف المكتوبة نفسها، فهذا النظام العام أي الصيغة تجريد يقابله التحقيـــق الذي تمثله الأصوات والحروف المكتوبة ".([2])

وهنا أقف عند مصطلح التجريد الذي تمثله الصيغ مقابل التحقيـــق الـــذي يتمثـــل فـــي الأصوات والحروف المكتوبة، والتجريد يقود إلى التفكير بالبنى المجردة، وهي المكوِّن الأساس الذي يُقْصَده من الصيغ "صيغة الكلمة، شكل الكلمة بنية الكلمة أو شكلها من حيث ارتباط تلـــك البنية بوظيفة معينة أو دلالة معينة فصيغة (يفعل) لها وظيفة المضارع أو دلالته، وكذا صـــيغة (مِفْعِيل) للمبالغة وصيغة (فُعالة) لبقية الشيء....إلخ".([3])

---

[1] بعلبكي، **معجم المصطلحات اللغوية**، ص ١٩٦.

[2] بعلبكي، **المرجع نفسه**، ص ١٩٦.

[3] بعلبكي، **معجم المصطلحات اللغوية**، ص ٥٣٨.

وهذا المفهوم يشير إلى ارتباط مفهوم الصيغة بدلالة أو معنى، وهو ما أشار إليه تمّام حسّان في قوله :" والصيغة بالنسبة إلى المورفيم علامة، وبالنسبة إلى أمثلتها المختلفة ميزان صرفي، فلها هذان النوعان من التسمية وهي بالاعتبار الثاني ملخصٌ شكليٌّ لطائفة من الكلمات تقف منها موقف العنوان من التفصيل الذي تحته، ثم إنها باعتبارها علامة لا بدَّ لها أن تدل على معنى خاص هو معنى المورفيم". ([1])

وذلك لأن المورفيم أصغر وحدة صرفية لها معنى، وهي علامة تؤدي وظيفة، فالياء في يَفْعَلُ تؤدي وظيفة التجدد والاستمرارية وهي علامة على الفعل المضارع، وأما من ناحية أنها ميزان فهي تبين العوارض التصريفية والحركات والسكنات فيه، وتلخص تحتها كل الكلمات التي توافق وزنها.

وعلى ذلك فالصيغة وزنٌ صرفيٌ فيه أَمَارةٌ على تصنيفٍ وظيفيٍّ، مثل الألف في (فاعِل) فقد زيدت في صيغة اسم الفاعل لوظيفة الفاعل، وهذه الألف بإضافتها إلى الصيغة أوجدت تحتها كل ما يمكن أن يشتقّ، وهذه من ميزات اللغة العربية، فهي لغة اشتقاقية، ننتج منها اللا محدود عن طريق هذه الزيادات، وتصبح الوظائف التي تؤديها هذه الزوائد في كل تصنيف وظيفي كثيرة، فصيغة (فَاعَلَ) نتيجة زيادة الألف للفعل (فَعَلَ) أصبحت تعني المشاركة لذلك أدّت دلالة تعدد الفاعل.

---

[1] تمام، حسان، **مناهج البحث في اللغة**، الطبعة الثانية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٧٤، ص ١٧٣.

مصطلح البنية

البِنْية: مصدر الفعل (بَنَى) قال ابن منظور:" كأن البِنْيَة الهيئة التي بُنِيَ عليها "([1])، ويُفهم من كلام ابن منظور أن البنية ترادف الهيئة، وهذه إشارة إلى تعدد المصطلحات التي تعبر عن صورة الكلمة، فبنية الفعل (نزل)هي هيئته التي بُني عليها، وهي تساوي فَعَلَ.

وفي المعجم الوسيط:"البنية ما بُني، الجمع بِنى، وهيئة البناء، ومنه بنية الكلمة أي صيغتها "([2])، وعند محمد سمير اللبدي: "البِنْية: بنية الكلمة وبناؤها ومبناها، ألفاظ مترادفة تعني كلها ذات اللفظ و تركيبه ومادته وأصوله، ولعل المقصود من هذا التعبير عدة الحروف مع الهيئة التي يكون عليها، فبنية الفعل (نزل) تعني حروفه التي يتكون منها والهيئة التي تنتظم هذه الحروف من حركة أو سكون" ([3])، ووفقاً لكلام اللبدي فبنيةُ الفعل هي الفعل نفسه؛ لقوله "تعني كلها ذات اللفظ وتركيبه ومادته وأصوله "ولا تختلف البنية عن الكلمة فقوله في المثال" فبنية الفعل نزل تعني حروفه يعني (ن ز ل) والهيئة التي تنتظم هذه الحروف من حركة أو سكون".

ولا تعني البنية الهيئة فقط وإنما هي الصيغة أيضاً عند صاحب معجم المصطلحات اللغوية إذ قال:" بنية الكلمة صيغة كلمة محددة في لغة ما".([4])

ونجد أن المصطلحين (صيغة وبنية) مترادفان عنده؛ لأنه عرَّف الصيغة فيما سبق بالبنية وعرَّف البنية بالصيغة، وهذا يدل على وعي بمسألة استعمال اللغويين المتقدمين والمحدثين لهذين المصطلحين من غير تفريق بينهما، وهو ما أشار إليه الرضي الأستراباذيّ:" المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها: هيئتُها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها ".([5])

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الثاني، مادة بنى.

[2] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ص٧٢.

[3] اللبدي، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ص ٢٧.

[4] بعلبكي، **معجم المصطلحات اللغوية** ، ص ٣١٨.

[5] الرضي الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، الجزء١، ص ٢.

وهذا يدل دلالةً واضحةً على فهمٍ دقيقٍ لفكرةِ الترادف بين المصطلحاتِ الصرفيةِ التي استعملها الصرفيون، وهو ما أشار إليه هنري فليش إذ قال: "و بعد أن يؤتى بهذا الأصل المتفق عليه يضاف إليه ما تتميز به صفة الكلمة المصوغة، وبذلك يتحصل لدينا مثالها الأصلي الذي ترجع إليه أي (صورتها)، وهو ما أطلق عليه العرب في مصطلحاتهم كلمات وزن، أو صيغة، أو بناء"([١])، وهذه المصطلحات تعبر عن طبيعة التفكير اللغوي عندهم، فالبنية تعبر عن بناء اللغة فهي تشبه البنيان المنتظم الثابت فلا عشوائية فيها، وهي تعود إلى بنى محدودة تنتج لغةً لا محدودة، أما الصيغةُ فهي تعبرُ عن تفكيرهم بمرونة اللغة، حتى أننا نصوغ عليها الألفاظ كما يصاغ الذهب في البوتقة، فالصيغ وفق هذا الفهم قوالب لصنع اللغة.

وهذا لا يختلف كثيراً عن المعنى الذي أورده أحمد مختار عمر عندما قال: "البنية صيغة الكلمة والهيئة الحاصلة من ترتيب الحروف مع الحركات " "وبنية الكلمة بناؤها، صيغتها الصرفية "([٢]) والذي أراه أن البنية هي صورة الكلمة عند ترتيب حروفها وحركاتها على الميزان الصرفي.

مصطلح الوزن

الوزن: مصدر الفعل(وَزَنَ)، وعند ابن منظور:"الوزن رَوْز الثقل والخفة، والوزن ثَقْلُ شيءٍ بشيءٍ الوزن المثقال والجمع أوزان "([٣])، وأجد في كلام اللبدي جديداً في قوله: " الوزن هو مقابلة اللفظ بحروف الميزان وهي الفاء والعين واللام لمعرفة ما فيه من حروف أصلية أو زائدة، ولضبط ما في مبناه من حركات أو سكون، والوزن كذلك اسم يستعمل في تعداد الأشكال والصيغ المقررة للأسماء والأفعال، كأن يقال(للفعل الثلاثي المجرد ستة أوزان) أي ستة أشكال

---

[١] هنري فليش، **العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد**، ص ٥٧.

[٢] أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، مادة بنى.

[٣] ابن منظور، **لسان العرب**، الجزء٥٢، مادة وزن.

أو صيغ أو يقال (للاسم الثلاثي المجرد اثنا عشر وزناً) و(للتصغير أوزان ثلاثة) "([1]) وهـذا الجديد ينطلق في نظرته للوزن من جانبين: الجانب الأول أنهم استعملوا الوزن فـي الميـزان الصرفي ووزن الكلام فقالوا الوزن أن تقابل حروف اللفظ على حروف الميزان، والجانب الثاني أنَّه استُعمل اسماً فصار مرادفاً للصيغة والشكل، فاللفظ شكل ومعنى، والفعل (لَعِـبَ) يتضـمن معنى اللعب بالإضافة إلى الوزن أو الشكل أو الصيغة فَعِلَ، وهذا التفريق يعـد مهمـاً لوجـود الاختلاف في التعبير.

أما أحمد مختار عمر فقد استعمل الوزن بمعنى الصيغة في قوله :"الوزن لغةً صيغة من الصيغ، موازنة على وزن مفاعلة، عَلِمَ على وزن فَعِلَ" ([2])

وبناءً على ما سبق يكون الوزن مقياساً لمعرفة حروف الكلمة وحركاتها وسكناتها، وهو رديف للمصطلحات الآتية :الصيغة والبنية أو البناء والهيئة والصورة والشكل.

تطور مصطلح الصيغة في الصرف العربي

يصاحب ظهور العلوم وانتشارها مراحل تمر بها إلى أن تستوي العلوم على سوقها وتستقر، إذ إنَّ التسلسل في التطور طبيعة المعارف الإنسانية، وكذلك المصطلحات العلمية فهي تمر بمرحلة أولية، يكون المصطلح فيها قيد النشوء، ثم يبدأ بالتطور حتى يشيع على ألسنة أصحاب العلم، ثم يصير إلى مرحلة الاستقرار، وفيها يأخذ المصطلح بُعْدا علمياً وعملياً ويتم تأطيره بأطرٍ واضحةٍ ذاتِ حدودٍ مفصليةٍ.

وكذلك مصطلح الصيغة في الصرف العربي فعند استقراء مصادر الصرف العربي في القديم والحديث يظهر مروره منذ ظهوره وحتى وقتنا الحاضر بمراحل يمكن وصفها كالآتي:

---

[1] اللبدي، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، صفحة ٧٩.

[2] أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، المجلد الثالث، ص٢٤٣٤.

أ- مرحلة النشأة.

ب- مرحلة النمو.

ج- مرحلة الازدهار.

د- مرحلة الاستقرار.

إلا أن تداخل هذه المراحل ووجود الخلط عند بعض اللغويين، دفعني إلى تقسيمها إلى مرحلتين اثنتين، وهما: مصطلح الصيغة في الصرف عند الصرفيين المتقدمين ومصطلح الصيغة في الصرف عند الصرفيين المحدثين، وفي كل قسم ناقشتُ تطور المصطلح، واقتفاء اللاحق للسابق في استعمالاته، وفي خصوصية كل منهما.

مصطلح الصيغة في الصرف عند الصرفيين المتقدمين

١. الصيغة في كتاب سيبويه ت١٨٠هـ:

يعد كتاب سيبويه المصدر الأول لكتابات اللغويين اللاحقين، وفي بحثي عن بدايات استعمال المصطلح عنده لم أقعْ على استعمال سيبويه له، وهذا الأمر ليس بالغريب؛ إذ لا يمكن أن يوجد في كتاب سيبويه كل المصطلحات التي ظهرت بعده.

والذي استعمله سيبويه هو وصف (البناء والأبنية ومثال وأمثلة) بمعنى الصيغة، واصفاً الأشكال التي تأتي عليها أوزان المصادر أو صيغها، قال: " بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها "([١])، وقال: "فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية، على فَعَلَ يفْعُل وفَعَلَ يَفْعِلُ وفَعَلَ يَفْعَلُ، ويكون المصدر فَعْلاً، والاسم فاعلاً" ([٢])، ولكن الوصف

[١] سيبويه، عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ/٧٥٩م) **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢م، الجزء٤، ص٥.

[٢] سيبويه، **الكتاب**، الجزء٤، ص٥.

الثاني (مثال، أمثلة) أُهمل في عصور لاحقة حين غلبت دلالته النحوية على الدلالة الصرفية، لتظهر أوصاف جديدة هي الصيغة والوزن.([1])

وأرى أن استعمال سيبويه لهذين المصطلحين ينمُّ عن عقلية علمية ترى الكلام كالبناء المنتظم الذي لا بد له من أسس يبنى عليها وهي الأبنية، وهو استعمال يناسب طبيعة المرحلة الأولى لبناء موسوعة تحوي القواعد التي تنتظم اللغة في أصواتها وصرفها ونحوها ودلالاتها.

٢.الصيغة عند المبرد ت٢٨٥هـ:

أما أبو العباس المبرد فقد استعمل المصطلحات (وزن وبناء) قال: "ويكون على (انفعل) وهو في وزن افتعل، ويكون المستقبل ينفعل على وزن يفتعل، وهو بناء لا يتعدى الفاعل إلى المفعول ".([2])

ولكنه لم يضع حداً بين هذين المصطلحين، إلا أن قوله (على وزن) يستحضر الميزان الصرفي وهذا ما يمكن أن يفرق بينهما، وهو ما جاء عند غيره أيضاً كما سيتضح لاحقاً.

٣.الصيغة عند ابن السراج ت٣١٦ه:

التزم ابن السراج مصطلح (البناء والأبنية) ولم يتعدّهما إلى استعمال غيرهما من المصطلحات المرادفة، حين جاء استعماله لمصطلح الأبنية معبراً عن كل الخيارات(الصيغ) التي تنتظم الأسماء وغيرها، وذلك في قوله:"الأبنية بأقسامها، الأسماء في أبنيتها تنقسم قسمين: اسم لا زيادة

---

[1] ينظر محمد، أمنزوي، **التعديلات الصوتية المشروطة للصيغ الصرفية المقيسة المعتلة**، كتاب إلكتروني من ترقين المؤلف، مراكش ٢٠١٢م، ص ١٢.

[2] المبرد، محمد بن يزيد(ت ٨٦٤/٢٨٥م)، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثالثة، لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة ،١٩٩٤، ج١، ص ٢١٣.

فيه، واسم فيه زيادة "([1])، وقوله أيضاً: "فالثلاثي على عشرة أبنية، والرباعي على خمسة أبنية، والخماسي أيضاً خمسة أبنية".([2])

وقد أرَّخَ محمد أمنزوي في كتابه التعديلات الصوتية المشروطة للصيغ المقيسة لظهور هذا المصطلح في بداياته، فوجد أن ابن السَّراج من أوائل من استعملوا اشتقاقات المصطلح كقوله: " فمنه ما صِيْغَ وبُنِيَ للمؤنث".([3])

ومنه أيضاً ما ذكره ابن السراج في قوله:" وليس كل ما يشارك شيئاً في معنى فلا بُدَّ أن يشتق له من لفظه ويصاغ له بناء".([4])، وقوله:" ومن المنفعة أيضاً به أنه ربما سمع العالم الكلمة لا يعرفها من أجل بنائها وصيغتها".([5])

وإذا كان ابن السراج قد استعمل اشتقاقات المصطلح فلا يمكن أن ننسب له أولية استعمال المصطلح بمفهومه المحدد الآن، وإنما الإرهاصات الأولى لظهور هذا المصطلح.

٤. الصيغة عند ابن جنيٍّ ت٣٩٢هـ:

استعمل ابن جني مصطلح الصيغة مع مرادفاته من غير أن يضع حداً فاصلاً بينها، ويتضح هذا من استعماله المصطلحين (بناء وصيغة) بدلالةٍ واحدةٍ في قوله: " ألا ترى إلى(قَامَ) ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه "([6])، فقد جعل البناء والصيغة للفعل بمعنى واحد، وكذلك في قوله: " وكذلك الضرب والقتل نفس اللفظ يفيد الحدث فيهما، ونفس الصيغة تفيد فيهما صلاحهما للأزمنة الثلاثة

---

[1] ابن السراج، محمد بن سهل(ت٣١٦هـ/٨٩٥م)، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٦م.ج٣، ص١٧٩.

[2] ابن السراج، **المصدر نفسه**، الجزء٣، ص١٧٩.

[3] محمد أمنزوي، **التعديلات الصوتية المشروطة للصيغ الصرفية المقيسة المعتلة**، ص ١٣.

[4] ابن السراج، **رسالة في الاشتقاق**، تحقيق محمد علي الدرويش ومصطفى الحدري، دمشق، ١٩٧٢م، ص٢٦.

[5] ابن السراج، **المصدر نفسه**، ص٣٠.

[6] ابن جني، **الخصائص**، الجزء٣، ص٩٨.

على ما نقوله في المصادر، وكذلك اسم الفاعل نحو قائم وقاعد، لفظه يفيد الحدث الذي هو القيام والقعود، وصيغته وبناؤه يفيد كونه صاحب الفعل".([١])

٥. الصيغة عند عمر بن ثابت الثمانيني ت٤٤٢هـ:

الجديد عند الثمانيني في كتابه شرح التصريف الاستعمال المتخصص لكلا المصطلحين، فقد ظهر وعيه بالفرق بين المصطلحات؛ وهو فرق تبيَّن باستعمال مصطلح الوزن في باب الحديث عن الميزان الصرفي قال: "وزن أكرم أفعل" ([٢])، وقال:" الذي يدخل في الوزن هي الأسماء والأفعال، وإنما دخلتا في الوزن لأنه يعرف اشتقاقهما وأصولهما والزيادة عليهما"([٣])، وأما عند حديثه عن أبنية الثلاثي فقد نوَّع الثمانيني في استعمال مصطلحي (بناء، أبنية) وهذا ينطلق من فكرة بناء اللغة وأبنيتها التي تتشكَّل منها؛ قال: " كل حرف سقط من الكلمة عند اشتقاقك منها بناء من الأبنية فذلك الحرف الزائد ".([٤])

وقد ظهر اكتفاء الثمانيني بمصطلح البناء وعدم استعمال مصطلح الصيغة الصرفية.

٦.الصيغة عند ابن بابشاذ ت٤٦٩هـ:

يتمثل استعمال مصطلح الصيغة عند ابن بابشاذ في المقدمة المُحسبة في باب التعجب، وهو يستتبع استعماله لمصطلحات البناء والوزن، ومردُّ ذلك عندي إلى أن التعجب ليس بناءً وجد كسائر الأبنية للاسمية أو الوصفية أو الفعلية، وإنما صِيْغَ لغرض التعجب، فهو وحدة تحمل دلالة

---

[١] ابن جني، **الخصائص**، الجزء٣، ص١٠١.

[٢] الثمانيني، عمر بن ثابت(ت٤٤٢هـ/١٠٢١م) **شرح التصريف**، تحقيق إبراهيم بن سليمان النعيمي، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض،١٩٩٩م، ص٢٧٠.

[٣] الثمانيني، **المصدر نفسه**، ص١٩١.

[٤] الثمانيني، **المصدر نفسه**، ص٢٢٦.

أو معنى على التعجب، لذلك كان لا بد من تخصيصه بمصطلح يميزه كسائر المشتقات التي صيغت لتحمل علامة، وأما الصيغة ذلك المصطلح الذي يساوي البناء فلم يشعْ في مقدمة ابن بابشاذ، وقد أشار في حديثه عن أوزان الماضي مُعَلِّلاً عدم المجيء بالأوزان وإنما إعطاء الأمثلة مباشرة بأن مجيء الفعل الماضي كذلك بضروب من الأمثلة المختلفة قال: "لأن الأفعال تدلُّ على المعاني المختلفة بصيغٍ مختلفةٍ فأغنى اختلاف صيغها عن إعرابها "([1])، وهنا يتبين علاقة الصيغ بالمعاني المختلفة فالصيغة هنا تساوي المثال.

٧. الصيغة عند عبد القاهر الجرجاني ت٤٧١ه:

وفي المقتصد في شرح التكملة استعمل المؤلف هذه المصطلحات الثلاثة دالاً بها على معنى واحد وهو معنى الصيغة، ومن استعمالاته لمصطلح الوزن في قوله: "الضرب الثاني مما هو على وزن الملحق وليس بملحق، وذلك أفعل وفاعل وفعَّل على وزن دحرج"([2])، وقد استعمل مصطلح الصيغة في قوله :" وكأن استعارة صيغة المفعول للمصدر لأجل أنه مفعول، فإذا قلت ضربت ضرباً كان قولك أحدثت ضرباً فالفعل فيه".([3])

٨.الصيغة عند ابن القطَّاع ت٥١٥ه:

مما يُلحظ على ابن القطاع عدم استعمال مصطلح صيغة، وذلك واضح من العنوان، فالمؤلف يلتزم مصطلح الأبنية، والكتاب يحمل عنوان (أبنية الأسماء والأفعال والمصادر) وهذا يتكرر في

---

[1] ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد(ت٤٦٩ه/١٠٤٨م) **شرح المقدمة المحسبة**، تحقيق خالد عبد الكريم، ص ١٩٥.

[2] الجرجاني ،عبد القاهر بن عبد الرحمن،(ت٤٧١ه/١٠٥٠م) **المقتصد في شرح التكملة**، تحقيق أحمد بن عبدالله بن إبراهيم الدويش،الطبعة الأولى،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،الرياض، ٢٠٠٧م،ج٢، ص١٠٨٠.

[3] عبد القاهر الجرجاني، **المصدر نفسه** ج٢، ص١١٣٩

متن الكتاب، وكذلك الأمر في مصطلح الوزن، وأمثلته تتكرر ومنه قوله :" وعلى مِفْعَال نحو مرجان من رجن وقيل وزنه فعلان من مرج".([1])

٩. الصيغة عند أبي البركات الأنباري ت٥٧٧ه:

استعمل أبو البركات هذه المصطلحات الثلاثة بمعنى واحد، فقد ورد في كتابه أسرار العربية قوله:" فإن قيل فلِمَ ضمَّوا الأول، وكسروا الثاني؛ نحو: ((ضُرِبَ زيد)) وما أشبه ذلك؟ قيل إنما ضمَّوا الأول ليكون دلالة على المحذوف الذي هو الفاعل، إذ كان من علاماته، وإنما كسروا الثاني؛ لأنهم لما حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه، أرادوا أن يصوغوه على بناء لا يشركه فيه شيء من الأبنية فبنوه على هذه الصيغة فكسروا الثاني؛ لأنهم لو ضَمُّوه لكان على وزن طُنُبٌ".([2])

ويظهر من الفقرة وغيرها في ثنايا الكتاب شيوع هذه المصطلحات عنده، وعدم وجود نقاط مفصلية تضع حدوداً واضحةً بينها، غير أنه يكاد يقصد بالأبنية ما جاء عن العرب من هيئات انتظمت فيها أقوالهم، وذلك واضح من قوله" أرادوا أن يبنوه على بناء لا يشركه فيه شيء من الأبنية، فبنوه على هذه الصيغة " فالأبنية محددة بعدد معين، أما الصيغة فهي ناتجة عن اشتقاق وتغيير ولا بدَّ لها من معنى تحمله، لذلك فهي عرضة للزيادة.

١٠. الصيغة عند ابن يعيش٦٤٣ه:

وردت المصطلحات (الصيغة، الوزن، البناء) عند ابن يعيش، وقد تمثَّل ذلك في استعماله المصطلحات الثلاثة في شروحه، حين عبَّر بهذه المصطلحات في مثل قوله: "اعلم أن"صيغة

---

[1] ابن القطَّاع الصقلي، علي بن جعفر(ت٥١٥ه/١٠٩٤)**أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، تحقيق أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٦٤.

[2] أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧ه/١١٥٦م)، **أسرار العربية**، تحقيق بركات يوسف هبود، الطبعة الأولى، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٩٩٩م، ص ٨٦.

فَعَال" ممّا اختص به المؤنث، ولا يكون إلا معرفة معدولاً عن جهته، وهو على أربعة أضرب "([1])، وهنا يظهر أن الصيغة ارتبطت بالدلالة على علامة المؤنث، وهي لا تكون إلا محوَّلة عن فعل أمر، مثل نَزَالِ محوَّلة عن فعل الأمر انزلْ، ومحوَّلة عن صفة مثل يا فساق، فهي محولة عن صفة يا فاسقة، فهي مغيرة عن أصل، لذلك أرى أن استعماله للمصطلح هنا كان استعمالاً دقيقاً.

وقوله:" اعلم أن ما كان من الأسماء على فاعِل أو فاعِل غير نعت فله في التكسير ثلاثة أبنية "([2])، وهنا جاء بالمصطلح (أبنية) في باب الحديث عن أبنية الأسماء وجموعها فهي تسبق الصيغ في الوجود وثابتة ثبات البناء بحيث لا تكون عرضة للتغيير.

لكنه لا يلتزم التعبير بهذا المصطلح في شرحه للملوكي إذ استعمل مصطلح "البناء والأبنية " من الصفحات الأولى حيث مفهوم التصريف وهذا الأمر يؤكد اشتباه المفهومين عنده إذ قال: "فالتصريف تغيير الحروف الأصول، ودورها في الأبنية المختلفة بحسب تعاقب المعاني عليها، نحو قولك في الماضي ضَرَبَ، وفي الحال يَضْرِبُ، وفي الاستقبال سَيَضْرِبُ، وضارب للفاعل ومضروب للمفعول، فالأبنية مختلفةٌ". ([3])

١١. الصيغة عند ابن عصفور٦٦٩ه:

يظهر عند ابن عصفور وعيٌ بعلاقة الصيغة بالتغيير الذي يكون لغرض معنوي، فالتصريف عنده: "جعل الكلم على صيغ مختلفة لضروب من المعاني "([4]) وهنا يظهر أن الصيغة تكون محلاً لصنع القوالب لأغراض المعاني المختلفة، ويمكن تصنيف ابن عصفور باعتبار المراحل

---

[1] ابن يعيش، **شرح المفصل** ج٤، ص ٥٠.

[2] ابن يعيش، **شرح المفصل**، الجزء٥، ص٥٢.

[3] ابن يعيش، **شرح الملوكي في التصريف**، ص ١٩.

[4] ابن عصفور، علي بن مؤمن(ت٦٦٩هـ/١٢٤٨م) **الممتع الكبير في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الثامنة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت،١٩٩٦م، صفحة ٣٣.

السابقة الذكر ضمن مرحلة الازدهار والتي من سماتها حصول الوعي باستعمال الوصف المناسب وهذا يعود إلى علاقة الجذر(ص و غ)، (ص ي غ) بمرحلة الاختلاط بين المجتمعات الغير عربية والتي كان من أهم سماتها التحضر.

وهذا الفهم عند ابن عصفور ظهر في استعماله وصف الأبنية في باب حديثه عن أبنية الأسماء والأفعال نحو قوله: "أبنية الأسماء الأصول أقل ما تكون ثلاثة ".([١])، وقوله: "فأما الثلاثي من الأصول فيتصوَّر منه اثنا عشر بناءً ".([٢])

١٢. الصيغة عند ابن مالك ٦٧٢ه:

إن الحديث عن ابن مالك ومصطلح الصيغة يظهر في ألفيته المعروفة التي تُعَدَّ من أهم متون النحو والصرف، وعند قراءة الجزء الذي جمع القواعد الصرفية يظهر كثرة ورود مشتقات هذا الوصف بحيث يكاد يُحْكَم له بإشاعة المصطلح عند من تبعه([٣])، وذلك نحو قوله:

"فهو كفِعْلٍ صِيْغَ للمفعول في معناه ك((المعطى كفافاً يكتفي))"([٤])

وقوله:

"ك(فاعلٍ) صُغ اسم فاعل إذا من ذي ثلاثة يكون ك ((غذا))"([٥])

وكذلك في قوله: "ولما كَمُلَ الكلام على حدِّ اسم الفاعل نبهت على كيفية صَوْغِهِ من الأفعال، وأعلمت أنه من الثلاثي المجرد على زنة فاعل كضارب وشارب "([٦]) وقوله: "وندر بناء فَعُول ذي المبالغة من أفعل".([٧])

---

[١] ابن عصفور، **الممتع الكبير في التصريف**، ص ٥١.

[٢] ابن عصفور، **المصدر نفسه**، ص ٥١.

[٣] ينظر محمد أمنزوي، **التعديلات الصوتية المشروطة للصيغ الصرفية المعتلة المقيسة**، ص١١.

[٤] ابن مالك، محمد بن عبد الله(ت٦٧٢ه/١٢٥١م) **متن ألفية ابن مالك**، تحقيق عبد اللطيف بن محمد الخطيب، الطبعة الأولى، دار العروبة، الكويت، ٢٠٠٦م، ص٢٩.

[٥] ابن مالك، **المصدر نفسه**، ص٣٠.

[٦] ابن مالك، **شرح التسهيل**، تحقيق عبد الحميد السيد ومحمد المختون، الطبعة الأولى، دار هجر، مصر،١٩٩٠، الجزء٣، ص٧١.

[٧] ابن مالك، **المصدر نفسه**، الجزء٣، ص ٨٢.

١٣.الصيغة عند الرضي الأستراباذي ٦٨٦ه:

الصيغة في الصرف عند الرضي الأستراباذي تساوي مفهوم البناء والوزن، وهذا واضح عنده من البداية، حتى أن استعمال أي مصطلح لا يُحْدِثُ إشكالية بدليل قوله المذكور في بداية الدراسة، وبدليل استعماله لهذه الأوصاف الثلاثة(بناء، وزن، صيغة) في ما بعد نحو قوله: " وأبنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية، وأبنية الفعل ثلاثية ورباعية ".([1])

وقوله مستعملاً مصطلح الوزن: "اعلم أنه صيغ لبيان الوزن المشترك فيه كما ذكرنا لفظ متصف بالصفة التي يقال لها الوزن، واستعمل ذلك اللفظ في معرفة أوزان جميع الكلمات فقيل: ضَرَبَ على وزن فَعَلَ".([2])

وقوله معبراً بوصف الصيغة: "فلما نُقِلَ إلى معنى الاسم غُيِّر لفظه أيضاً من صيغة المبني للفاعل إلى صيغة المبني للمفعول؛ لتكون الصيغة المختصة بالفعل دليلاً على أن أصله كان فعلاً".([3])

١٤. الصيغة عند أبي حيان الأندلسي٧٤٥ه:

ظهر لدى أبي حيان فهم لعلاقة الصيغة بالاشتقاق، وربما يعود هذا لتأثره بابن مالك حينما شرح كتابه التسهيل، فورود المصطلح عند أبي حيان يؤيد فكرة اقتفاء اللاحق للسابق في استعمال الأوصاف وطبيعة التأثر تفرض استعمال المصطلحات نفسها عند الثاني، وهذا يظهر في كتابه ارتشاف الضرب فقوله: "القسم الأول: وهو المسمى بعلم التصريف، وينقسم قسمين: أحدهما :

---

[1] الرضي الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**،الجزء١، ص ٧.

[2] الرضي الأستراباذي، **المصدر نفسه**، الجزء١، ص١٢.

[3] الرضي الأستراباذي، **المصدر نفسه**، الجزء١،ص ٣٧.

جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني" ([١])وقوله بعد ذلك: " التصريف وهو تغيير صيغة إلى صيغة "([٢]) وهنا يفهم من الكلام اختصاص التصريف (بالصيغ) لغاية إنتاج المعاني المختلفة فلا بدَّ للصيغ أن تدل كل واحدة على علامة، بمعنى أن يكون في الصيغة ما يميزها عن غيرها وهذا ما لا يختص بالأبنية.

١٥. الصيغة عند المرادي٧٤٩ه:

نقل المرادي في شرحه لألفية ابن مالك في كتابه المسمى توضيح المقاصد والمسالك مفهوم التصريف الذي سبق وروده عند أبي حيان، لكنه في شرحه لا يأتي بمصطلح الصيغة وإنما يبقي على مصطلحات (البنية، والأبنية، والأوزان) التي تتكرر في نحو قوله: "يعني أن قياس فعل اللازم أن يكون اسم فعله على أحد الأوزان الثلاثة "([٣])، وشرح قول ابن مالك: " وناب ذو فعيل : يعني صاحب هذا الوزن عن مفعول نقلاً لا قياساً"([٤])، وعدم استعماله لمصطلح ابن مالك لا يعني مخالفته بدليل استعماله للمصطلح في باب التعجب قائلاً: "ثم مثل الصيغة الأولى بقوله: كما أوفى خَلِيْلَيْنا"([٥])، كما استعمل اشتقاقاتها في قوله: " اشتمل هذان البيتان على شروط ما يصاغ منه فعلا للتعجب قياساً، وهي ثمانية: الأول أن يكون فعلاً، فلا يصاغان من غيره".([٦])

وأكاد أحكم بعفوية الاستعمال والذوقية عنده، ويبدو استعماله مصطلح الصيغة عائداً إلى ذوقه الصرفي والنحوي فعدم الاستقرار على مصطلح ابن مالك يشير إلى ذلك.

---

[١] أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف(ت٧٤٥ه/١٣٢٤م) **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق رجب عثمان، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٢٢، ينظر كتابه **المبدع في التصريف**، تحقيق عبد الحميد السيد طلب، الطبعة الأولى، دار العروبة، الكويت، ١٩٨٢م، ص٤٩.

[٢] أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ص٢٥.

[٣] المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ص٨٦٩.

[٤] المرادي، **المصدر نفسه**، ص ٨٧١.

[٥] المرادي، **المصدر نفسه**، ص ٨٨٥.

[٦] المرادي، **المصدر نفسه**، ص ٨٩٣.

١٦.الصيغة عند ابن هشام٧٦١ه:

الجديد عند ابن هشام لا يختلف عن جديد سابقيه، فقد وردت في مؤلفاته تلك الأوصاف التي ذكروها، وهذا يظهر في قوله: "الثالث من الأسماء العاملة عمل الفعل أمثلة المبالغة، وهي عبارة عن الأوزان الخمسة المذكورة، محولة عن صيغة فاعل؛ لقصد إفادة التكثير والمبالغة".([1])

فقوله:"مُحَوَّلة" بمعنى مغيرة، فهي عندما كانت صيغة (فاعل) حملت دلالة الفاعل، وعندما حُوِّلت عنه أصبحت تدل على المبالغة والتكثير.

وهنا يظهر أن ابن هشام كسابقيه لا يستقر على وصف معين، بل نوِّع في الاستعمال بحيث جاءت استعمالاته عفوية غير مقصودة، يدل على ذلك إتيانه بهذه الأوصاف الثلاثة دالةً على مفهوم واحد هو مفهوم الصيغة في الصرف.([2])

١٧.الصيغة عند العيني ٨٥٥ه:

وأما العيني فقد استعمل مصطلح الصيغة في وصف دلالة اسم الفاعل في قوله:" فصل في اسم الفاعل وصيغته من الثلاثي على وزن فاعل غالباً"([3])، و قوله: "هذا شروعٌ في بيان الأوزان التي تجيء لاسم الفاعل مخالفة لزنة اسم الفاعل"([4]) يلاحظ عدم استعماله مصطلح الصيغة وهذا يعود إلى خروج تلك الأوزان عن الصيغة الأصلية أو الوزن المعروف لاسم الفاعل، لذلك عبر بمصطلح الأوزان، فالوزن لا يحمل دلالةً فهو معيار لمعرفة أشكال الكلام.

---

[1] ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة،٢٠٠٤، ص٤٠٢.

[2] ينظر ابن هشام، **المصدر نفسه**، ص ٢١٩،٢٤١،٢٣٣.

[3] العيني، محمد بن أحمد(ت٨٥٥ه/١٤٣٤م) **شرح المراح في التصريف**، تحقيق عبد الستار جواد، ص١١٥.

[4] العيني، **المصدر نفسه**، ص ٧٧.

١٨.الصيغة عند السيوطي٩١١ه:

السيوطي في مؤلفاته التي وصلتُ إليها استعمل الأوصاف الثلاثة معبراً بها عن المفهوم نفسه، غير أن ما يلاحظ على استعماله لها تحديد مصطلح الصيغة في الحديث عن المشتقات([١])، كذلك استعمل مصطلح الوزن عند حديثه عن تداخل وزن اسم الفاعل مع الصفة المشبهة، وهنا يتبين أن السيوطي يعي فرقاً في استعماله لوصف الوزن؛ لأن الذي تداخل هو الوزن فقط وليس الدلالة، بمعنى أن الدلالات تختلف من صيغة إلى أخرى والذي يتداخل هو الوزن فقط، مما يؤدي إلى التباس الدلالات وذلك في قوله: " ثم هي إما صالحة للمذكر والمؤنث مطلقاً أي لفظاً ومعنى كحَسَن وقبيح، أو لفظاً لا معنى كحائض وخصيٍّ، لفظهما من حيث الوزن بفاعل وفعيل صالح للمذكر والمؤنث، ولكن معنى الحيض مختص بالمؤنث ومعنى الخصاء مختص بالمذكر". ([٢])

كذلك يستعمل مصطلح الأبنية ويتردد باستعماله مرةً مرادفاً للوزن ومرة أخرى مختلفاً عنه، وذلك في قوله: "أبنية الاسم وبدأت بأوزان أبنية الاسم "([٣])، إذ إن الأبنية شيء والوزن شيء آخر وفقاً لكلامه.

ويُلاحظ على استعمالات السيوطي عدم الثبات على وصف واحد، وهي سمة ميزت معظم الصرفيين، فلا يمكن الحديث عن حالة الاستقرار في استعمالاتهم.

١٩.الصيغة عند الأشموني ٩٢٩ه:

الأشموني في شرحه لألفية ابن مالك نوَّع في المصطلحات التي استعملها لكنه لم يزدْ على من سبقه، فطبيعة الشرح فرضت عليه التزام الأوصاف التي جاءت في متن الألفية، والتي عبرت

---

[١] ينظر السيوطي، **همع الهوامع**، الجزء٣، ص ٣٦،٥٨.

[٢] السيوطي، **المصدر نفسه**، الجزء٣، ص ٦٣.

[٣] السيوطي، **المصدر نفسه** ، الجزء٣، ص٢٥٥.

عن طبيعة التأثر والتأثير، فأغلب من جاء بعد ابن مالك وشرح ألفيته التزموا بمصطلحاته وهي تعبر عن انطباعات ذوقية امتدت حتى عند الصرفيين المحدثين.([1])

تطور مصطلح الصيغة في الصرف عند المحدثين:

إن الحديث عن مراحل التطور في مصطلح الصيغة في الصرف العربي عند المحدثين لا يزيد عن المتقدمين إلا في بعض الإشارات المهمة التي وردت عند بعضهم، إذ ظهر في مؤلفاتهم تعدد في الأوصاف التي استعملوها معبرين عن وصف واحد هو مفهوم الصيغة ومنهم :

١. أحمد بن محمد الحملاوي:

الحملاوي في كتابه المعروف شذا العَرْف في فن الصرف اتفق مع من سبقه في استعماله للأوصاف المذكورة، فاستعملها متناسبة مع الموضوع الذي طرحه، فالأبنية مع المصادر، والوزن مع الميزان الصرفي والمجرد والمزيد من الأفعال، أما مصطلح الصيغ فقد ارتبط بالحديث عن معاني الزوائد في صيغ الأفعال، وبذلك يظهر الفهم لحقيقة الصيغة في الصرف، إذ لا بد لها أن ترتبط بالدلالات والمعاني المختلفة، حيث نجد له فصلاً في معاني صيغ الزوائد ويدرس فيه المعاني المختلفة التي تعطيها الزوائد في صيغ الأفعال([2]) ولكنَّ استعمالاته غير مستقرة، بدليل استعمال مصطلح الوزن في التعبير عن صيغ المشتقات.([3])

---

[1] ينظر الأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** الجزء٣، ص٣٤٦.

[2] ينظر الحملاوي، **شذا العرف في فن الصرف**، ص ٧٧.

[3] ينظر الحملاوي، **المرجع نفسه**، ص ١٢٤.

٢. محمد محيي الدين عبد الحميد:

استعمل هذه المصطلحات مناسباً بين استعمالها والموضوع المدروس، فالصيغة في باب الحديث عن معاني الصيغ، والأبنية في المجرد والمزيد، والوزن في الحديث عن الميزان الصرفي([١])، وهذه الاستعمالات متوافقة مع استعمالات من سبقه من القدماء ومناسبة للموضوع فكل مصطلح في مكانه المناسب، وهذا الأمر تكرر عند غيره من العلماء من أمثال عبد الله الفوزان في كتابه دليل السالك إلى ألفية ابن مالك.([٢])

٣. محمد عبد الخالق عضيمة:

يظهر عنده استعمال مصطلح الصيغة بشكل مخصوص في باب معاني الصيغ وارتباط كل صيغة بمعنى معين، وكذلك في معاني الزوائد في الصيغ يدل على ذلك استعماله للوصف نحو قوله في باب لمحات عن دراسة صيغة (أفعل) في القرآن الكريم: " جمهور النحويين على أن زيادات صيغ الأفعال بابها السماع، فيحتاج في كل صيغة إلى سماع اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين"([٣])، فالصيغة هنا لها علاقة بالمعنى، وحمل المعنى المختلف يشير إلى أن الصيغة تحمل علامة، تختلف دائماً عن العلامة التي تحملها صيغة أخرى.

كذلك استعمل مصطلح الوزن فيه إشارة مضمنة إلى الميزان الصرفي بمعنى أنه في استعماله لا يقصد الوصف المرادف للصيغة بدليل قوله: "المصادر التي على وزن فِعْل "([٤]) فهو يجمع المصادر التي تأتي موازنة لفِعْل، ولا يقصد الصيغ؛ لأنه يستدل بالميزان الصرفي عليها.

---

[١] ينظر محمد محيي الدين عبد الحميد، **دروس التصريف**، المطبعة العصرية، بيروت، ١٩٩٥، من ص ص ٥٥-٧٥.

[٢] ينظر عبد الله الفوزان، **دليل السالك إلى ألفية ابن مالك**، دار المسلم للنشر والتوزيع، الجزء٢، ص ١١٤-١٢٥.

[٣] عضيمة، **دراسات لأسلوب القران الكريم**، القسم الثاني، الجزء١، ص٨٥.

[٤] عضيمة، **المرجع نفسه**، الجزء٣، ص ١.

٤. عباس حسن:

في استقراء للنحو الوافي لم يظهرْ عند عباس حسن نَسَقٌ محددٌ لمصطلح الصيغة في الصرف العربي، فتارة يستعملها بمعنى خاص هو مفهوم الصيغة، ويدمجها تارة أخرى بمفاهيم هي في الأساس ملتبسة بها، نحو قوله شارحاً أبنية المصادر: " وليس لهذا النوع من المصدر القياسي صيغٌ أخرى"([١]) فيلحظ من العنوان الخلط بين مصطلحي الأبنية والصيغ، وقوله: " والأساس الأول في معرفة مصادر الثلاثي، وإدراك صيغها المختلفة إنما هو الاطلاع على النصوص اللغوية الفصيحة، وكثرة قراءتها، حتى يستطيع القارئ بالدربة والمَرانة أن يهتدي إلى المصدر السماعي الصحيح الذي يريد الاهتداء إليه، أما الأوزان والصيغ القياسية الآتية فضوابط أغلبية .....إلخ"([٢]) وقال في الفقرة نفسها: " وفيما يلي أوزان المصادر القياسية للفعل الثلاثي المتعدي و اللازم"([٣]) ففي هذه الفقرة دليل واضح على الخلط والتشتت وعدم الإجماع على وصف واحد، وكذلك قوله: " وهذا الوزن السماعي لا يمنع استعمال الصيغة القياسية "([٤]) ومن الأمثلة على تخصيص مصطلح الصيغة بالمشتقات قوله: "ويجب أن يتحقق في صيغة فاعل.....إلخ". ([٥])

---

[١] عباس حسن، **النحو الوافي**، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر، ١٩٧٤، الجزء٣، ص١٨٧.

[٢] عباس حسن، **المرجع نفسه**، الجزء٣، ص١٩٣.

[٣] عباس حسن، **المرجع نفسه**، الجزء٣، ص١٩٣.

[٤] عباس حسن، **المرجع نفسه**، الجزء٣، ص١٩٧.

[٥] عباس حسن، **المرجع نفسه**، الجزء٣، ص٢٤١.

٥. تمام حسان:

يُعَدُّ تمام حسان من أهم الصرفيين في العصر الحديث، فقد نالت كتبه شهرة واسعة؛ نظراً للآراء المهمة التي بثَّها في فصولها، ومن أهم تلك الأفكار نظرته إلى مصطلح الصيغة في الصرف العربي، حين قال معرفاً المبنى تعريفا عاماً: "كل مبنى من هذه المباني الفرعية هو قالب تصاغ الكلمات على قياسه يسمى الصيغة الصرفية "([1])، أو كقوله: " الصيغة: هي تلخيص شكلي لجمهرة من العلامات لا حصر لها، ترد على ألسنة المتكلمين باللغة الفصحى، كل يوم، بل في كل ثانية، من دقيقة من ساعة "([2])، هذا من ناحية المفهوم، والتباسها بمفهوم الوزن أو الميزان، إذ رأى أن الصيغة هي مبنى صرفي، أما الميزان فهو مبنى صوتي وعليه فإن المبنى الصرفي لا بُدَّ أن يكون له علاقة بالعلامة أو الدلالة، وأما المبنى الصوتي فهو تعبير عن الكمّ في المنطوق، وأما من ناحية الوظيفة فالصيغة تمثل المبنى الصرفي الذي ينتمي إليه المثال، أما الميزان فيناط به بيان الصورة الصوتية التي آل إليها المثال، إذ قال: "فالتفريق بين الصيغة وهي (مبنى صرفي) وبين الميزان وهو (مبنى صوتي) تفريق مهم جداً له من الأهمية ما يكون منها للتفريق بين علمي الصرف والأصوات، وقد يتفق هيكل الصيغة في صورته مع هيكل الميزان، فالفعل (ضرَب) صيغته (فعَل) وميزانه (فعَل) أيضاً، ولكنهما قد يختلفان كما رأينا في فعل الأمر (ق)" .([3])

وهذا الكلام في غاية الأهمية إذ إن الترادف كفكرة بين الوصفين (الصيغة، الوزن) يمكن أن يكون جاء من اتفاق هياكلهما في التعبير عن صورة الكلام، غير أنه في حقيقة الأمر اتفاق في بعض النواحي وليس فيها كلها، والمثال فعل الأمر (ق) دليل على اختلافهما، فصيغته (افْعَلْ)

---

[1] تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، المغرب، ١٩٩٤، ص ١٣٣.

[2] تمام حسان، **المرجع نفسه**، ص١٤٤.

[3] تمام حسان، **المرجع نفسه**، ص١٤٥.

وأما وزنه فإنه (عِ) فالصيغة دلت على معنى الأمر، وأما الوزن فقد أظهر النتيجة التي وصل إليها الفعل نتيجة الإعلال بالحذف، ويكاد تمام حسان يكون من أوائل العلماء الذين فرقوا بين هذين الوصفين(الصيغة، الوزن) مع تعريفه الصيغة بالمبنى والمبنى بالصيغة.

٦. محمد خير حلواني:

في مؤلَّفه المغني الجديد في علم الصرف ناسَبَ بين الوصف والموضوع الذي درسه، ففي باب الميزان الصرفي استعمل وصف الوزن، حين رأى أن الوزن يدلُّنا على الصيغة وذلك في قوله: "ومن ههنا كانت فكرة الميزان الصرفي طبيعية لمعرفة صيغة كل كلمة، وإدراك بنيتها الذاتية، وما فيها من زائد الأحرف وأصيلها"([١]) ويظهر أنه يعي الفرق بين الوزن والصيغة.

إلا أن البنية لا تكاد تختلف عن الصيغة عنده؛ لأنه عبر عنها بوصفين مختلفين والمقصود واحد، ومن العلماء من حدد استعماله للأوصاف (الأبنية، والأوزان) فلم يستعملْ مصطلح الصيغة، معتمداً وصف الأبنية في وصف الأسماء والمصادر والأفعال، ووصف الوزن مبيناً الكم الصوتي من أمثال أحمد محمد عبد الدايم.([٢])

٧. فاضل السامرائي في كتابه معاني الأبنية:

بدأ فاضل السامرائي باستعمال مصطلح الأبنية من العنوان، ثم تعددت تعبيراته بين دفتي الكتاب، فعبر تارةً بالوزن وأخرى بالصيغة، كما أدخل مصطلح الأبنية في حقل المشتقات، كقوله: " وهناك مصادر لها معانٍ عامة، بحسب أوزانها فقد يكون للوزن معنى يخصه، فيتغير معنى المصدر عند الوزن كالسقي والسقاية ".([٣])

---

[١] محمد خير حلواني، **المغني الجديد في علم الصرف**، ص ٦٨.

[٢] ينظر أحمد محمد عبد الدايم، **معجم الأبنية العربية**، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ٢٠٠٢م، ص١٣.

[٣] فاضل السامرائي، **معاني الأبنية في العربية**، الطبعة الثانية، دار عمار، الأردن، ٢٠٠٧م، ص ٢٠.

وكقوله مستعملاً مصطلح الصيغة في باب الحديث عن دلالة الصفة المشبهة على الثبوت: "إن صيغة (فعيل) الدالة على (مفعول) شبيهة بأختها(فعيل) الدالَّة على (فاعل) في الصفة المشبهة، فصيغة فعيل تدل على أن الوصف ثابت في صاحبه أو كالثابت، طبيعة أو كالطبيعة "([1]) وكقوله مستعملاً مصطلح (الأبنية) في الحديث عن دلالات الصفة المشبهة: " ليست أبنية الصفة المشبهة ذات دلالة واحدة بل هي مختلفة، لكل بناء ما يميزه من غيره ".([2])

٨. فخر الدين قباوة:

يظهر عند فخر الدين قباوة في كتابه تصريف الأسماء والأفعال تأثرٌ بمن سبقه من العلماء، وإلماحٌ إلى أفكارٍ مهمةٍ منها: فكرة الترادف: فالصيغة هي البنية، بدليل الجمع بينهما في تعريف علم الصرف إذ قال: "علم الصرف هو أصول وقواعد، تعرف بها أحوال أبنية الكلمة، صيغها الأصلية والعارضة ".([3])

والصيغة أساس التصنيف إلى اسم وفعل؛ لأن الميزان يكشف عن تلك الصيغ في قوله: " أراد علماء الصرف وضع مقياس موحد، تخضع له كل المفردات العربية، ويكون وسيلة دقيقة، لتحديد صيغة الكلمة من بين أنواع الأسماء والأفعال".([4])

وقد أوضح أن المقصود بالوزن ليس الوزن الصرفي وإنما الوزن الشكلي الظاهري، أي عدد الأحرف ونسق الحركات والسكون عليها، وذلك في قوله: "فالمزيد فيه حرف يحتمل مئات الأبنية، غير أنه لم يستعمل منها إلا أبنية قليلة، جعلها النحاة قسمين: القسم الأول ما هو على وزن الرباعي المجرد وغير ملحق به، وليس المراد بالوزن ههنا الوزن الصرفي، وإنما

---

[1] فاضل السامرائي، **معاني الأبنية العربية**، ص ٥٣.

[2] فاضل السامرائي، **المرجع نفسه**، ص ٦٩.

[3] قباوة، **تصريف الأسماء والأفعال**، ص١٣.

[4] قباوة، **المرجع نفسه**، ص ١٦.

يراد به الوزن الشكلي الظاهري، أي عدد الأحرف ونسق الحركات والسكون عليها "([1])، لكنه لم يستقر على أيٍّ من هذه الأوصاف.

٩. لطيفة إبراهيم النجار:

ظهر عند لطيفة النجار التعبير بهذه الأوصاف الثلاثة من غير تبين الفرق بينها، وذلك واضح في قولها في تعريف علم الصرف: " تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة، لضروب من المعاني كالفعلية والوصفية والتصغير والتكسير".([2])

وهنا أقف عند قولها تحويل الكلمة إلى أبنية، فالبناء لا يحوَّل؛ لأنه ثابت وما يحول هو الصيغ، وهو ما جاء عند كثير من العلماء، فالكلام هنا لا يتَّسمُ بالدقة الكاملة، وبعد ذلك قالت:" قسم يدرس ما يطرأ على بنية الكلمة من تغييرات لضروب المعاني، كأن تغير صيغة المصدر إلى الفعل الماضي، أو المضارع، أو الأمر أو إلى أي صيغة أخرى تتحمَّل دلالة جديدة كالمشتقات بأنواعها" ([3]) وقولها: " وبعض الأحوال العارضة قد لا تؤدي إلى تغيير بنية الكلمة(وزنها) "([4]) يدل على فكرة الترادف بين البنية والوزن.

١٠.عبد اللطيف محمد الخطيب:

استعمل المصطلحات الثلاثة مشيراً إلى مصطلح الصيغة، وإن تردد بين الحين والآخر في استعمالها مرة بمعنى خاص كاستعماله الوزن في المجرد والمزيد، واستعماله الصيغة في معاني الأفعال، غير أن ما يفهم من حديثه في الفرق بين الوزن والصيغة أن الوزن إذا لم يطَّرد في

---

[1] قباوة، **المرجع نفسه**، ص٩٨.

[2] لطيفه إبراهيم النجار، **دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها**، الطبعة الأولى، دار البشير، عمان، ١٩٩٤، ص ٢٦.

[3] لطيفة النجار، **المرجع نفسه**، ص٢٨.

[4] لطيفة النجار، **المرجع نفسه**، ص٢٩.

الصيغة بحيث يكون سماعياً يبقى وزناً ولا يصبح صيغةً ذاتَ دلالة، وكذلك فيما ينوب عن مفعول من أوزان فلم يقلْ صيغة؛ لأن الصيغة يدل معناها على المفعول أو تدل عليه، أما الوزن فليس كذلك.([1])

١١. مهدي أسعد عرار:

تبنى مهدي أسعد عرار في كتابه (ظاهرة اللبس في العربية) مصطلحاً يكاد يكون جديداً في استعماله، وهو مصطلح القالب، ويشير هذا المصطلح إلى(الأبنية والصيغ والأوزان)، وهذا المصطلح يتسم بالعمومية وعدم اختصاصه بأحد أبواب الصرف، فلا يستطيع أحد تخطئته من أي وجه؛ لأن القوالب تصلح للتعبير عن المصادر والأفعال والأسماء، وعندي أنه استعمل هذا المصطلح احترازاً من الخلط الذي وقع به من سبقه في تعدد المصطلحات التي وصفوا بها الشيء الواحد، وأقصد هنا بالشيء الواحد مصطلح الصيغة في الصرف.([2])

ثم عاد يعبر بمصطلح الصيغة والأبنية في باب حديثه عن اللبس الآتي من التصريف، وقد اتسم استعماله لمصطلح الصيغة بالخصوصية حيث عبر به قاصداً دلالة الصيغ والمعاني التي تؤديها.([3])

١٢. سيف الدين الفقراء:

اعتمد سيف الدين الفقراء مصطلح الصيغة واصفاً أشكال المشتقات ودلالاتها، إلا أنه لم يلتزم التعبير به، إذ عبر بمصطلح (الوزن والأوزان) كقوله: "و قد يلتقي المصدر مع الصفات المشبهة في صورته الشكلية، ومن ذلك أن نعماء، وسراء، وضراء، وبغضاء، ورغباء، ونصيحة،

---

[1] ينظر عبد اللطيف محمد الخطيب، **المستقصى في علم التصريف**، الطبعة الأولى، دار العروبة، الكويت، ٢٠٠٣م، الجزء١، ص٤٨٤.

[2] ينظر مهدي عرار، **ظاهرة اللبس في العربية**، ص ٣١.

[3] ينظر مهدي عرار، **المرجع نفسه**، من ص ص ٩٨-١٠٥.

وغيرها مصادر جاءت على أوزان الصفة المشبهة، ومن الأوزان التي يلتقي فيها المصدر مع الصفة المشبهة (فَعْل) ".([1])

كما عبر بمصطلح الأبنية قائلاً: "ومما ساهم في الاشتراك بين المصدر وأبنية الصفات المشبهة شكلاً، تعدد صيغ المصدر الواحد للفعل، تعدداً يفضي إلى تشابه بعض الأوزان مع أبنية الصفات".([2])

وخلاصة القول عدم وجود الإجماع عند الصرفيين في القديم ولا في الحديث على مصطلح واحد يعبرون به عن الأشكال أو القوالب التي يأتي عليها كلامهم، وهي إشكالية كبرى في العمل الصرفي، فعلم الصرف لم تستقرْ بعد مصطلحاته مع أنه فاقَ في عمره الاثني عشر قرناً.

ومما يجب أن يشار إليه في هذا المقام مصطلح الصيغة في اللغة الإنجليزية، إذ تُرْجِمَ هذا العلم في الصرف بعلم المورفيم Morpheme وهو بمعنى الوحدة الصرفية([3]) وقد عرَّفه ماريو پاي في كتابه أسس علم اللغة: بأنه" أصغر وحدة ذات معنى" ([4]) وقد قسمه إلى نوعين ووضَّح ذلك بمثال في قوله: " يصف علم اللغة التركيبي الحديث dog و s كليهما على أنهما مورفيمان، أو وحدتان ذواتا معنى، تحمل إحداهما المعنى الأساسي للكلمة، وتحمل الثانية فكرة الجمعية الإضافية، وعلى كل حال فالتفرقة بين اللفظين ربما تتم عن طريق تسمية الأول بالمورفيم الحرّ Free morpheme(أي الذي يمكن أن يستعمل بمفرده)، والثاني S باسم المورفيم المتصل Bound morpheme (أي الذي لا يستعمل منفرداً، وإنما متصلاً بمورفيم

---

[1] سيف الدين الفقراء، **المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية**، ص ١٤٣.

[2] سيف الدين الفقراء، **المرجع نفسه**، ص ١٤٤.

[3] ينظر محمد حسن باكلا وآخرون، **معجم مصطلحات علم اللغة الحديث**، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، بيروت،١٩٨٣، ص٥٥.

[4] ماريو پاي، **أسس علم اللغة**، ترجمة أحمد مختار عمر، الطبعة الثامنة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٥٣.

آخر)"([1]) والذي يختلف عند العلماء العرب من متقدمين ومحدثين نظرتهم إلى دلالة الصيغة ككل، بحيث لا ينظرون إلى الصيغة على أنها مجموعة من المورفيمات المتصلة كصيغة(يفعلون) التي تكونت من المورفيم المتصل أو المقيد الياء وهي علامة على المضارعة والمورفيم الحرّ(فعل)، والمورفيم الواو وهو علامة على الفاعل الجمع، والنون وهي مورفيم مهم لغاية درج الكلام ومن ناحية نحوية هي علامة إعرابية يدل ثبوتها على رفع الفعل المضارع، وهذه النظرة المختلفة إلى الصيغة تحدث عنها تمام حسان، حيث أشار إلى هذه النظرة المختلفة إلى الصيغة في الصرف كما سبق أن أشار كثير من المتقدمين والمحدثين إلى معاني الزوائد وليس الصيغة بأكملها(الأصول والزوائد) تحمل المعنى.([2])

---

[1] ماريو پاي **المرجع نفسه**، من ص ص ٥٣-٥٤.

[2] ينظر حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص ١٤٤.

الفَصْلُ الثَّانِي :

التداخلات الصيغية

ويضمُّ التطبيق على المُتَدَاخِلَاتِ الصِّيْغِيَّةِ

وهي أبنية المصادر والمشتقات.

المصادر والمشتقات

أولاً: المصادر

تعود جذور الاهتمام بالمصدر في العربية إلى الخلاف القديم بين الصرفيين حول أولية وجودها وأسبقيتها مع الفعل، فقد ثار جدل واسع حولها، إذ إن المصدر هو الأصل في الاشتقاق عند البصريين، وقد ضمَّن أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف هذه القضية الخلافية عارضاً حجج الفريقين من الصرفيين بصريين وكوفيين.([1])

وقد اهتم النَّحاة والصرفيون بحدِّ المصدر، ومنهم عباس حسن؛ فقد عرَّف المصدر بالنظر إلى أقسامه فقال: "وهو ما يدلُّ على معنى مجرد وليس مبدوءاً بميم زائدة ولا مختوماً بياء مشددةٍ زائدةٍ بعدها تاء تأنيث مربوطة"([2])، فقد استبعد كلاً من المصدر الميمي والمصدر الصناعي ليضع مفهوماً عاماً للمصدر الصريح؛ نظراً لتعدد أوزانه و تداخلها بأوزان غيرها.

ومما يجب أن يلتفت إليه قبل الولوج في الدراسة التطبيقية أن بعض الصيغ أصيلةٌ في أبوابها، وبعضها الآخر أدخلت في الباب مع أنها ليست أصيلةً فيه، نحو صيغة (فَعْلٌ) فهي أصيلةٌ في أبنية المصدر وقد جاءت عليها الصفة المشبهة المشتقة من الفعل الثلاثي من (فَعِلَ)، وقد تحدَّث عباس حسن ومحمد خير حلواني عن ثلاثة أنواع للصيغ في باب حديثهم عن الصفة المشبهة وهي:

١. **النوع الأول:** الأصيل المشتق الذي يصاغُ أول أمره من مصدر الفعل الثلاثي اللازم المتصرف، ليدل على ثبوت الصفة لصاحبها ثبوتاً عاماً.

---

[1] ينظر الأنباري، أبو البركات(٥٧٧هـ/١١٥٦م)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق جودة مبروك، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة،١٩٧٧، المسألة٢٩الفعل والمصدر أيهما مشتق من صاحبه ص١٩٢.

[2] عباس حسن، **النحو الوافي**، الجزء٣، ص١٨١.

٢. **النوع الثاني:** الملحق بالأصيل من غير تأويل أو المحولة، وهو يلي النوع الأول في الكثرة، وهو ما كان مشتقاً على الوزن الخاص باسم الفاعل أو اسم المفعول من غير أن يدل دلالتهما على المعنى الحادث وصاحبه، وإنما يدل بقرينةٍ على أن المعنى ثابت لصاحبه ثبوتاً عاماً، وهذا الاستعمال أدى إلى وجود التداخل بينها، غير أن القرائن اللفظية أو المعنوية تضع الفرق بينها.

٣. **النوع الثالث** الجامد المؤول بالمشتق وهو الاسم الجامد الذي يدل دلالة الصفة المشبهة مع تأويله بالمشتق.([1])

أبنية المصادر المتداخلة:

حصر إميل بديع يعقوب في كتابه معجم الأوزان الصرفية تحت أبنية المصادر والمشتقات كل التداخلات التي تحصل في الأبنية، مبيناً أوزانها التي تأتي عليها والأبواب التي تشترك فيها هذه الأوزان والدلالات التي تدل عليها.([2])

صيغة فَعْل

وهي صيغة أصيلة في المصدر، وهذه الصيغة تكون مصدراً لفعل متعدٍ أو لازم، وأما إذا كان الفعل متعدياً ولم يدل على حرفة أو صناعة، فقياس مصدره على (فَعْل)، وأما إذا كان الفعل لازماً ومن باب (فَعَل) معتل العين كان من هذه الصيغة قياساً أيضاً([3])، ويلتقي على هذه الصيغة الصرفية المصدر والصفة المشبهة، والاسم نحو:

- عَدَلَ الإمامُ بين الرعيةِ **عدلاً**. (مصدر)
- هذا قاضٍ **عَدْل**. (صفة مشبهة)

---

[1] ينظر **النحو الوافي**، الجزء ٣، ص٢٨٤، ومحمد خير حلواني، **المغني الجديد في علم الصرف**، ص٢٧٠.

[2] للاستزادة ينظر إميل بديع يعقوب، **معجم الأوزان الصرفية**.

[3] ينظر محمد خير حلواني، **المغني الجديد في علم الصرف**، ص٢١٦، تكلم سيف الدين الفقراء على تداخلات المصدر بالصفة المشبهة وحدد الأوزان التي تتداخل فيها، ينظر **المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية**، ص١٤٣.

– **سَيْفُ** خالدٍ صارم. (اسم ذات)

ففي الجملة الأولى دلالة المصدر على الحدث وهو العدل المطلق تظهر من معنى الجملة، فعدل الإمام لا يشوبه ظلم أو إجحاف، وبدليل القرينة اللفظية وهي الحالة الإعرابية فقد جاءت مفعولاً مطلقا.

وأما في الجملة الثانية فقد جاءت الصفة المشبهة لتدل على اتصاف القاضي بصفة ثابتة فالعدل صفة ملازمة لهذا القاضي استعملت الصفة المشبهة، وأما في الجملة الثالثة فبناء (سيف) المتداخل مع بنائي المصدر والصفة المشبهة ينضبط بمجيئه اسماً دالاً على مسمى أو بعلامات الاسم، وهو اسم لأداة حادة تستعمل في القتال وكذلك دخول لام التعريف عليه فنقول السيف فيصبح معرفة([1]).

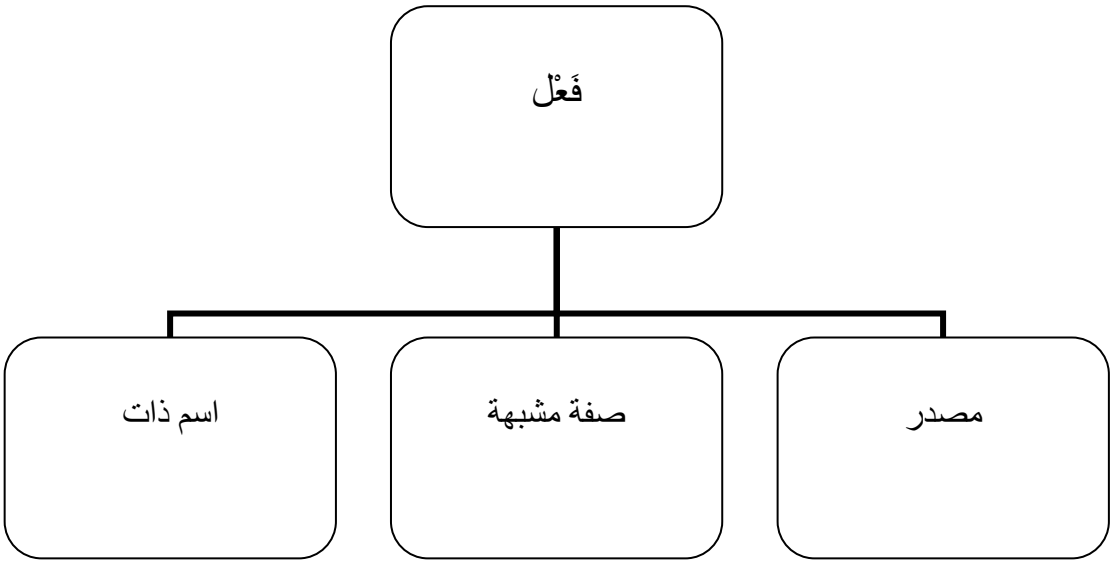

[1] الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، تحقيق حسن بن محمد الحفظي، الطبعة الأولى، طباعة إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض،١٩٩٣، ص٢٨.

صيغة فُعْل

صيغة حمّالة لمبانٍ صرفية هي المصدر، والاسم الثلاثي المجرد، والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة غير القياسية، وتنضبط في المصدر بمجيئها من الفعل اللازم من باب (فَعُلَ) ومن باب (فَعِل) بكثرةٍ([1]) والدلالة على الحدث كما يدل الموقع الإعرابي على نوع الكلمة؛ فوقوعها موقع المفعول المطلق جزم بمجيئها مصدراً([2]) نحو:

- جَبُنَ العدو في المعركةِ **جُبْنَاً**. (مصدر)

وتنضبط في الاسم بخواص الاسم كالإسناد والإضافة ولام التعريف([3]) والدلالة على الذات نحو:

- ضاع **القُفْلُ**. (اسم ذات)

فالقفل أداة تستخدم في إحكام إغلاق الأبواب وغيرها ويدخل عليها أل التعريف.

وفي الصفة المشبهة بالاشتقاق من الفعل اللازم من باب (فَعُلَ) و(فَعِلَ) وقصد ثبات الصفة نحو:

- الخشبُ **صُلْبُ** القوامِ. (صفة مشبهة)

وفي صيغة المبالغة بالدلالة على المبالغة وقصد تكثيرها([4]) نحو:

- النائم **غُفْلٌ** عما حوله. (صيغة مبالغة)

---

[1] محمد خير حلواني، **المغني الجديد في علم الصرف**، ص٢٢٠.
[2] ينظر ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص٢٥٢.
[3] ينظر الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، ص٢٨.
[4] ينظر فاضل السامرائي، **معاني الأبنية العربية**، ص٩٣.

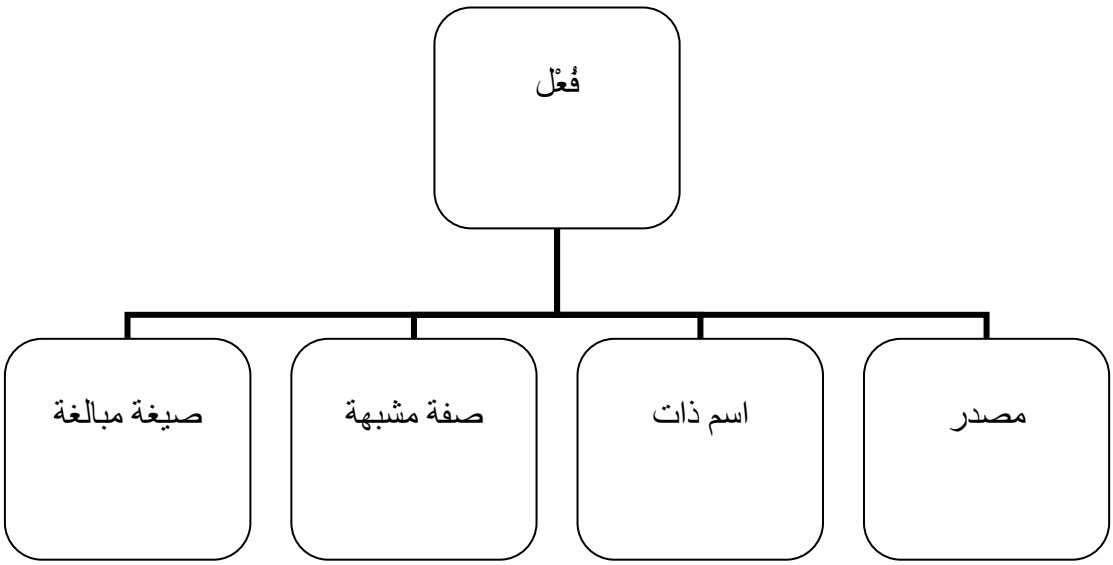

صيغة فَعَلٌ

صيغة صرفية حمَّالة لمعانٍ صرفية هي المصدر، والاسم الثلاثي المجرد، والصفة المشبهة القياسية، وتنضبط في المصدر بالاشتقاق من الأفعال اللازمة والمتعدية، وتكون في اللازمة من باب (فَعِلَ) إن لم تدلَّ على لون أو حركة حسية علاجية أو على صفة ثابتة، ومن (فَعِلَ) إذ ورد عند أبي حيان: "ما لم يكن عملاً ولا علاجاً واسم الفاعل منه أحد هذه الأوزان: فَعِل وأفعل وفَعْلان وهو يتسع اتساعاً كثيراً في باب الأدواء، وما أشبهها وفي باب الجوع والعطش، وما شابه ذلك وما ناسبه بوجه ما، وقد يجرون أضداد هذه الأشياء مجراها لما بين الطرفين من التقابل، ويكون أيضا في باب الألوان وفي باب الخصال والأحوال الثابتة، وجملة ذلك مما لم يكن عملاً ولا علاجاً مصدره فَعَل نحو:عَمِيَ عَمًى" ([1]) نحو:

– فرِحَ الطفل بالهدية **فَرَحاً** شديداً. (مصدر)

[1] ينظر أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ص٤٩٢.

وتنضبط في الاسم بعلامات الاسم([1]) نحو:

- **الفَرَسُ** حيوان جميل. (اسم ذات)

وتنضبط في الصفة المشبهة بالاشتقاق من الفعل اللازم مع الدلالة على ثبات الصفة في صاحبها و بعملها إذ إنها ترفع فاعلاً نحو:

- المسلمِ **حَسَنٌ** خُلُقُهُ. (صفة مشبهة)

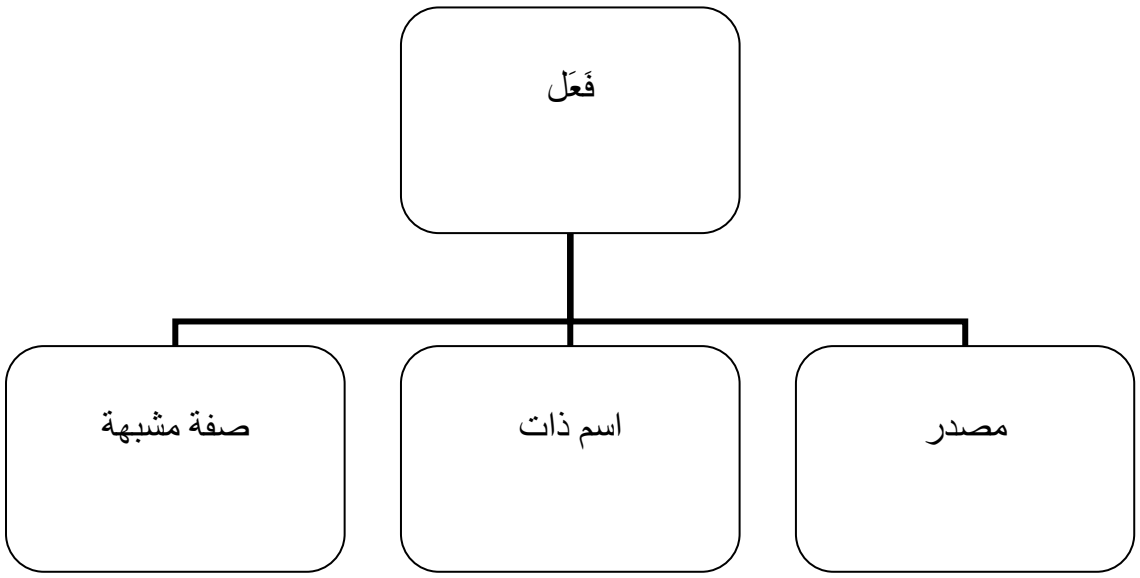

صيغة فَعَال

صيغة صرفية حمالة لمبانٍ صرفية هي المصدر وجمع التكسير، وينضبط المصدر بالدلالة على المعنى العام والرتبة نحو:

شَبَّ الفتى **شباباً**. (مصدر)

[1] ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص٣٦.

كما ينضبط للجمع بالدلالة على أكثر من ثلاثة بالإضافة إلى مفرده الذي يشاركه في المعنى والأصول وكذلك الرتبة والعلامة الإعرابية نحو:

يحضر **الشبابُ** الندواتِ العلمية. (جمع التكسير)

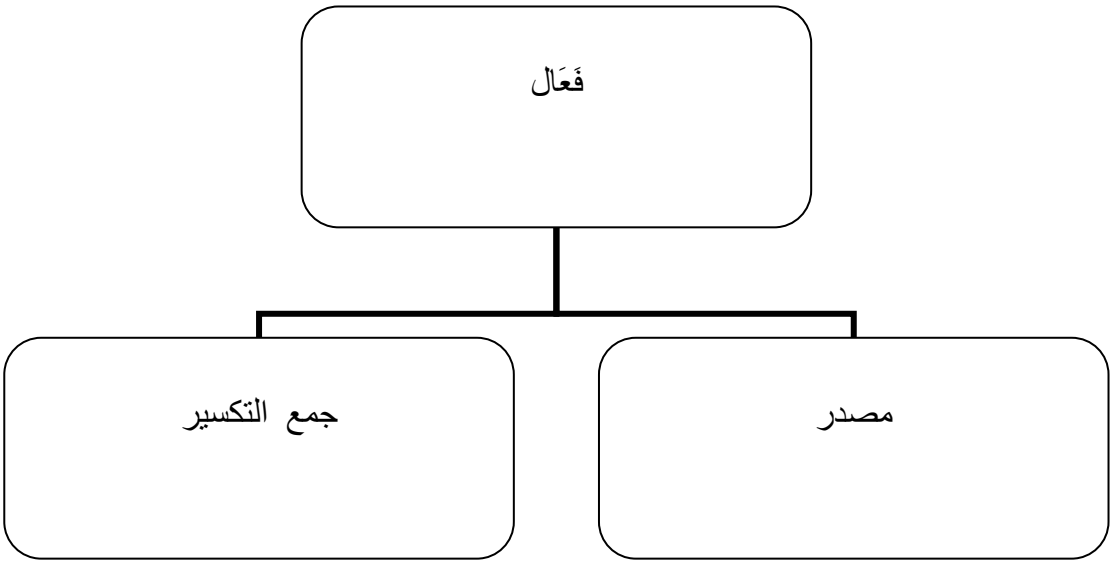

صيغة فُعَال

هذه الصيغة تحمل معانيَ صرفية: وهي المصدر، والاسم الثلاثي المزيد بحرف، والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة غير القياسية، وتنضبط للمصدر في الغالب في الدلالة على الداء أو الصوت([1]) نحو:

- سَعَلَ المريض **سُعَالاً** مؤلماً. (مصدر)

- صَرَخَ الطفل **صراخاً** مزعجاً. (مصدر)

---

[1] ينظر الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الشافية**، ص١٥٤.

وللاسم بالإسناد والدلالة على الذات نحو:

- طار **الغُــراب.** (اســم ذات)

وللصفة المشبهة بالاشتقاق من الفعل اللازم من باب (فَعُلَ) ودلالتها على الثبوت نحو:

- كان عنترة العبسيّ فارساً **شُجَاعا.** (صفة مشبهة)

وللمبالغة في الصيغة المعدولة عن (فعيل) لعجزها عن المبالغة وهي تختص بصــيغتي فُعــال وفُعَّال([1]) نحو:

- أمر فتية الكهف **عُجَابٌ.** (صيغة المبالغة)

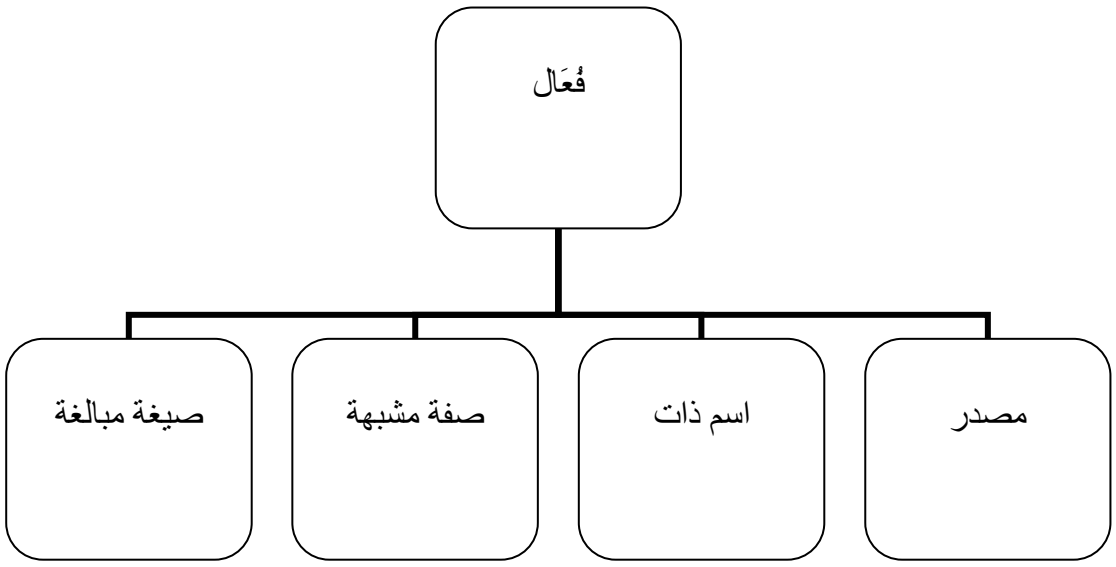

[1] محمد خير حلواني، **المغني الجديد في علم الصرف**، ص٢٧٨.

صيغة فِعَال

صيغة يلتقي المصدر القياسيّ للفعل اللازم من باب (فَعَل)، والاسم الثلاثي المزيد بحرف، واسم الآلة، وينضبط المصدر بالاشتقاق من الفعل الثلاثي المجرد الدالّ على امتناع والاشتقاق من (فاعل) بشرط ألّا تكون فاؤه ياءً ([1])نحو:

- نفر الوحش **نِفَاراً**. (مصدر)

وينضبط الاسم الثلاثي المزيد بحرف بالإسناد والدلالة على الذات، كأن يسند إليه فعل أو خبر نحو:

- ركض **الحِمَار** مسرعاً. (اسم ذات)

ويدل جمود الكلمة على اسميتها فلو كانت مصدراً لكانت قابلة للاشتقاق منها، كأن نشتق الفعل واسم الفاعل واسم المفعول وغيرها من المشتقات؛ لأن الاشتقاق يُظهر حقيقة الزائد في الفرع عن طريق معرفة الأصل، فمثال الاستدلال بردِّ الفرع إلى الأصل، استدلالنا على زيادة همزة أحمر بأنه مأخوذ من الحمرة، فالحمرة هي الأصل الذي أخِذ منه أحمر فهذا وأمثاله يسمى اشتقاقاً؛ لأن المستدل على زيادة همزته وهو أحمر مأخوذٌ من الحمرة([2])، وينضبط في اسم الآلة بالدلالة على الآلة ([3]) نحو:

- **القِطَار** سريعٌ. (اسم ذات يدل على الآلة)

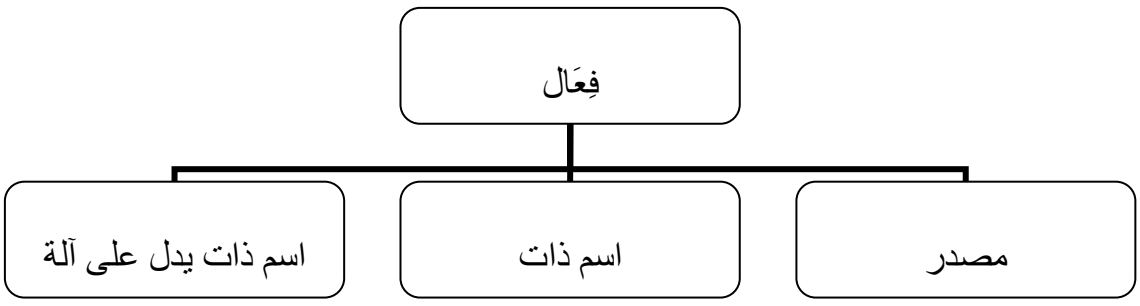

[1] ينظر محمد خير حلواني، **المرجع نفسه**، ص٢٢٠.

[2] ينظر ابن عصفور، **الممتع في التصريف**، ص٤٧.

[3] ينظر فاضل السامرائي، **معاني الأبنية العربية**، ص١٠٩.

صيغة فُعْلَة

هذه الصيغة يلتقي عليها المصدر وصيغ المبالغة والاسم، وتنضبط في المصدر بالمجيء من الفعل اللازم من باب(فَعِلَ) والدلالة على اللون في الغالب([1]) نحو:

- احمرَّ وجه الطالب **حُمْرَة** شديدة. (مصدر)

كما تنضبط في صيغة المبالغة في الدلالة على قوة الصفة في صاحبها وتأكيدها فيه، وذلك نحو:

- هذه امرأة **ضُحْكَة**. (صيغة مبالغة)

وتنضبط في الاسم بعلامات الاسم كالإضافةِ نحو:

-باب **الغرفةِ** عريضٌ. (اسم ذات)

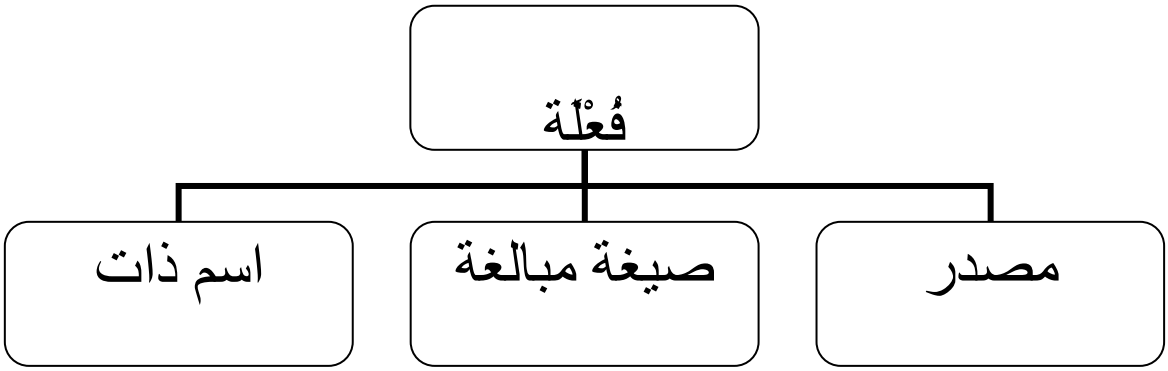

فهنا دلالة الصيغة لا ينصرف إلا إلى اسم الذات الدال على مسمى يمكن رؤيته بالعين.

صيغة فُعُول

يلتقي على هذا البناء مصدر الفعل الثلاثي المجرد اللازم من باب (فَعَلَ) ولكن شريطة أن لا يدل على واحدة من المعاني الآتية: الأصوات والأدواء والاضطراب في الغالب ([2]) نحو:

- جلس الطالب **جُلُوساً**. (مصدر)

---

[1] ينظر الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي الأستراباذي على الشافية**، ص ١٥٦.

[2] ينظر الرضي الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ص١٥٣.

وينضبط في الاسم الثلاثي المزيد بحرف واحد بوقوعه موقع المفعول به نحو:

- قصَّ الفلاح **سُرُورَ** الريحان. (اسم)

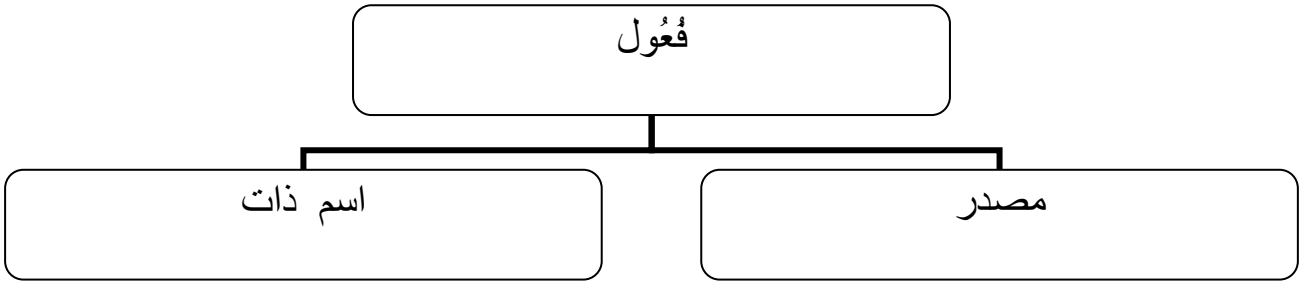

صيغة فَعَلان

صيغة يلتقي عليه المصدر والاسم الثلاثي المزيد بحرفين، وينضبط المصدر بالدلالة على الحركة والاضطراب([1]) نحو:

- غلى الماء **غلياناً**. (مصدر)

وينضبط الاسم الثلاثي المزيد بحرفين بعلامات الأسماء ومنها أل التعريف ([2])نحو: كروان فالجامد هو الاسم وأما المشتق منه فهو المصدر نحو:

- **الكروان** طائرٌ جميلٌ. (اسم)

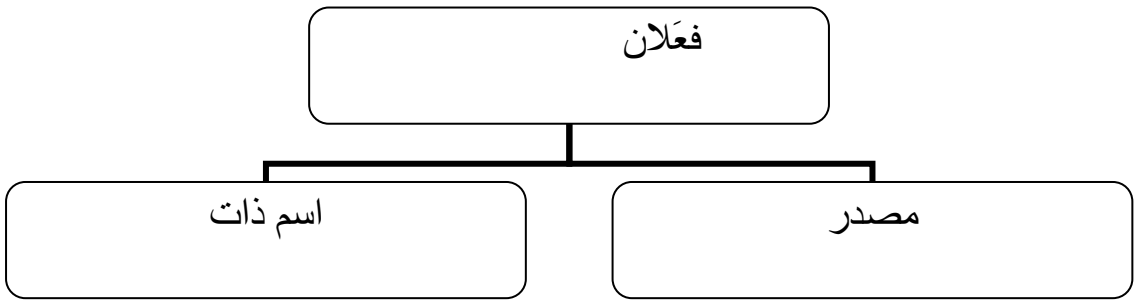

[1] ينظر محمد خير حلواني، **المغني الجديد في علم الصرف**، ص٢١٨.
[2] ينظر الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، ص٢٨.

مصادر الثلاثيّ المزيد فيه حرف

صيغة إفعال

يلتقي عليها المصدر، والاسم المزيد بحرفين، وينضبط في المصدر بالدلالة على المعنى المجرد وبالحالة الإعرابية إذا جاء إعرابه مفعولاً مطلقاً، وهو لا يكون إلا مصدراً نحو:

- أكرمتُ الضيف **إكراماً**. (مصدر)

وتنضبط اسماً بخواص الاسم وهي هنا الإسناد نحو:

- **الإعصارُ** مُدَمِّرٌ. (اسم ذات)

صيغة تَفْعيل

يلتقي عليها المصدر، والاسم الثلاثي المزيد بحرفين، وينضبط المصدر بالاشتقاق من الفعل المزيد (فعّل)([1]) والدلالة على المعنى المجرد نحو:

- عاقبتُ المسيء **تأديباً** له. (مصدر)

وللاسم بالمواقع التي يأخذها الاسم نحو:

- ﴿ومِزاجه من تسنيم﴾([2]). (اسم ذات)

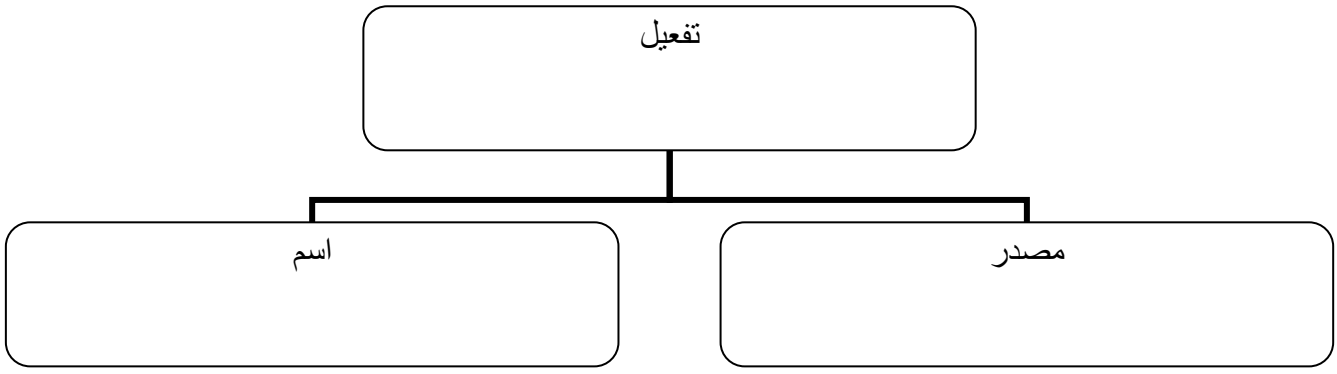

[1] محمد خير حلواني، **المغني الجديد في الصرف**، ص٢٢٢.
[2] سورة المطففين، الآية ٢٧.

صيغة تَفْعَال

يلتقي على هذه الصيغة مصدر الفعل الثلاثي المزيد بحرف من باب (فَعَّـلَ) والاسـم المزيـد بحرفين وصيغة المبالغة، وينضبط المصدر بالدلالة على المعنى المجرد والرتبة نحو:

- رَدَّدَ التلاميذ الأنشودة **تَرْدَاداً** جميلاً. (مصدر)

وللاسم بالإسناد نحو:

- **تَرْدادُ** المعروفِ واجبٌ. (اسم)

ولصيغة المبالغة بالاشتقاق من الفعل الثلاثي المتعدي والدلالة على زيادة كمية الصفة في اسـم الفاعل نحو:

- محمدٌ **تَضْرَابٌ** الرمحَ. (صيغة مبالغة)

ومما يجب الإشارة إليه أن هذه الصيغة من الصيغ نادرة الدوران في الاستعمال،

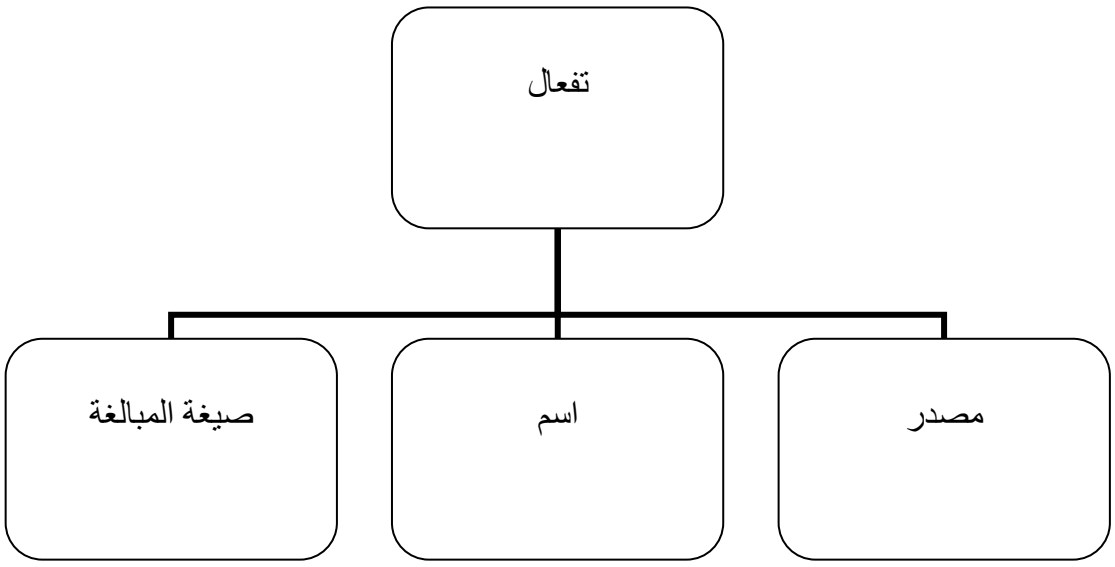

وورودها قليل جداً بالنسبة لغيرها من الصيغ.

صيغة تَفْعِلة

يلتقي عليها المصدر والاسم الثلاثي المزيد بحرف وينضبط في المصدر بالاشتقاق من الفعل الماضي المعتل اللام أو مهموزها([1]) نحو:

- ربَّى الأب أبنائه **تربيةً** إسلامية. (مصدر)

وينضبط في الاسم بالعلامات الدالة عليه نحو:

- قدمتُ **التهنئةَ** لصديقي بنجاحه. (اسم)

وهنا العلامة الدالة على الاسم هي أل التعريف فدخولها على الكلمة لغرض التعريف دلَّ على أنها اسم.

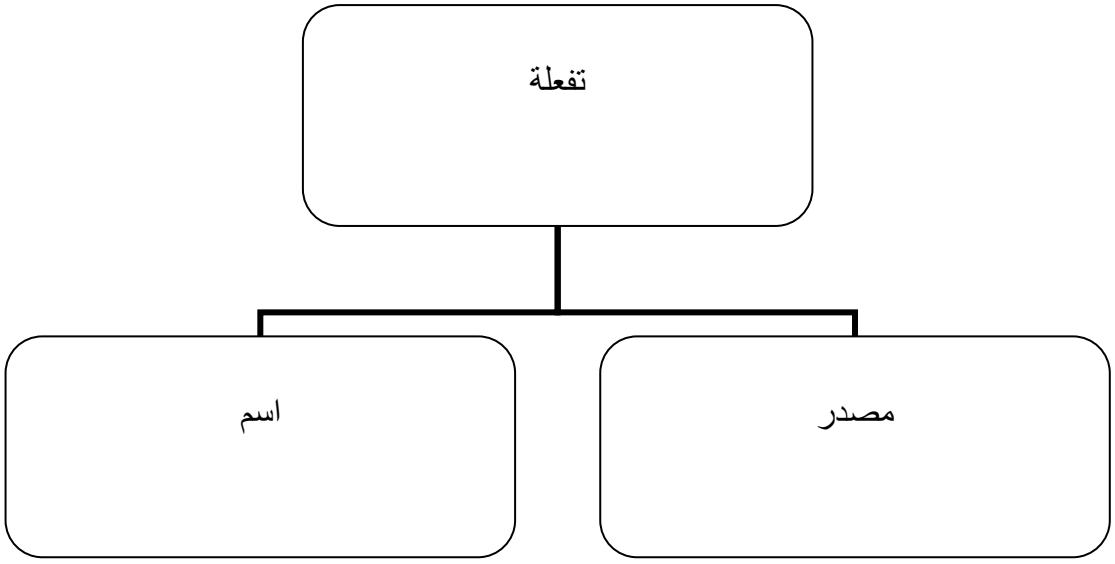

[1] الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الشافية**، الجزء١، ص١٦٤.

صيغة تَفَعُّل

يلتقي عليها مصدر الفعل الثلاثي المزيد بحرفين، والاسم وينضبط في المصدر بالدلالة على الحدث نحو:

تَمزقت الراية **تمزُّقا** كبيراً. (مصدر)

وينضبط في الاسم بالموقع الإعرابي فهنا اسم صار لا بد أن تكون اسماً، نحو:

- صار **التَّعَلُّمُ** مهنةً إبداعية. (اسم)

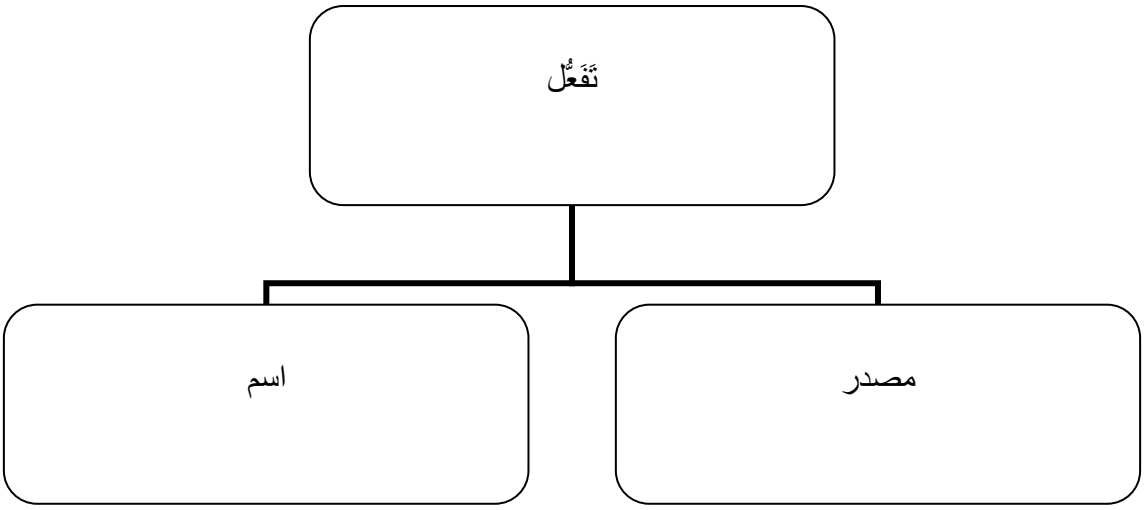

صيغة فِعْلال

يلتقي عليه المصدر والاسم الثلاثي المزيد بحرفين والاسم الرباعي المزيد بحرف، وينضبط في المصدر بالدلالة على المعنى العام والاشتقاق من الفعل الرباعي المضعف نحو:

- زُلْزِلَـــــــــــــــــــــــــــــــتِ الأرض **زلـــــــــــــــــــــــــــــــزالاً.**

(مصدر)

وينضبط اسماً بعلامات الاسم كالابتداء ودخول أل التعريف عليه نحو:

- **الجلبـــــــــــــــــــــــــــــاب** زيٌّ شـــــــــــــــــــــــــــــــرعيٌّ.

(اسم)

- **القنطـــــــــــــــــــــــــــــار** وزنٌ معـــــــــــــــــــــــــــــــروف.

(اسم)

تداخلات مصدر المرة

صيغة فَعْلَة

يتداخل مصدر المرَّة مع المصدر الصريح في صيغته القياسية الدالة على المرة، وهي (فَعْلَــةٌ) وينضبط مصدر المرة بالاشتقاق من الفعل الثلاثي على وزن (فَعْلَة) والدلالة على المرة، ويفرق بينهما بالقرائن([1]) كالوصف إذ يدلُّ النعت على إرادة المرة الواحدة نحو:

– سمعتُ للمريض **صَيْحَةً** واحــدةً. (مصــدر مرة)

وينضبط للمصدر الصريح بالرتبة إذ جاء المصدر مفعولاً مطلقاً نحو:

– صاح الطفل **صَيْحةً** عالية. (مصدر صريح)

وقد يأتي اسماً وينضبط بعلامات الاسم كالابتداء نحو:

– **رحمةُ** الله على الشهداءِ أجمعين. (اسم)

وكذلك الحال في تداخلاته من غير الثلاثي، إذ ينضبط في الاشتقاق من غير الثلاثي بإضافة تاءٍ مربوطة إلى المصدر الصريح نحو:

– ينالُ المسلم بكل **تسبيحةٍ** أجراً عظيماً. (مصدر مرة)

– سبَّح المسلم ربــه **تســبيحاً** كثيــراً. (مصــدر صريح)

وهنا يظهر أن العربية وضعت شرط زيادة التاء ليتحقق الفصل بين كلٍ منهما، فالضــابط هنــا ضابط صرفي.

وينضبط المصدر المختوم بالتاء بالوصف فالضابط هنا ضابط نحوي نحو:

---

[1] ينظـر بحـرق، محمـد بـن عمـر(ت٩٣٠هـ/١٥٠٩م)، **فـتح الأقفـال وحـل الإشـكال بشـرح لاميـة الأفعـال**، تحقيـق مصـطفى نحـاس، الكويت،١٩٩٣، ص١٨٩.

- استقبل الطبيب **استشارة** واحدةً هذا اليوم. (مصـــدر مرة)

- استشار المريض طبيبـــه **استشـــارة.** (مصـــدر صريح)

ففي الأولى جاء مصدر مرة بدلالة الوصف، وفي الثاني يحتمل أن يكون مصـــدر مـــرة، كمـــا يحتمل أن يكون مصدراً مطلقاً، لكن مصدر المرة فرع المصدر المطلق، فيكون قيداً عليـــه ولا يتعارض معه، ولهذا فالتداخل بينهما ليس ملبساً في الجملة الثانية فلا فرق بين الحمل على المرة والحمل على الإطلاق.

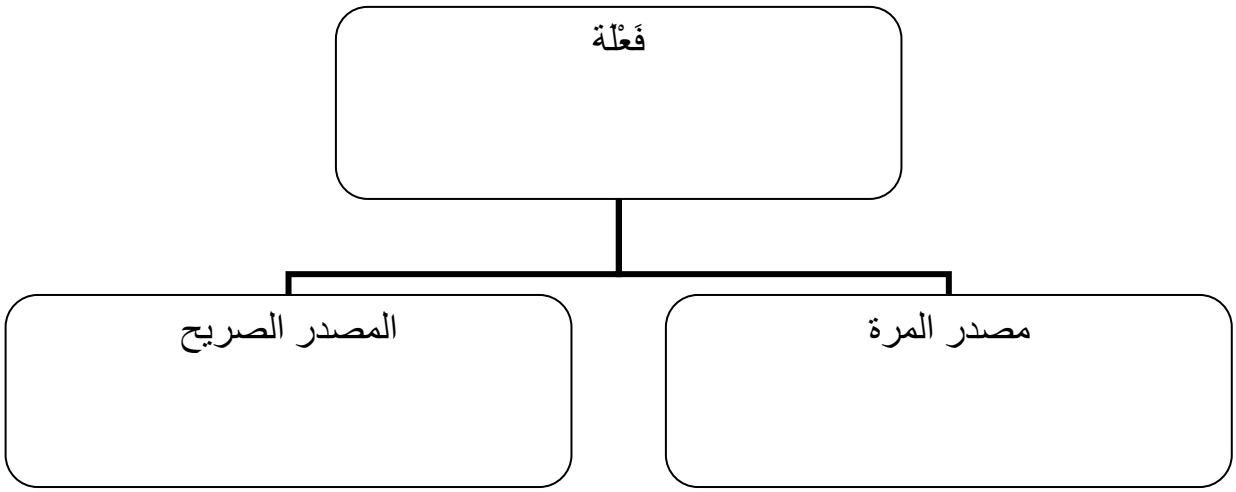

تداخلات مصدر الهيئة

صيغة فِعْلَة

هو مصدر يدل على هيئة حدوث الفعل وهو لا يصاغ إلا من الثلاثي على وزن (فِعْلَة)، ويتداخل مصدر الهيئة في وزنه الأصلي مع جمع التكسير الذي للقلة في (فِعْلَة)، ويمكن حل التداخل بينهما عن طريق ضبط المصدر بالدلالة على هيئة الفعل وبالموقع الإعرابي ومن السياق نحو:

- جلستُ **جِلْسَةً** مريحة. (مصدر هيئة)

وتنضبط لجمع التكسير بالدلالة على ما كان فوق المفرد وبانتفاء معنى الهيئة نحو:

- **صِبْيَةُ** الحي مجتهدون. (جمع تكسير)

ويتداخل مصدر الهيئة مع المصدر الصريح أيضاً ويمكن حل التداخل بينهما بالقرينة اللفظية وهي الوصف لبيان هيئة المصدر نحو:

- جئتك **نِشْدَةً** للمساعدة. (مصدر صريح)

- نشد الضّالَّة **نِشْدَةَ** الغريق. (مصدر هيئة)

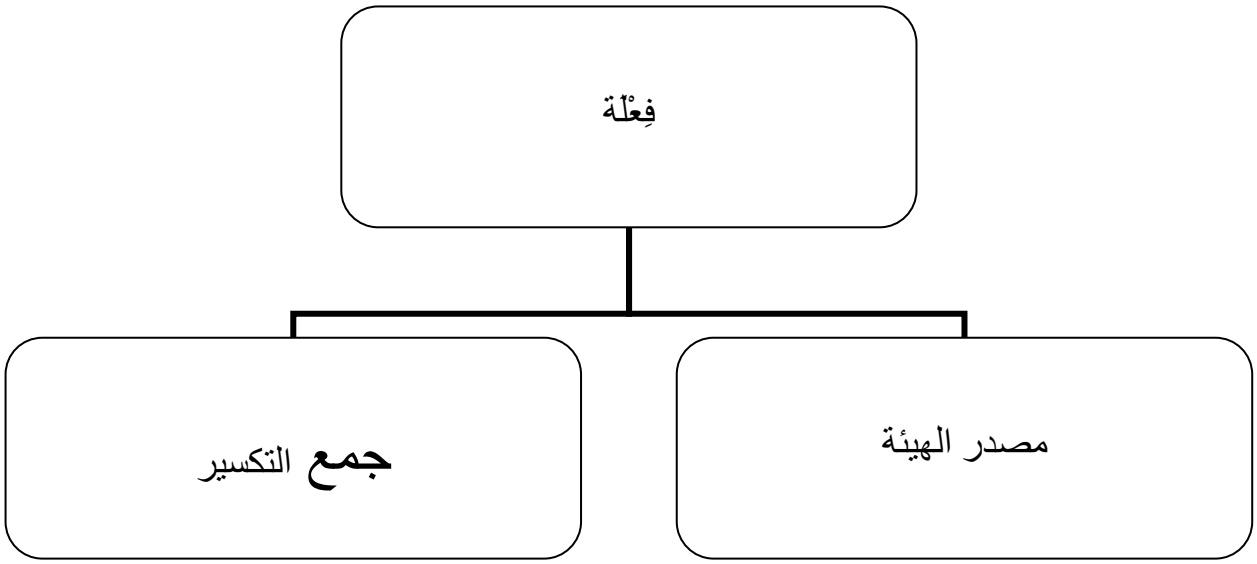

تداخلات المصدر الصناعي

يتداخل المصدر الصناعي مع الاسم المنسوب وينضبط المصدر الصناعي بمجيء تاء التأنيث المربوطة بعد الياء المشددة، و بالرتبة، وباستبدال المصدر المؤول به، نحو:

- **العالميَّة** صفة للرسالة القرآنية. (مصدر صناعي)

وللاسم المنسوب بمجيئه مختوماً بتاء تأنيث مربوطة بعد الياء ومن غيرها، وبتعذُّر الاستبدال، وبالرتبة أيضاً، نحو:

- المنتجات **العالميَّة** رائجة في الأسواق **العربيَّة**. (اسم منسوب)
- يتمثَّل الكرمُ **العربيُّ** بحاتم **الطائي**. (اسم منسوب)

وقد جاءت التاء ضابطاً بينهما لا يخلو منها المصدر الصناعي، بينما قد يأتي بها الاسم المنسوب ومن غيرها، فهي لاحقة مقيِّدةٌ للمصدر الصناعي بالإضافة إلى أن المصدر الصناعي يغني عن وجود المصدر الصريح، بينما الاسم المنسوب هو ركن مهم في الجملة؛ لأنه يستعمل لغرض

بيان علاقة شيء بشيء ما؛ لأن النسب علاقة، فالاسم المنسوب يختصر الكلام أو الكلمتين بكلمة واحدة تؤدي الغرض نحو:

- **أصل هذا الرجل من الأعراب.**

- هذا الرجل **أعرابيٌّ.**

ومن الضوابط التي تضبط المصدر الصناعي وقوعه موقع المبتدأ، بينما يغلب على الاسم المنسوب أن يكون تابعاً لاسمٍ قبله كما في الأمثلة السابقة.

المشتقّات

المشتقّات جمع (المشتقّ)، وقد أُخِذَ هذا المصطلح من مصطلح الاشتقاق؛ إذ كان نتاج عملية توليد الكلام، ويمكن أن يُعَرَّف المشتقّ بأنَّهُ "ما دلَّ على متصف مصوغاً من مصدر مستعمل أو مقدَّر، نحو: ضارب ومضروب، وحسن وأحسن منه، ورَبْعة وحروَّز وقُفَاخِر من الصفات التي لا مصادر لها ولا أفعال، فيقدَّر لها مصادر كما تقدَّر للأفعال التي لم تستعمل لها مصادر، وغير المشتق ما عَرِيَ مما رُسِمَ به المشتقّ"([1])، وبأنَّه ما أُخِذ من غيره سواء أكان فعلاً أم اسماً، فالفعل (ذَهَبَ) مثلاً مأخوذٌ في رأي البصريين من الذهاب، ومثله ذاهب ومذهوب به وما يكون من مشتقاته.([2])

وقد اختلف في أقسام المشتقّات عند الصرفيين فقد ذكر أبو حيان أن أصل الاشتقاق من المصادر مشيراً إلى المسألة الخلافية وأَصْدَقه في مزيد الأفعال والصفات واسمَيْ الزمان والمكان والعَلَم في الأكثر، وأصعبه في اسم الجنس وهو فيها قليل([3])، وهو يرمي إلى تفصيل القول في الأبواب التي يمكن القول إنها من المشتقات وهي عنده الأفعال والصفات وهي اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، واسمي الزمان والمكان، والعلم في الأكثر، ولا يكون في اسم الجنس إلا قليلاً.

وأرى أنهم أدخلوا التصغير وجمع التكسير في المشتقات لأنهم عندما عرَّفوا التصريف قالوا: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول([4])، فهي تدل دلالة المشتقات على معنى الحدث بالإضافة للمعنى الخاص،

---

[1] ينظر أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ١٩٩٦، الجزء ٤، ص٨.
[2] ينظر محمد سمير اللبدي، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ص١١٧.
[3] ينظر أبو حيان الأندلسي، **المبدع في التصريف**، ص ٥٤.
[4] ينظر المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، الجزء٥، ص ٥٠٨.

فالتصغير مثلاً يؤدي دلالة التحقير وهو المعنى الخاص له، فكلمة كُتَيّب تدل على معنى صغر الحجم بالإضافة للمعنى العام للكتابة.

وقد حدَّ السيوطي المشتقَّ قائلاً: "وأما المشتقُّ فهو ما وافق غيره في حروفه الأصول ومعناه الأصلي، وزاد معنى من غير جنس معناه " (١) وقال: " وإنما قلت من غير جنس معناه لِتُخْرِج التثنية والجمع، ويدخل المصغر والمنسوب، فنسبة المشتقّ إلى المشتقّ منه نسبة الأخص إلى الأعم نحو: إنسان وحيوان"(٢)؛ وذلك لأن التثنية والجمع عند السيوطي تحمل دلالة العدد وهي من جنس معنى التثنية والجمع، وأما المصغر والمنسوب فيحمل كلٌّ منهما دلالتين الأولى المعنى العام وهو خاص بالمثال، والثانية المعنى الخاص وهما: التحقير والنسب.

وقال الطَّرودي: "اعلم أن الحقّ أن المنسوب، والمصغر، والمثنى، والجمع، من المشتقّات على ما تحرر من خلاف كبير"(٣) وأرى أن الطرودي اعتبر المنسوب والمصغر والمثنى والجمع من المشتقّات لأنها كما قال تؤول بالمشتقّ(٤) وتأخذ حكم الصفة المشبهة(٥).

وممن ذكر هذه القضية من المحدثين: أحمد الحملاوي ملحقاً التصغير والنسب بالمشتقات السبعة مضافاً إليها الفعل الماضي والمضارع والأمر؛ لأنها – وأقصد التصغير والنسب– عنده وصف بالمعنى أي مؤولة بالمشتقّ.(٦)

وأما عبَّاس حسن فقد رأى أنَّ المشتقّات الأصلية ما دلت على معنى وذات أو شيءٍ آخر، وهي سبعة: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة(٧)، ووافقه فخر الدين قباوة، وعبد اللطيف محمد الخطيب (١) وكل من

---

١ السيوطي، **الأشباه والنظائر**، الجزء١، ص١٤١

٢ السيوطي، **المصدر نفسه**، ص١٤١.

٣ الطرودي، أحمد مصطفى، (ت ١١٦٧هـ/١٧٤٦م)، **جامع العبارات في تحقيق الاستعارات**، تحقيق محمد رمضان الجربي، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ١٩٨٦، ص٣٣٤.

٤ الطرودي، **المصدر نفسه**، ص٣٣٤.

٥ عبدالله الفوزان، **دليل السالك إلى ألفية ابن مالك**، ص٢٢٠.

٦ ينظر أحمد الحملاوي، **شذا العرف في فن الصرف**، ص١٧٢.

٧ ينظر عباس حسن، **النحو الوافي**، الجزء٣، هامش ص.١٨٢

أدخل المنسوب والمصغر والمثنى والجمع في باب المشتقات أدخلها لاعتبارات تتعلق بفهم طبيعة المشتقات.

لكن هذه الدراسة تنظر إلى المشتقات في الباب الموازن لباب المصادر محصورةً في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة واسمي الزمان والمكان واسم الآلة ولا تتعرض لما فيه خلاف بين الصرفيين.

التداخلات في أبنية اسم الفاعل

اسم الفاعل: " وهو الصفة الدالة على فاعل، جاريةً في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي".([٢])

ويدل اسم الفاعل على الحدوث أي التجدد، كما أنَّ له دلالات أخرى جاءت من أدائه لمعانٍ مختلفة؛ كالدلالة على الزمن، كدلالته على الماضي والحال، والاستقبال أو النسب كنسبة الصفات المجردة من علامة التأنيث نحو: حائض أي ذات حيضٍ، أو الصيرورة نحو: أرض ماحل أي صارت مَحْلاً، وقد يدل على المبالغة نحو: شغل شاغل([٣]) ، ولاسم الفاعل دلالات أخرى كالدلالة على معنى المصدر أو الصفة المشبهة أو المبالغة، وكلها تدخل في باب التبادل الدلالي بين المشتقات الأخرى.([٤])، ويتداخل اسم الفاعل مع غيره من المشتقات في صيغ منها:

---

[١] ينظر فخر الدين قباوة، **في تصريف الأسماء والأفعال**، ص١٢٦، وعبد اللطيف محمد الخطيب، **المستقصى في علم التصريف**، الجزء١، ص٤٤٧.

[٢] ابن مالك، **شرح التسهيل**،ج٣، ص٧١.

[٣] ينظر سيف الدين الفقراء، **المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية**، ص١١٢.

[٤] سيف الدين الفقراء، **المرجع نفسه**، ص١١٥.

أولاً من الثلاثي:

صيغة فاعِل

صيغة حمَّالة لمبانٍ صرفية هي اسم الفاعل والصفة المشبهة، والاسم الثلاثي المزيد بحرف، وقد تستعمل بمعنى المصدر([١])، وتنضبط في اسم الفاعل بالاشتقاق من الفعل الثلاثي والدلالة على الحدث ومن قام نحو:

- محمدٌ **كاتبٌ** رسالةً (اسم فاعل)

وينضبط في الصفة المشبهة بقرينتين: أحداهما لفظية وهي الإضافة إلى الفاعل، فصيغة فاعل لا تكون مضافة إلى فاعلها في اسم الفاعل، والثانية معنوية وهي دلالتها على الثبوت؛ لأنها في اسم الفاعل تدل على التجدد والحدوث.([٢])

وكما تنضبط للصفة المشبهة بالاشتقاق من الفعل اللازم إذ ورد عند السيوطي: "ولا تبنى من متعدٍ، بل من لازمٍ، وقلَّ منها وزن اسم الفاعل، نحو: طاهر القلب ومنطلق اللسان"([٣]) والدلالة على ثبات الصفة إذ قال أيضاً: " وقيل لقائل أن يقول إن هذه الصيغ ونحوها أسماء فاعلين قصد بها الثبوت، فعوملت معاملة الصفة المشبهة لا على أنها صفات مشبهة" ([٤]) كما يدل إضافة الصفة إلى فاعلها على تحوّلها إلى التعبير عن الصفة المشبهة إذ قال الأشموني: "جميع هذه الصفات صفات مشبهة إلا فاعلاً كضارب وقائم فإنه اسم فاعل، إلا إذا أضيف إلى مرفوعه،

---

[١] ينظر محمد خير حلواني، **المغني الجديد في علم الصرف**، الحاشية، ص٢٢١.

[٢] عباس حسن، **النحو الوافي**، ص٢٤٤، وينظر فكري محمد سليمان، **اسم الفاعل دراسة نظرية تطبيقية في البنية الصرفية والاستعمال النحوي**، مجلة علوم اللغة، المجلد الثامن، العدد الرابع، ٢٠٠٥م، ص ٢٥٧.

[٣] السيوطي، **همع الهوامع**، الجزء الثالث، ص٢٨٧.

[٤] السيوطي، **المصدر نفسه**، ص٢٨٧.

وذلك فيما إذا دلَّ على الثبوت كـ طاهرُ القلبِ وشاحط الدار، أي بعيدها، فهو صفة مشبهة أيضاً"([1]) نحو:

- محمدٌ **طاهرُ** القلبِ. (صفة مشبهة)

وقد تدل صيغة اسم الفاعل على دلالة منقولة عن اسم الفاعل، مثل: خالد ومحسن وفاضل وغيرها، وفي هذه الحالة تكون الصيغة مجردة من الدلالة على الحدث، ولا تفيد أي دلالة على الزمن بأنواعه، ولا تختصّ بأيٍّ حكمٍ من أحكام المشتقاتِ من حيث العمل النحوي.([2])

- **كاهِلُ** الأمة مثقلٌ بالأحمالِ. (اسم)

- جاء **خالدٌ**. (اسم علم)

وهنا جاء الاسم محولاً عن اسم فاعل في صورة البناء لا في الدلالة، فكاهل اسم بدليل الرتبة إذ أخذ موقع المبتدأ، ودلالة خالد العلمية بدليل مجيئه في موقع المسند إليه، فهو لا يدل على اسم الفاعل الذي يتصف بمعنى اسم الفاعل خالد، وعلى المعنى المعجمي؛ لأن العلم خالد لا يتصف بالخلود والبقاء من اسمه.

وتنضبط للمصدر بالدلالة على المعنى المجرد وإمكانية استبدال المصدر العام بها نحو:

قوله تعالى﴿ فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ **بَاقِيَةٍ** ﴾([3]) أي من بقاء.

---

[1] الأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ص٣٥٤.

[2] سيف الدين الفقراء، **المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية**، ص١١٥.

[3] **سورة الحاقة**، آية ٨.

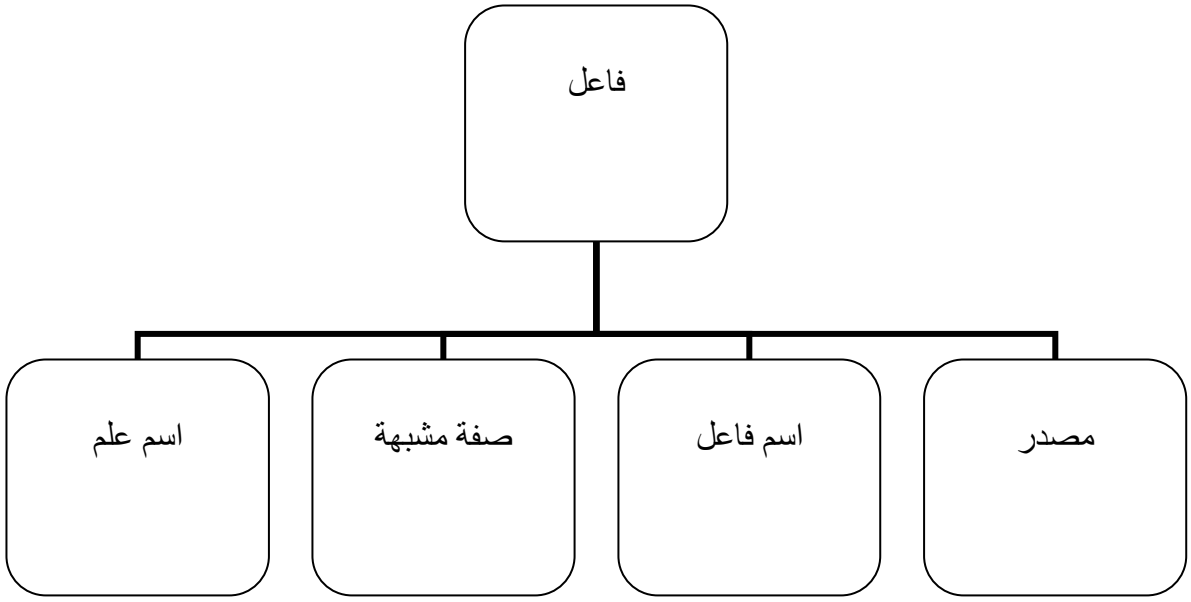
فاعل
مصدر
اسم فاعل
صفة مشبهة
اسم علم

تداخلات اسم الفاعل من الفعل المزيد

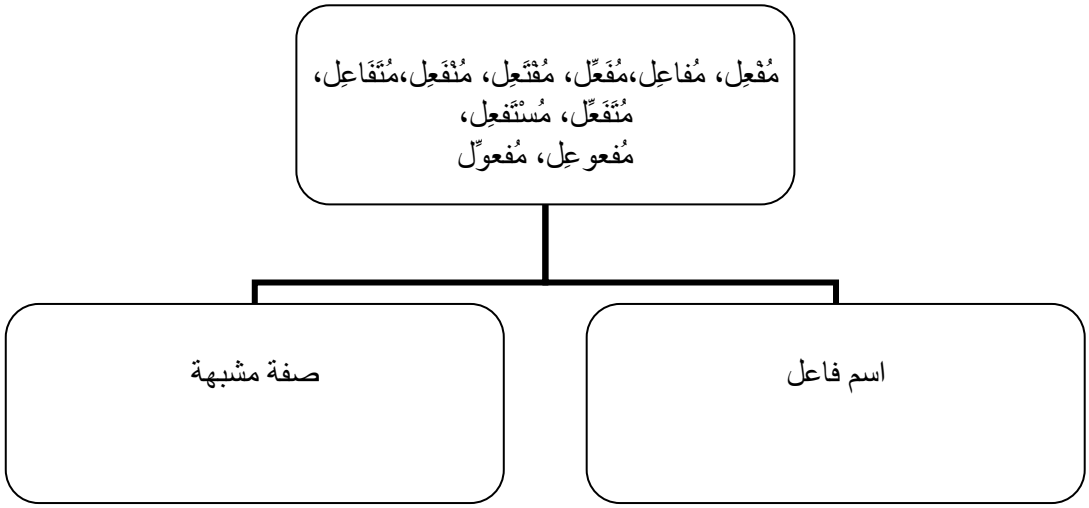

يُصاغ اسم الفاعل من الفعل المزيد بإبدال مضارعه ميماً مضمومة مع كسر ما قبل آخره ([1])

نحو: الفعل (دافعَ) مضارعه (يدافِعُ) واسم الفاعل (مُدافِع).

– محمدٌ **مُكْرِمٌ** ضيفَهُ. (اسم فاعل)

بالقرينة اللفظية وهي العمل إذ نصبت مفعولاً به، وقرينة معنوية وهي الدلالة على التجدد والحدوث.

– مُحَمَّدٌ **مُكْرِمُ** الضَيْفِ. (صفة مشبهة)

بدليل القرينة اللفظية وهي الإضافة إلى الفاعل، وقرينة معنوية وهي الدلالة على الدوام والثبوت، فإكرام الضيف صفة ثابتة وليست مختصة بضيف دون الآخر فالضيف أي ضيف مُكْرَم عند محمد.

[1] ينظر عبد اللطيف محمد الخطيب، **المستقصى في علم التصريف**، الجزء١، ص٤٥٥.

وينضبط في الاسم بخواص الاسم كالإسناد([1]) نحو:

- يشاركُ **مُحْسِنٌ** في الأعمال التطوعية. (اسم عَلَم)

- خالدٌ **مُشارِكٌ** سعيداً في الرحلةِ. (اسم فاعل)

بالقرائن وهي نصب المفعول به، والدلالة على التجدد والحدوث.

- المسلم **مُشارِكُ** أخيه المسلم. (صفة مشبهة)

بالقرائن وهي الإضافة للفاعل والدلالة على الثبوت والدوام.

- الصومُ **مُعَلِّمٌ** الصَّبْرَ. (اسم فاعل)

بالقرائن وهي العمل والدلالة على التجدد والحدوث.

- مُنَى **مُعَلِّمَةُ** اللغةِ العربيَّةِ. (صفة مشبهة)

بالقرائن وهي الإضافة إلى الفاعل والدلالة على الثبوت والدوام، فهنا تعليمها للغة العربية صفة ثابتة فيها.

وفي الجمل الآتية جاءت الصيغة اسم فاعل مرةً وصفة مشبهة مرة أخرى، يفرق بينها بالقرائن اللفظية والمعنوية كما في الجدول رقم (١)

صيغ اسم الفاعل المتداخلة من الفعل المزيد:

الصيغة	اسم الفاعل	الصفة المشبهة
مُنفَعِل	**هذا مُنْكَسِرٌ الخاطرُ.**	**يَعْذرُ الناسُ مُنْكَسِرَ الخاطرِ.**
مُفْتَعِل	**أَمُسْتَمِعٌ خالدٌ إلى المحاضرة ؟.** **أمُشتدٌّ خالدٌ على أولاده.**	**كان خالدٌ مستمعَ المحاضرةِ.** **هذا خالدٌ مُشْتَدٌّ الإرادةِ.**

[1] ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص٣٦.

مُتَفَاعِل	**ما مُتَقاتِلٌ أخاه المسلم منتصرٌ.**	**آثمٌ مُتقاتِلُ أخيه المسلم.**
مُتَفَعَّل	**أمُتَكَسِّرٌ الزجاجُ؟.**	**يؤذي مُتَكَسِّرُ الزجاجِ المارةَ.**
مُسْتَفْعِل	**يا مُسْتَخْرِجاً ذَهَباً احمدِ الله.**	**الشركةُ الأجنبيةُ مُسْتَخْرِجَةُ النِّفطِ.**

جدول رقم (١)

تداخلات اسم الفاعل من الرباعي والملحق به:

يتداخل اسم الفاعل من الرباعي والملحق به مع الصفة المشبهة في الأوزان الآتية:

مُفَعلِل، مُتَفْعِل، مُسَفْعِل، مُفَأعِـل، مُفَتعِـل، مُفعنِـل، مُفعفِل،مُفِعْـلٍ، مُفعلِـت،مُفَعلس، مفعلِـم، مُفعلن،مُفعمِل، مفعنِل،مُفعهل، مُفعولِ،مُفْعيل،مفمعِل،مُفعنِل،مُفهعِل، مُفوعِـل، مُفَيْعِـل، مُمفَعِـل، مُهفْعِل، مُيَفْعِل.

ولكن بعض هذه الأوزان مهجور وغير مستعمل، وفيه خلاف في الاشتقاق؛ وبعضـها الآخر مشتق من الأعيان، فقد ذكر إسماعيل عمايرة في كتابه الأقيسة الفعلية المهجورة أن فـي العربية أوزاناً سمَّاها "الأقيسة المهجورة وهي أقيسة أُقِّدر أنها كانت سائرة في مرحلة غابرة من عمر العربية، وكان يبنى عليها كثير من الكلمات، على نحو ما يبنى على الأقيسة الدارجة، غير أن قانون الاصطفاء والاختيار أدى إلى أن تضمحل هذه الأقيسة فيهجرها الاسـتعمال إلـى أن اندثرت"([1]) ومن هذه الصيغ المهجورة صيغة(تَمَفْعَلَ) فيلاحظ أن هذه الصـيغة مـن الصـيغ

[1] إسماعيل عمايرة، **الأقيسة الفعلية المهجورة**، الطبعة الأولى، دار الملاحي، الأردن، ١٩٨٨، ص١٧.

المهجورة التي لم تعد تستعمل إلا ما ندر، وهي صيغة يقيس عليها الناس اليوم الفعل (تَمجلسَ) وقلَّ من يستعمل اشتقاقاتها من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغيرها.

وقد عزا إسماعيل عمايرة أسباب وجود مثل هذه الأوزان إلى التطور في الأوزان بنوعيه الخارجي والداخلي، ويقصد بالتطور الخارجي اللواصق التي تضم الفعل من أوله أو آخره، كأن تلحق الفعل بعض أحرف الزيادة نحو: أفعل واستفعل، وأما التطور الداخلي في الفعل فيقصد به التحورات الداخلية في الفعل التي يترتب عليها وجود معنى جديد للفعل([1])، كما أن بعض هذه الأفعال مشتقة من الأعيان نحو: تجلببَ من جلباب، أو أسماء الذات نحو: تشيطن من شيطان لم أتحدثْ عن مشتقاتها بتوسعٍ، وهذه الأوزان هي:

[1] ينظر إسماعيل عمايرة، **المرجع نفسه**، ص١٨

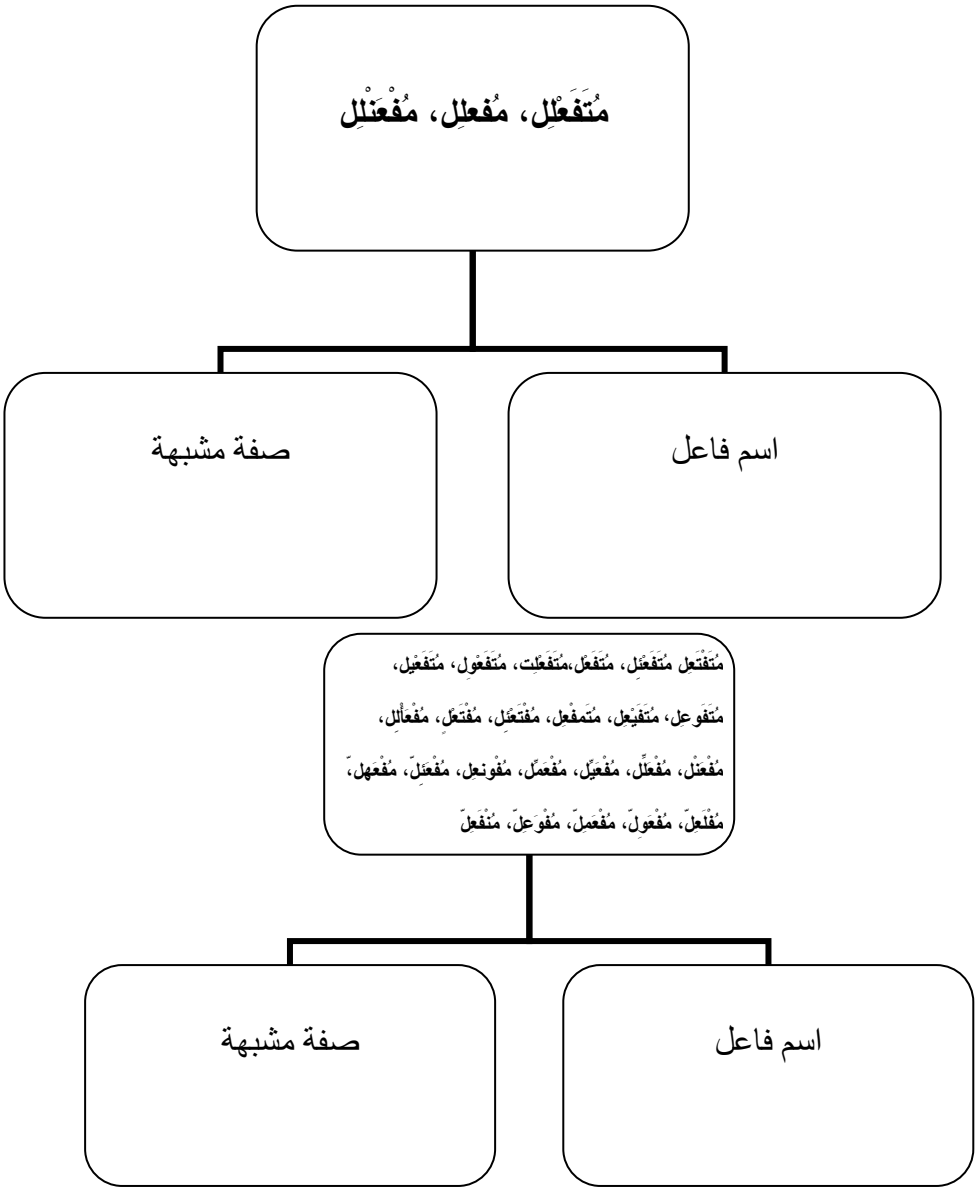
مُتَفَعْلِل، مُفعلِل، مُفْعَنْلِل
اسم فاعل
صفة مشبهة
مُتَفَعْتِل مُتَفَعْنِل، مُتَفَعِّل،مُتَفَعِّلت، مُتَفَعْوِل، مُتَفَعْيِل،
مُتَفَوعِل، مُتَفَيْعِل، مُتَمفْعِل، مُفْتَعَنِل، مُفْتَعِّل، مُفْعأْلِل،
مُفْعَنْل، مُفْعَلَّل، مُفْعَيِّل، مُفْعَمّل، مُفْونعِل، مُفْعَنِلّ، مُفْعَهل،
مُفْلَعِلّ، مُفْعولّ، مُفْعَمِلّ، مُفْوَعِلّ، مُنْفَعِلّ
اسم فاعل
صفة مشبهة

تداخلات اسم المفعول

اسم المفعول:

"وهو اسم مشتقٌ من المصدر للدلالة على الحدث ومفعوله"([١])، فيشترط فيه الدلالة على أمرين: (الأول) المعنى المجرد و(الثاني) الدلالة على من وقعَ عليه الفعل.([٢])

ويدل اسم المفعول على الحدث والحدوث وذات المفعول كمقتول ومأسور، ومن حيث الدلالة على الزمن فإنه يدل على المضي، والحال، والاستقبال، والاستمرار، كما يدل على الثبوت كالصفة المشبهة([٣])، ومن الصيغ التي وقع فيها تداخل اسم المفعول بغيره ما يلي:

أولاً: من الفعل الثلاثي

صيغة مفعول

يلتقي على هذه الصيغة اسم المفعول والمصدر([٤]) والاسم الثلاثي المزيد بحرفين، وينضبط في اسم المفعول بالاشتقاق من الفعل الماضي المبني للمجهول مع الدلالة على من وقع عليه الفعل([٥]) وبعمله في الجملة إذ يرفع نائب فاعل، وهذا الضابط يمنع تداخل اسم المفعول بغيره من المصادر والمشتقات سواء أكان من الفعل الثلاثي أو من المزيد نحو:

- الناجح **مرفوعٌ** رأسُهُ. (اسم مفعول)

وينضبط في المصدر بالدلالة على الحدث المجرد وصلاحية المصدر المؤول في التعبير عنه وذلك باستبدال المصدر الصريح به نحو:

---

[١] ينظر ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، الجزء٣، ص٢٣٢.

[٢] ينظر عباس حسن، **النحو الوافي**، الجزء٣، ص٢٧١.

[٣] ينظر فاضل السامرائي، **معاني الأبنية العربية**، ص ٥٢.

[٤] الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الشافية**، ص١٧٥.

[٥] عباس حسن، النحو الوافي، الجزء٣، ص٢٧١.

– فـــلان لا **معقـــول** لـــه ولا **مجلـــود** لـــه([1]) أي لا عقـــل لـــه ولا جلـــد (مصدر)

وينضبط في الاسم بعلامات الاسم ومنها النداء، وصلاحيته لعود الضمير عليه([2]) نحو:

– ركب **محمودٌ** سيارته. (اسم عَلَم)

– رأيتُ **محموداً**. (اسم عَلَم)

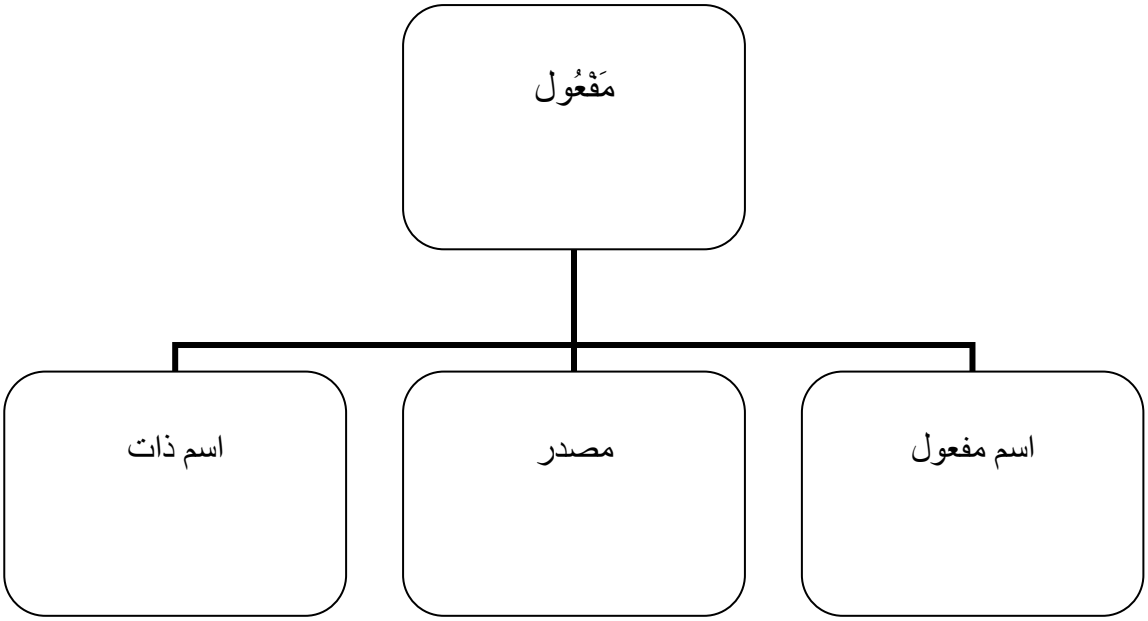

[1] عباس حسن، **النحو الوافي**، الجزء٣، ص١٩٨.
[2] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، الجزء١، ص٥١،٥٧.

ثانياً: اسم المفعول من مزيد الثلاثي

صيغة مُفْعَل

يتداخل اسم المفعول من غير الثلاثي مع المصدر واسم الزمان واسم المكان، إذ عبر الرضيّ الأستراباذي بالفعل يصلح إذ قال:"ومن غيره أي من غير الثلاثي المجرد فيصلح للمصدر والمفعول والزمان والمكان كالمدحرَجِ والمقاتَلِ والمُحرنجَمِ "([1])، كما يأتي بعض أوزانه وزناً لاسم الذات وذلك نحو:

- خالدٌ **مُكْرَمٌ** ضيفُهُ. (اسم مفعول)

وللاسم بصلاحيته للإخبار عنه أو الإضافةِ إليه([2]) نحو:

- **المُصْحَفُ** مقدَّسٌ. (اسم ذات)

غلاف **المُصْحَفُ** مزخرفٌ. (اسم ذات)

وللمصدر الميمي بالدلالة على الحدث المجرد وبالاستبدال مع المصدر الصريح نحو:

- اللهم أخرجني **مُخْرَجَ** صدقٍ. (مصدر ميمي)

أي إخراج صدقٍ.

ولاسمَي الزمان والمكان بالقرينة اللفظية أو المعنوية نحو:

- **مُخْرَجُ** المدرسةِ الساعةَ الثانية. (اسم زمان)

أي زمان الخروج من المدرسة الساعة الثانية.

- **مُخْرَجُ** البناء مُغلق. (اسم مكان)

---

[1] الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الشافية**، ص١٧٤.
[2] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، الجزء١، ص٥٤.

أي مكان الخروج في البناء مُغْلَقٌ.

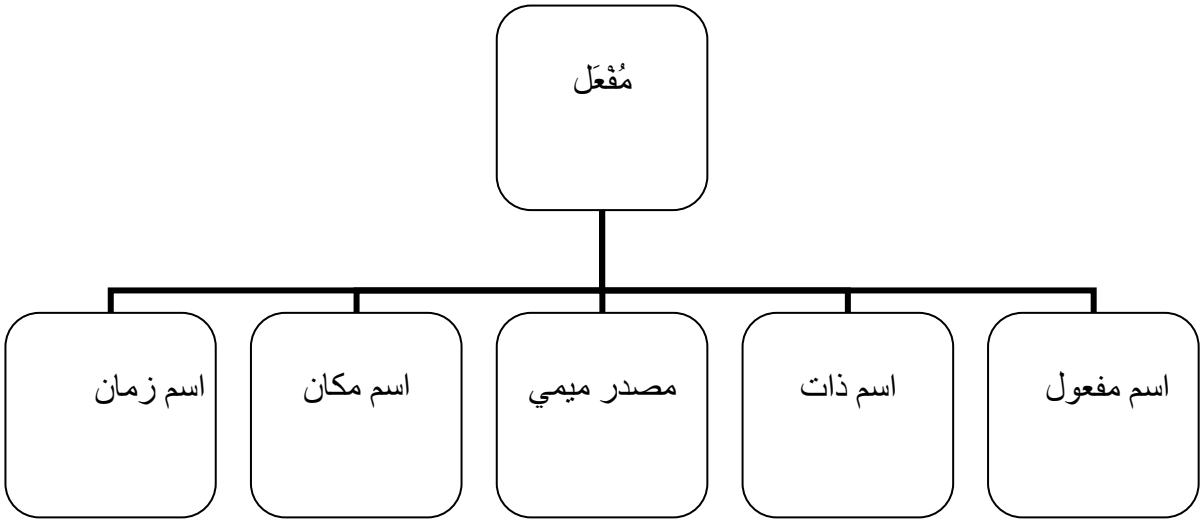

وينضبط اسم المفعول بالاشتقاق من الفعل المبني للمجهول، والدلالة على الحدث ومن وقع عليه، وكذلك في عمله في الجملة إذ يرفع نائباً للفاعل نحو:

– هذا كتابٌ **مُعَلَّمٌ** غلافُهُ. (اسم مفعول)

وهنا جاءت كلمة (غلافُهُ) مرفوعة لأنها نائب فاعل لاسم المفعول مُعَلَّم، وهو مأخوذٌ من الفعــل

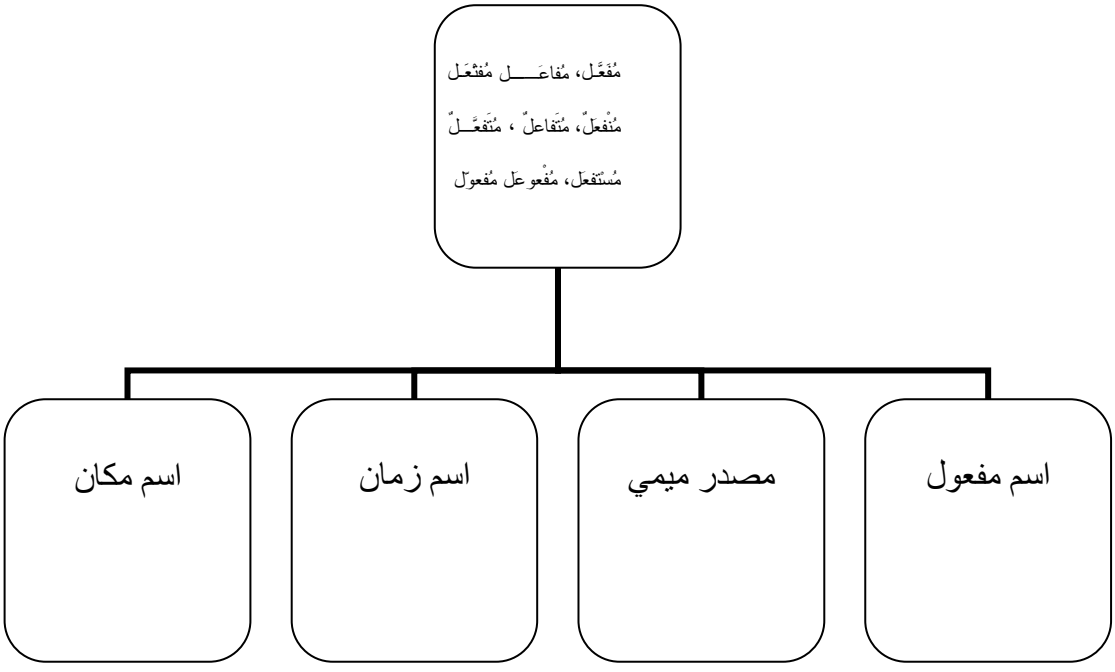

(عُلِّمَ) والكتاب وقع عليه وضع العلامات فالكلمة دلت على حدث التعليم– من العلامة– ومن وقع عليه الفعل وهو الكتاب.

وللمصدر بالدلالة على الحدث المجرد والاستبدال نحو:

– علِّم أولادك **مُعَلَّمَاً**. (مصدر ميمي)

أي تعليماً لأنه يمكن استبدال المصدر الصريح به.

ولاسم الزمان والمكان بالقرائن المعنوية واللفظية نحو:

– هذا العصر **مُعَلَّمُ** اللغة العربية. (اسم زمان)

أي هذا زمان تعليم اللغة العربية بدليل القرينة اللفظية وهي العصر.

– يا **مشارَكاً** طعامُه فزت بالأجر (اسم مفعول)

أي يا من شُورِكَ طعامَه فقد وقع على الطعام فعل التشارك.

– شارك خالدٌ محمداً **مُشَارَكَةً**. (مصدر الميمي)

هنا مصدر بدليل الموقع الإعرابي فهو مفعول مطلق.

– **مُشارَكُ** الدراسة اليومَ. (اسم زمان)

أي زمان التشارك في الدراسة بدليل ظرف الزمان اليوم.

– **مُشَارَك** الدراسة في الحديقة. (اسم مكان)

أي مكان التشارك في الدراسة بدليل القرينة اللفظية ظرف المكان الحديقة.

وفي باقي الصيغ ينظر في القرائن اللفظية والمعنوية لضبط تداخلها كما في الجدول (٢).

تداخل اسم المفعول من الفعل المزيد:

الصيغة	اسم مفعول	مصدر ميمي	اسم زمان	اسم مكان
مُنْفَعَلٌ	ما **مُنْكَسَرٌ** الزجاجُ.	انكسر الزجاجُ **مُنْكَسَراً**.	**مُنْكسَرُ** الزجاج قبل أسبوع.	**مُنْكَسَرُ** الزجاجِ قُرْبَ الحائط.
مُفْتَعَل	يا **مُشتَدّاً** على نفسه هان الأمر.	**مُشْتَدُّ** المصائب الموتُ.	في الحرب **مُشْتَدَّ** الأمور.	في الصحراء **مشتدُّ** الحياة.
مُتَفَاعَل	**ما متقاتلٌ** الفارسُ.	تقاتل الفرسان **مُتَقاتَلاً**.	**مُتَقاتَلُ** الكفارِ بعد الهجرة إلى المدينة.	أرض الوطن **متقاتَلُ** الأبطال.
مُتَفَعَّل	**مُتَكَسَّرٌ** زجاجُ النافذةِ.	تكسَّرَ زجاج النافذة **مُتكسِّراً**.	قبيل الظهر **مُتَكَسَّر** الزجاج.	**متكسَّر** الأغصان في الحديقة العامة.
مُسْتَفْعَلٌ	التربة **مستخرَجٌ** منها المعدن.	اسْتُخْرِجَ الذهب **مُسْتَخْرَجاً**.	بعد يومين **مُسْتَخْرَج** المياه الجوفية.	هناك **مُسْتَخْرَج** النفطِ.

جدول رقم (٢)

اسم المفعول من الرباعي ومزيده والملحق بالرباعي ومزيده

وأما عن تداخلات اسم المفعول من الرباعي ومزيده والملحق به ومزيده فهي أوزان بعضها مهجور لم يعد مستعملاً، وبعضها مشتق من الأعيان وأسماء الذوات، وكثير منها يقع تحت باب المختلف في أوزانه لذلك لم أتوسع في ذكرها.

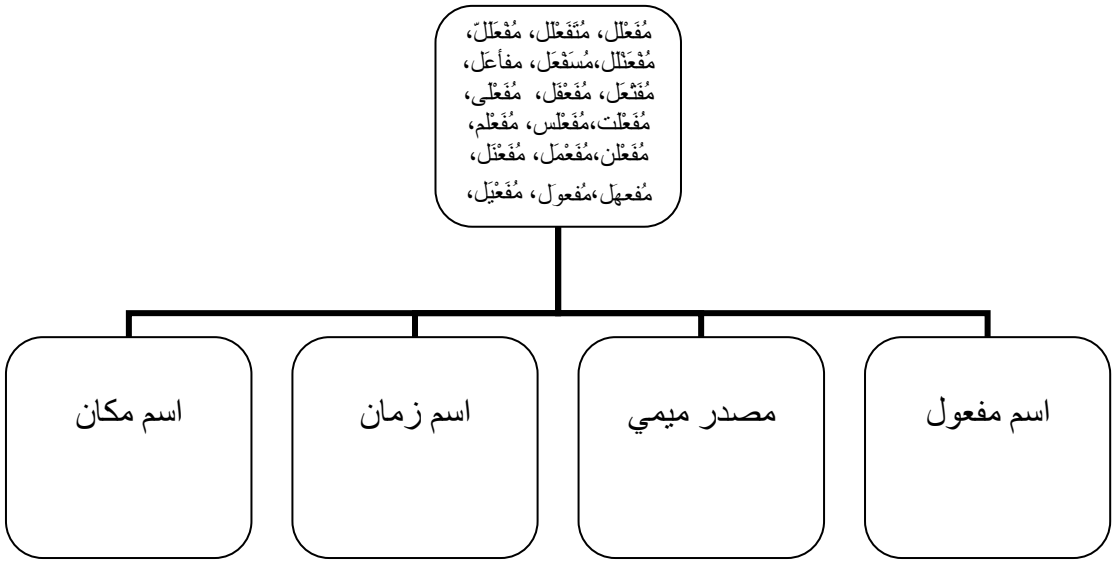

تداخلات الصفة المشبهة

الصفة المشبهة باسم الفاعل: "ضرب من الصفات تجري على الموصوفين بها في إعرابها جَرْي أسماء الفاعلين، وليست مثلها في جريانها على أفعالها في الحركات والسكنات وعدد الحروف".([1])

[1] ابن يعيش، **شرح المفصل**، الجزء ٦، ص٨١.

وأما عن دلالة الصفة المشبهة فأهم ما يمكن الوقوف عنده هو الدلالة على الثبــوت، فصيغ الصفة المشبهة بحسب آراء العلماء تكاد تتفق على أن الدلالة على الثبوت أهم ما يميزها عن اسم الفاعل وصيغ المبالغة، وهي دلالة تظهر بالقرائن اللفظية والمعنويــة بالإضــافة إلــى الدلالة على الحدث و الحدوث وفاعله.([1])

والثبوت ثبوت صفات خَلْقيَّة أو خُلُقيَّة أو ممَّا تعارف المجتمع علــى ثبوتــه كــالعيوب والألوان، وفي البحث عن تداخلات الصفة المشبهة بغيرها يظهر أن التداخلات تقع في الصــيغ الأصيلة القياسية للصفة المشبهة وغيرها من الصيغ التي يمكن تسميتها بالصيغ الملحقــة، وقــد تقدم الحديث عليها كلٌّ في بابه ومن التداخلات في أبنية الصفة المشبهة.

صيغة فَعِلَ

يتداخل في هذا البناء الصفة المشبهة من (فَعِلَ) وصيغة المبالغة القياسية والاسم الثلاثي المجرد، ويمكن ضبط الصفة المشبهة بالدلالة على الحزن أو الفرح أو الأمور التــي تعــرض وتــزول وتتجدد نحو:

- الناجحُ **فَرِحٌ** بالنتيجة. (صفة مشبهة)

فالفرح حالة عارضة غير دائمة، مما يدلنا على أن هذا البناء للصفة المشبهة وليست لغيرهــا وكذلك التعب في المثال التالي حالة غير دائمة تعرض وتزول.

- يعود الفلاح من الحقل **تَعِبَاً**. (صفة مشبهة)

ولصيغةِ المبالغة بالاشتقاق من الفعل الثلاثي المتعدي، بخلاف الصفة المشبهة فهي لا تُؤْخَــذ إلا من الفعل اللازم مع الدلالة على تأكيد الصفة في صاحبها نحو:

- الحارسُ **حَذِرٌ** من اللصوص. (صيغة مبالغة)

وللاسم بالدلالة على الذات نحو:

---

[1] ينظر سيف الدين الفقراء، **المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية**، ١١٩-١٢٦.

- **كَتِفُ** الطائر مكسورةٌ (اسم ذات)

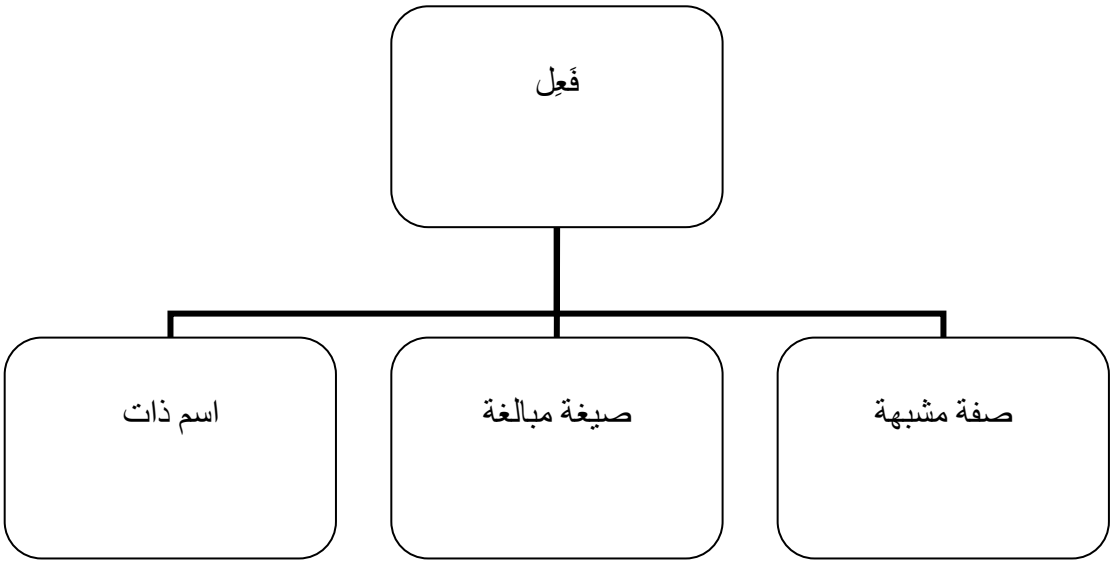

صيغة فِعْل

يلتقي على هذه الصيغة الصفة المشبهة غير القياسية من (فَعُل) و(فَعِلَ) وما يستوي فيه المذكر والمؤنث، والاسم الثلاثي المجرد، وينضبط للصفة المشبهة بالاشتقاق من الفعل الثلاثي اللازم والدلالة على ثبات الصفة في الموصوف، كما جاء الموقع الإعرابي والذي جاء حالاً عبر عنه وصف المشتق(اسم الفاعل أو اسم المفعول) دليلاً يبين أنها صفة مشبهة نحو:

- أكلتُ طعاماً **مِلْحاً**. (صفة مشبهة)

كما تنضبط لما يستوي فيه المذكر والمؤنث بشرط أن تكون بمعنى مفعول نحو:

- هذا دقيقٌ **طِحْنٌ**. (أي مطحون)

- هذه حنطةٌ **طِحْنٌ**. (أي مطحونة)

ويدل الموصوف على أن هذه الصفة استوى فيها المذكر والمؤنث، فالدقيق مذكر والحنطة مؤنثة وما جاء بعدها من الصفات جاء بمعنى مفعول.([1])

كما تنضبط للاسم بعلامات الاسم وهي هنا الإسناد نحو:

-**جِذْعُ** الشجرةِ كبيرٌ. (اسم ذات)

فجذع هنا مبتدأ مسند، وهي مضاف، وتدل إضافتها على اسميتها، وأُسْنِدَ إليه الخبر (كبير).

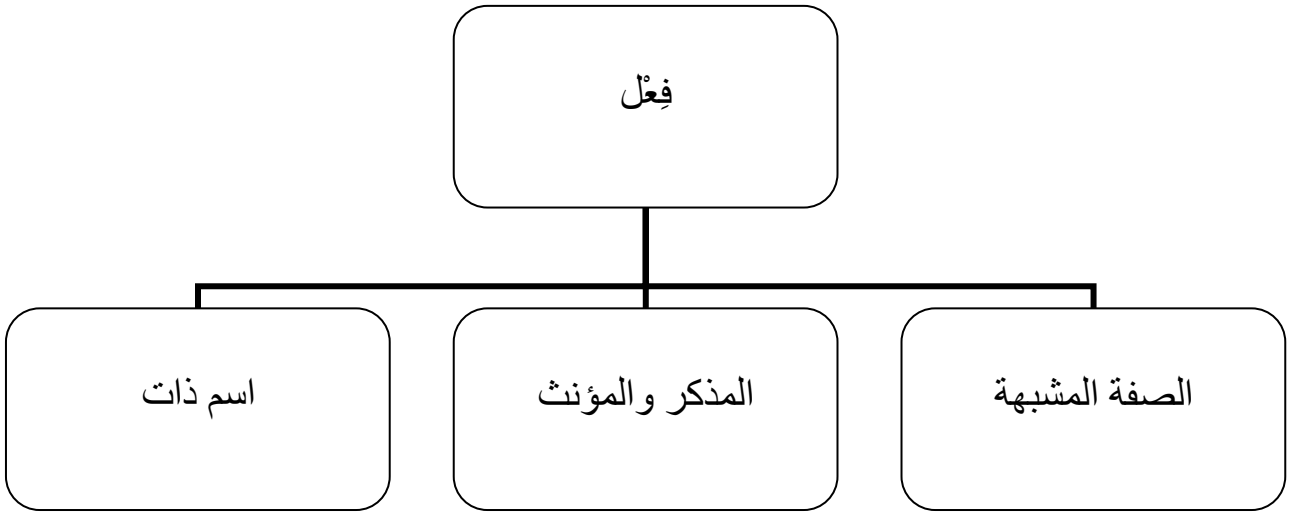

صيغة فُعُلٌ

يلتقي عليه الصفة المشبهة القياسية والاسم الثلاثي المجرد وما يستوي فيه المذكر والمؤنث وجمع التكسير الذي للكثرة، وينضبط للصفة المشبهة بالاشتقاق من الفعل الثلاثي اللازم مع الدلالة على ثبات الصفة في صاحبها([2])، كما يدل الموقع الإعرابي للصيغة على نوعها، إذ جاءت وصفاً للمشتقّ نحو:

- جلسَ المتهمُ في المحكمة **جُنُباً**. (صفة مشبهة)

---

[1] فاضل السامرائي، **معاني الأبنية العربية**، ص٥٨.
[2] عباس حسن، **النحو الوافي**، الجزء الثالث، ص٢٨٤.

كما تنضبط للاسم بعلامات الاسم وهي هنا الإسناد والإضافة نحو:

- **عُنُقُ** الطائر جميلٌ. (اسم ذات)

كما تنضبط لما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الصفات بأن يُذْكَر الموصوف فتكون نعتاً للمذكر والمؤنث نحو:

- هذا رجلٌ **جُنُبٌ**.

- هذه امرأةٌ **جُنُبٌ**.

وتنضبط لجمع التكسير بالدلالة على ما كان فوق اثنين مع التغيير الذي يلحق بالمفرد([1]) نحو:

- اشترتْ أمل **كُتُباً** كثيرةً. (جمع تكسير)

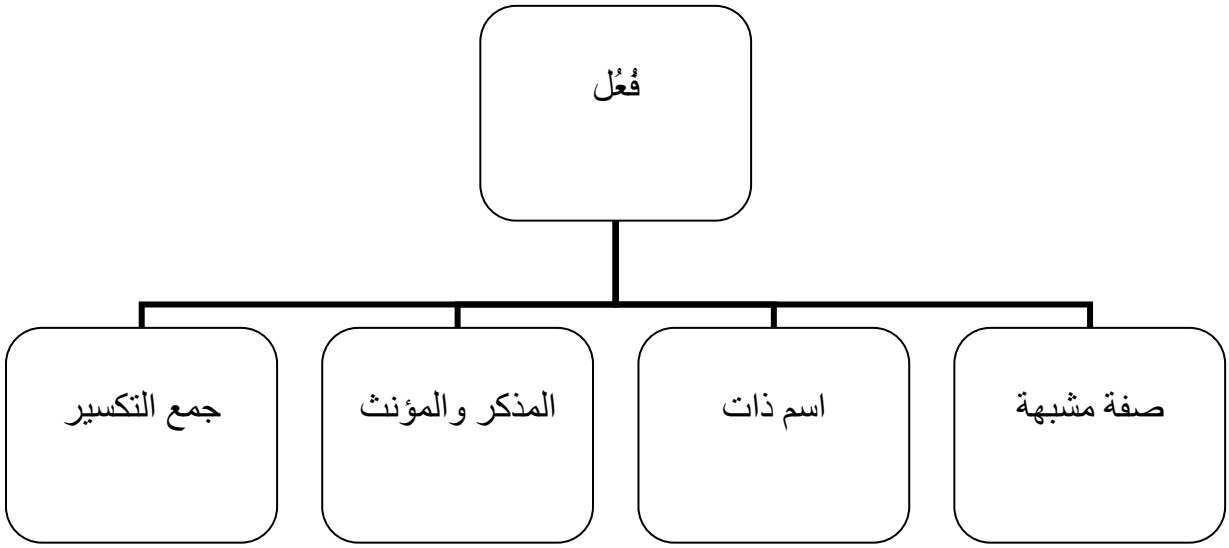

[1] عبد اللطيف محمد الخطيب، **المستقصى في علم التصريف**، الجزء٢، ص٧٧١.

صيغة أَفْعَل

يلتقي على هذه الصيغة الصرفية الصفة المشبهة والفعل الماضي المزيد بحرف وأفعل التفضيل والاسم الثلاثي المزيد بحرف، وقد تَشْتَبِهُ بفعل التعجب.

وينضبط في الصفة المشبهة بالاشتقاق من الفعل اللازم من باب (فَعِلَ) ومن باب (فَعَلَ) الدالَّة على اللون، أو العيب، أو الحلية([1]) نحو:

- القلمُ **أحمرُ**.
- الورقة **حمراء**.
- محمد **أعمى**.
- هند **عمياء**.
- الظبي **أحور**.
- الغزالة **حوراء**.

وتنضبط للفعل بظهور حركة البناء على آخره، كما يدلنا المسند إليه والمفعول به على أن بناء أفعل هنا للفعل المُعَدّى بالهمزة، إذ يتبعه اسمان الأول مرفوع والثاني منصوب نحو:

- **أَكْرَمَ** خالدٌ محمداً (فعل ماضٍ مزيد بالهمزة)

وتنضبط لأفعل التفضيل بأن يكون الفعل المشتق منه قابلاً للتفاوت والمفاضلة وأن تتبع بحرف الجر(مِنْ) و أن تدل على المفاضلة بين شيئين في صفةٍ يزيد الأول فيها على الثاني([2]) نحو:

- محمدٌ **أكبر** من عليٍّ (أفعل التفضيل)

أو دون (من) نحو:

---

[1] الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الشافية**، ص١٤٨.
[2] ينظر عباس حسن، **النحو الوافي**، الجزء٣، ص٣٩٦.

- محمد عليه السلام **أفضلُ** الخلق. (أفعل التفضيل)

وتنضبط للاسم الثلاثي المزيد بحرف بالإسناد نحو:

- جاء **أحمدُ** مسرعاً. (اسم عَلَم)

وتنضبط لأفعل التعجب بأن تسبق أفعل بـ (ما)الاسمية وقد تسمى التعجبية وقد تلحقه الهاء([1]) نحو:

- ما **أجملَ** السماءَ!.

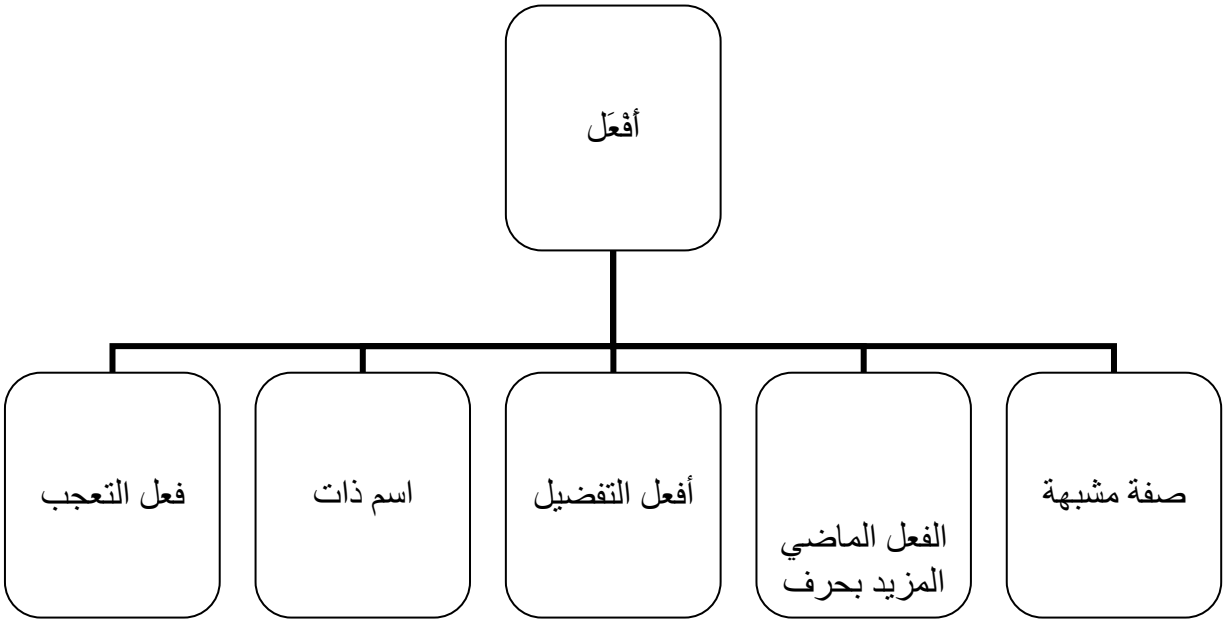

- هذا البحر ما أوسعه وما **أجمل** لونَه الأزرق!.

[1] ينظر عباس حسن، **المرجع نفسه**، الجزء٣، ص٣٤١.

صيغة فَيْعَل

يلتقي على هذه الصيغة الصرفية الصفة المشبهة غير القياسية والاسم الثلاثي المزيد بحرف. وينضبط في الصفة المشبهة بالاشتقاق من الفعل الثلاثي اللازم من باب (فَعَل)([1]) والدلالة على ثبات الصفة في صاحبها نحو:

- تفحَّص الناقد الصيرف المال. (صفة مشبهة)

وللاسم الثلاثي المزيد بحرف بعلامات الاسم وهي هنا الإسناد نحو:

- حَضَرَ **سيِّدُ** القومِ الحفل. (اسم ذات)

صيغة فَعَال

يلتقي على هذه الصيغة الصفة المشبهة والاسم الثلاثي المزيد بحرف، وتنضبط للصفة المشبهة بالاشتقاق من الفعل الثلاثي اللازم من باب (فَعُلَ)([2]) والموقع الإعرابي فوقوع (جَبَاناً) حالاً يقتضي أن تكون وصفاً للمشتق نحو:

- استبسل الجيش في الدفاع عن مقدساتنا وواجههم العدو **جَبَاناً**. (صفة مشبهة)

كما تنضبط للاسم بالدلالة على الذات نحو:

- **الغَزَالةُ** حيوانٌ جميلٌ. (اسم ذات)

---

[1] محمد خير حلواني، **المغني الجديد في علم الصرف**، ص٢٧٦.
[2] محمد خير حلواني، **المغني الجديد في علم الصرف**، ص٢٧٥.

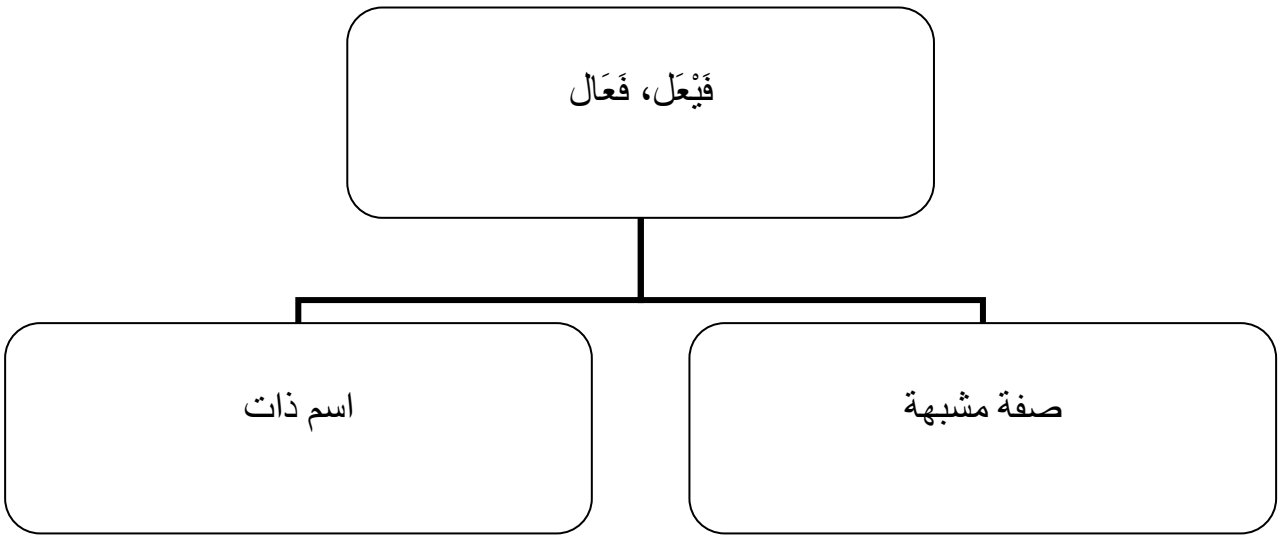

صيغة فَعُول

يلتقي على هذه الصيغة الصرفية الصفة المشبهة القياسية، وصيغة المبالغة القياسيّة، والاسم الثلاثي المزيد بحرف وما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الصفات، وتنضبط للصفة المشبهة بالاشتقاق من الفعل الثلاثي اللازم من باب (فَعُلَ) والدلالة على ثبات الصفة في صاحبها([1]) نحو:

- جلسَ الإمامُ **الوَقُورُ** على المنبرِ منتظراً وقت الخُطْبة. (صفة مشبهة)

وتنضبط لصيغة المبالغة بالاشتقاق من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي مع الدلالة على تأكيد الصفة في صاحبها وتقويتها فيه([2]) نحو:

- المؤمنُ **صَبُور** على الابتلاء. (صيغة مبالغة من الفعل اللازم)

---

[1] محمد خير حلواني، **المغني الجديد في علم الصرف**، ص٢٧٦.
[2] عباس حسن، النحو الوافي، الجزء٣، ص٢٥٨.

- الفيلُ حيوانٌ **أَكُولٌ**. (صيغة مبالغة من الفعل المتعدي)

وللاسم بعلامات الاسم وهي دخول أل التعريف عليه والإسناد نحو:

- سقط **العَمُودُ** أرضاً. (اسم ذات)

ولما يستوي فيه المذكر والمؤنث بشرط أن يذكر الموصوف، وأن يكون بمعنى فاعل([1]) نحو:

- هذا رجلٌ **صَبُورٌ**.
- هذه امرأةٌ **صَبُورٌ**.

فقد جردت من التاء لأنها لم تبنَ على الفعل، فإذا دخلتها التاء كانت بمعنى مفعول نحو: حَلوبة أي محلوبة، فإذا كانت مجردة كصبور فهي بمعنى صابرة، فيظهر أن تاء التأنيث جاءت لتفصل بينهما.([2])

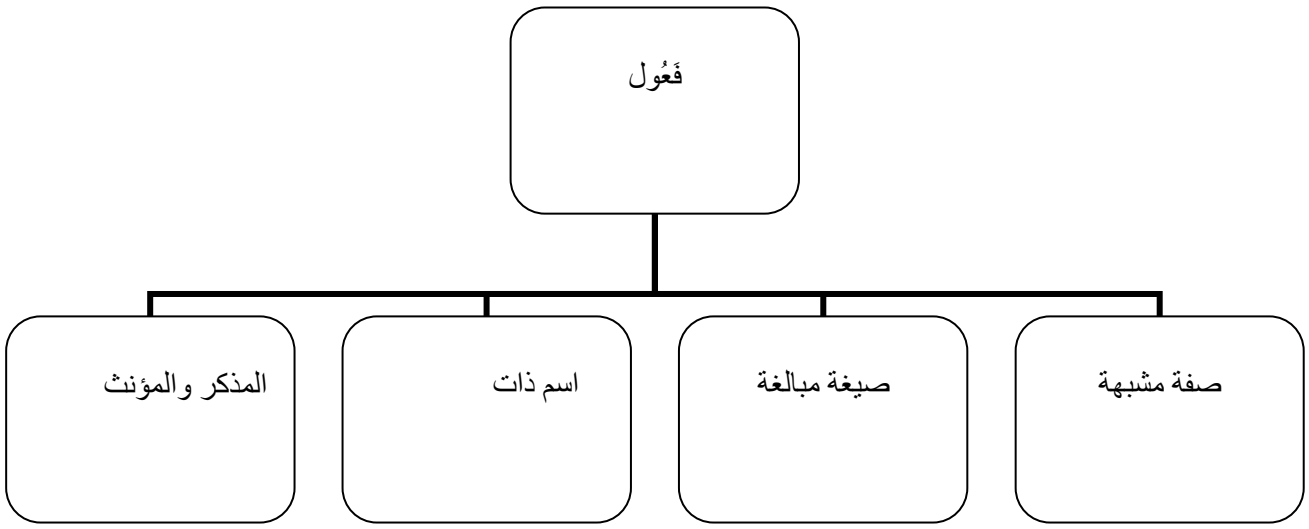

[1] ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، الجزء ٤، ص٢٨٧.
[2] ينظر الأنباري، أبو بكر(ت٣٢٨هـ/٩٠٧م)، **المذكر والمؤنث**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة،١٩٨١، الجزء٢، ص٥١.

صيغة فَعِيل

هذه الصيغة يلتقي عليها المصدر والاسم المزيد بحرف والصفة المشبهة المشتقة من (فَعَل) و(فعِل) و(فعُل)، وصيغ المبالغة القياسية كما تأتي بمعنى مفعول لما يستوي فيه المذكر والمؤنث وذلك مما عُرِّفَ به الموصوف.([1])

ويمكن ضبط التداخل بينها بأن يدل المصدر على السير([2])، وبالموقع الإعرابي حيث يأخذ المصدر موقع المفعول المطلق نحو:

- رحل المستعمر عن وطننا **رحيل** المهزوم. (مصدر)

والصفة المشبهة بالاشتقاق من الفعل اللازم من باب (فَعُلَ) و(فَعِلَ) و(فَعَلَ)([3]) مع الدلالة على ثبات الصفة في صاحبها نحو:

- هذا عَمْرو **عفيفُ** النفسِ. (صفة مشبهة)

وللاسم الثلاثي المزيد بحرف بعلامات الاسمية، وهي هنا الابتداء ودخول أل التعريف عليه، نحو:

- **القضيبُ** الفولاذي موصل للكهرباء. (اسم ذات)

وتنضبط في صيغ المبالغة بالاشتقاق من الفعل الثلاثي المتعدي والدلالة على معنى اسم الفاعل مع تأكيد المعنى وتقويته والمبالغة فيه نحو:

- إنَّ اللهَ **سميعُ** الدعاء. (صيغة مبالغة)

ويضبط مجيء فعيل بمعنى مفعول وذلك في سياق الوصف، وهو في نيابة فعيل عن مفعول، والضابط فيها أيضاً أن يذكر الموصوف، فإن لم يذكر أثبتت التاء خوفاً من اللبس؛ لأنه إذا قيل: مررت بقتيلة، أثبتنا التاء إذا لم يذكر الموصوف([1]) نحو:

---

[1] ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ص٢٨٨.
[2] فاضل السامرائي، **معاني الأبنية العربية**، ص٢٥.
[3] محمد خير حلواني، **المغني الجديد في علم الصرف**، ص٢٧٣.

- هذا رجــل **جــريح**. (بمعنـــى مجروح)

- هــذه امــرأةٌ **جــريح**. (بمعنـــى مجروحة)

فإن التاء تثبت للمؤنث إذا كان نعتاً للفاعل بشرط إرادة الماضـــي والمســـتقبل، وأمـــا إذا كـــان للمفعول فإنها تحذف للفرق بينهما نحو:

- جاءنـــا رجـــلٌ **ظريـــفٌ**. (صـــفة مشبهة)

- زارتنا امـــرأةٌ **ظريفـــةٌ**. (صـــفة مشبهة)

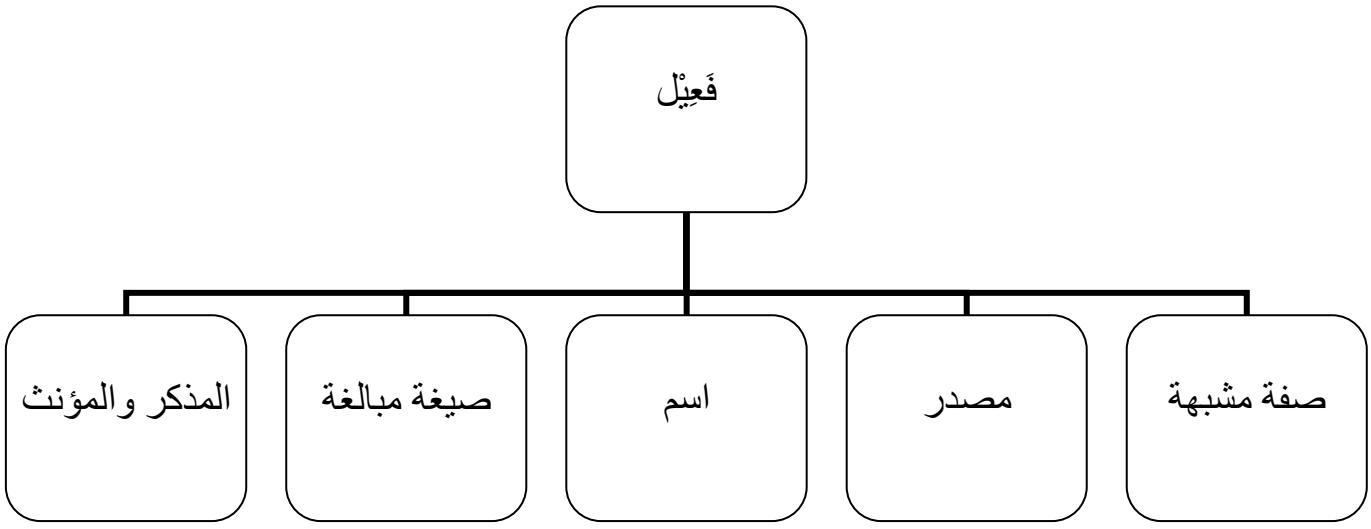

[1] ينظر الأنباري، **المذكر والمؤنث**، الجزء ٢، ص١٦،وابن يعيش، **شرح المفصل**، الجزء٥، ص١٠٢.

صيغة فَعْلاء

يلتقي عليها المصدر والاسم الثلاثي المزيد بحرفين والصفة المشبهة، وتنضبط في المصدر بالموقع الإعرابي فتكون مفعولاً مطلقاً مع الدلالة على المعنى المجرد نحو:

- يُبْغِضُ المسلم النفاق **بغضاءَ**. (مصدر)

وللاسم بالإسناد إليه نحو:

- حضرت **هيفاءُ**. (اسم عَلَم)

وهنا جاءت هيفاء فاعلاً ولذلك عرف أنها اسم علم.

وللصفة المشبهة التي تأتي مؤنثاً لأفعل الصفة المشبهة نحو:

- ألوانُ الراية **حمراء وخضراء وبيضاء وسوداء**.

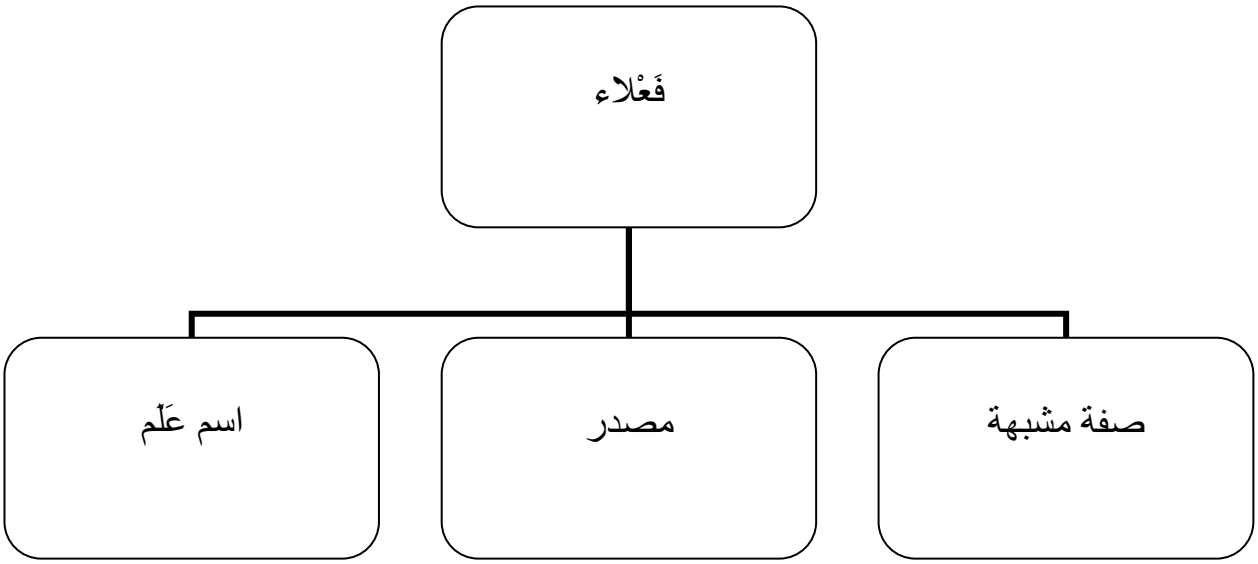

صيغة فَعْلان

يلتقي على صيغة (فَعْلان) الصفة المشبهة من (فَعِلَ) الدال على خلو أو امتلاء أو حرارةِ بطــنٍ، وصيغة المبالغة غير القياسية، والاسم الثلاثي المزيد بحرفين، والمثنى.

وينضبط للصفة المشبهة بأن يكون مؤنثها على وزن (فَعْلى) ودلالتها على الخلو([1])، نحو:

- التلميذ **عطشانٌ**.

- التلميذة **عطشى**.

أو الامتلاء([2]) نحو:

- الرجلُ **شبعانٌ**.

- والمرأة **شبعى**.

أو حرارة البطن([3]) نحو:

- المعلم **غضبان**.

- المعلمة **غضبى**.

وتنضبط لصيغة المبالغة بالدلالة على تأكيد الصفة وتقويتها في صاحبها نحو:

- من صفاته تعالى أنه **رحمٰــنٌ** رحــيمٌ. (صــيغة مبالغة)

وتنضبط للاسم بدخول أل التعريف عليه وصلاحيته للإخبار عنه([4]) نحو:

- **الضَّمران** نباتٌ بريٌّ. (اسم ذات)

وتنضبط فَعْلان مثنى بالدلالة على ما كان دالّاً على الاثنين لفظاً ومعنى([5]) نحو:

---

[1] محمد خير حلواني، **المغني الجديد في علم الصرف**، ص٢٧٢.
[2] محمد خير حلواني، **المرجع نفسه**،٢٧٢.
[3] محمد خير حلواني، **المرجع نفسه**، ص٢٧٢.
[4] ينظر أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، الجزء١، ص٥٤، وابن هشام، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ص٣٦.
[5] ينظر عبد اللطيف محمد الخطيب، **المستقصى في علم التصريف**، ص٦٨٤.

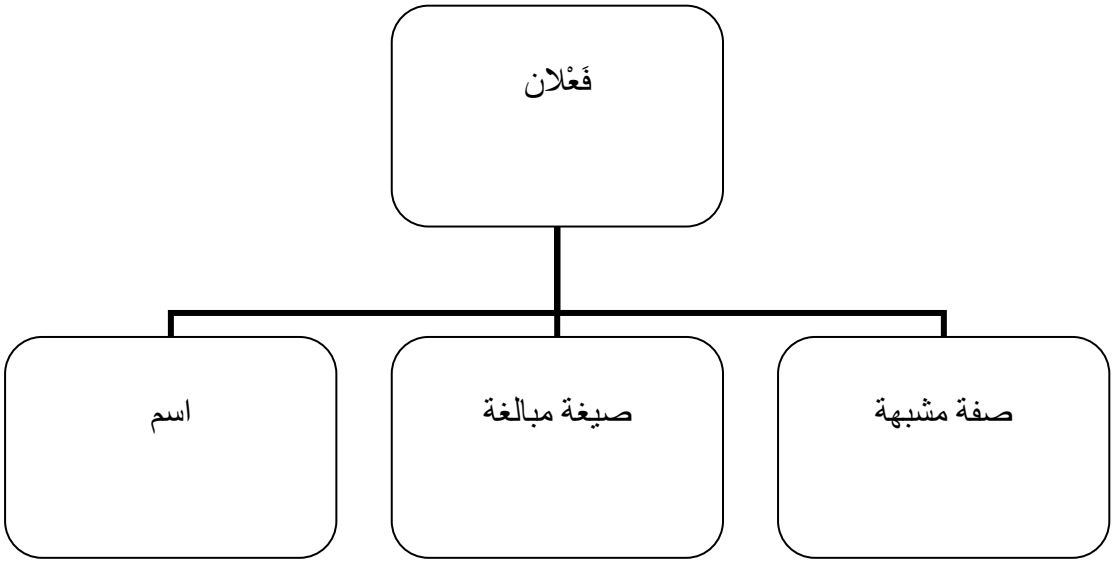

– **البيتان** جميلان. **(مثنى)**

تداخلات صيغ المبالغة

صيغ المبالغة " صورٌ لفظيةٌ خاصةٌ تُضيف معنًى صرفياً زائداً على معنى اسم الفاعل وهو الكثرة والمبالغة في الوصف.([1])

فدلالة صيغة المبالغة هي دلالة اسم الفاعل نفسها غير أن الأولى تزيد في الكمية، فاسم الفاعل يعطي المعنى المجرد وصاحبه ولا يعطي الدرجة أو الكمية التي يتصف بها اسم الفاعل وهذا ما أدى إلى إنتاج هذه الوسيلة التعبيرية عن طريق تحويل صيغة اسم الفاعل.([2])

---

[1] محمد خير حلواني، **المغني الجديد في علم الصرف**، ص٢٥٣.

[2] ينظر محمد خير حلواني، **المرجع نفسه**، ص٢٥٣.

إذاً الدلالة العامة لصيغ المبالغة هي الدلالة على الحدث والحدوث وفاعله مـــع إفـــادة التكثير([1])، ومن صيغ المبالغة التي يقع فيها التداخل بغيرها:

أولاً: الصيغ القياسية

صيغة فَعَّال

يلتقي على هذه الصيغة الصرفية صيغة المبالغة القياسية والاسم الثلاثي المزيد بحرفين، وينضبط في صيغة المبالغة بالاشتقاق من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي مع الدلالة على تأكيد الصفة في صاحبها وبعملها في الجملة نحو:

- العلمُ **قَتَّالٌ** الجهلَ. (صيغة مبالغة)

وللاسم بعلامات الاسم وهي هنا الابتداء نحو:

- **القَذَّافُ** آلةٌ حربية قديمةٌ. (اسم)

فالقذّاف اسم بدليل أنه مبتدأ ودخول أل التعريف عليه.

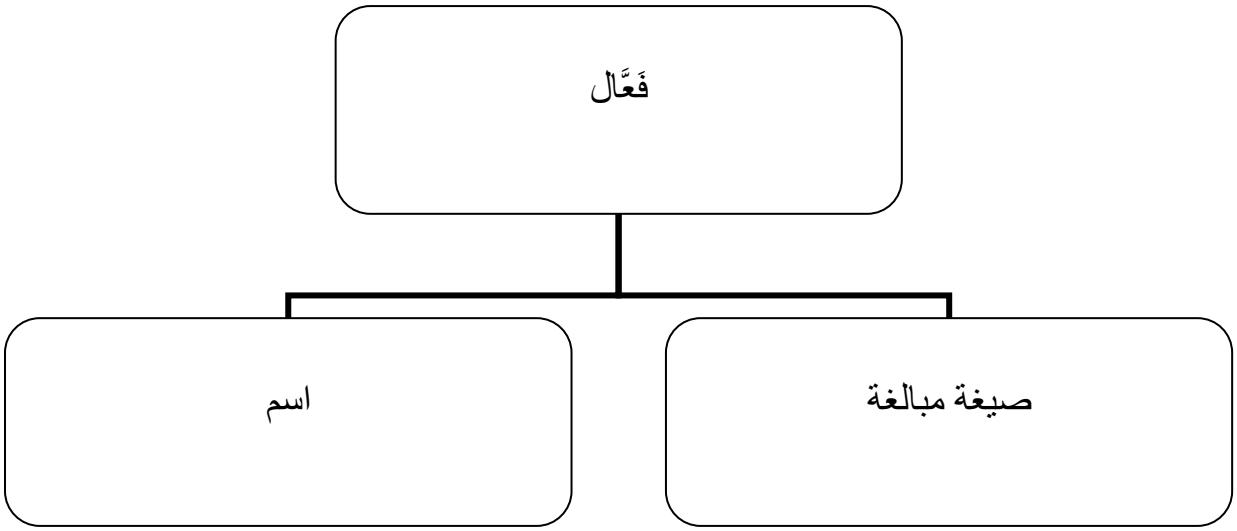

[1] سيف الدين الفقراء، **المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية**، ص١١٥.

صيغة مِفْعَال

يلتقي على هذه الصيغة الصرفية صيغة المبالغة القياسية والاسم الثلاثي المزيد بحرفين واسم الآلة القياسية وما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الصفات، وتنضبط لصيغة المبالغة بالاشتقاق من الفعل المتعدي والدلالة على تأكيد الصفة وتقويتها في اسم الفاعل و بعملها في الجملة نحو:

- الله **مِعْلامٌ** الغيبَ. (صيغة مبالغة)

وللاسم بالابتداء ودخول أل التعريف عليه نحو:

- **المِصْبَاحُ** مُضِيءٌ. (اسم ذات)

ولاسم الآلة بالاشتقاق من الفعل الثلاثي أو غير الثلاثي سواء أكان لازماً أو متعدياً أو من الاسم الجامد ليدل على آلة الحدث([1]) نحو:

- وزنت القمح قبل بيعه **بالميزان**. (اسم آلة)

ولما يستوي فيه المذكر والمؤنث بشرط أن يذكر الموصوف وأن تكون بمعنى فاعل قال الأنباري: " اعلم أن (مِفْعَالاً) يكون نعتاً للمؤنث بغير هاء، لأنه انعدل عن النعوت انعدالا أشد من انعدال صبور وشكور وما أشبههما من المصروف عن جهته"([2]) ويعني كلامه أن الأصل في مفعال أن تكون لغير الصفة، ولكنها صرفت للصفة شرط أن تكون بمعنى فاعل وهذا يدل عليه السياق وذِكْر الموصوف نحو:

- هذا رجلٌ **مِفْضَالٌ**. (أي فاضل)

- هذه امرأةٌ **مِفْضَالٌ**. (أي فاضلة)

---

[1] ينظر محمد خير حلواني، **المغني الجديد في علم الصرف**، ص٣٠٩.
[2] أبو بكر الأنباري، **المذكر والمؤنث**، ص ٩٦.

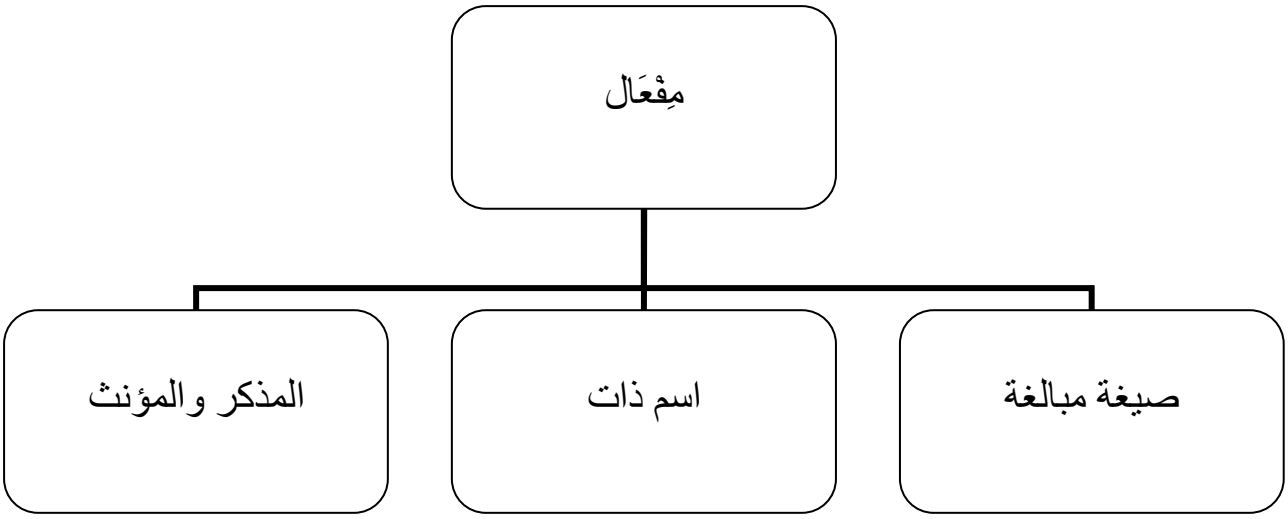

ثانياً: تداخلات الصيغ غير القياسية

صيغة تِفِعَّال

يلتقي على هذه الصيغة صيغة المبالغة والاسم الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، وتنضبط صيغة المبالغة بالاشتقاق من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي، مع الدلالة على زيادة الصفة في الموصوف نحو:

– هذا محمدٌ قوي البنية **تِحِمَّال** الأثقال. (صيغة مبالغة)

وينضبط الاسم بالإسناد نحو:

– **تِلِقَّامةُ** الطعام كبيرٌ. (اسم ذات)

صيغة فُعَّال

يلتقي على هذه الصيغة صيغة المبالغة والاسم الثلاثي المزيد بحرفين، وتنضبط صيغة المبالغة بالاشتقاق من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي مع الدلالة على زيادة الصفة في الموصوف نحو:

- هذا الفتى ذو هدفٍ **كُبَّار**. (صيغة مبالغة)

وللاسم بعلامات الاسم نحو:

- سَقَطَ **الخُطَّافُ** في البئرِ. (اسم ذات)

صيغة فُعَّل

يلتقي على هذه الصيغة صيغة المبالغة والاسم المزيد بحرف وجمع التكسير الذي للكثرة، وتنضبط صيغة المبالغة بالاشتقاق من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي مع الدلالة على زيادة الصفة في الموصوف نحو:

- المنافقُ إنسانٌ **قُلَّبٌ**. (صيغة مبالغة)

وللاسم بالموقع إذ جاء مفعولاً به نحو:

- انْكَسَرَ **السُلَّم**. (اسم ذات)

ولجمع التكسير بالدلالة على ما كان فوق اثنين نحو:

- أصدقائي اليومَ **صُوَّمٌ**. (جمع تكسير)

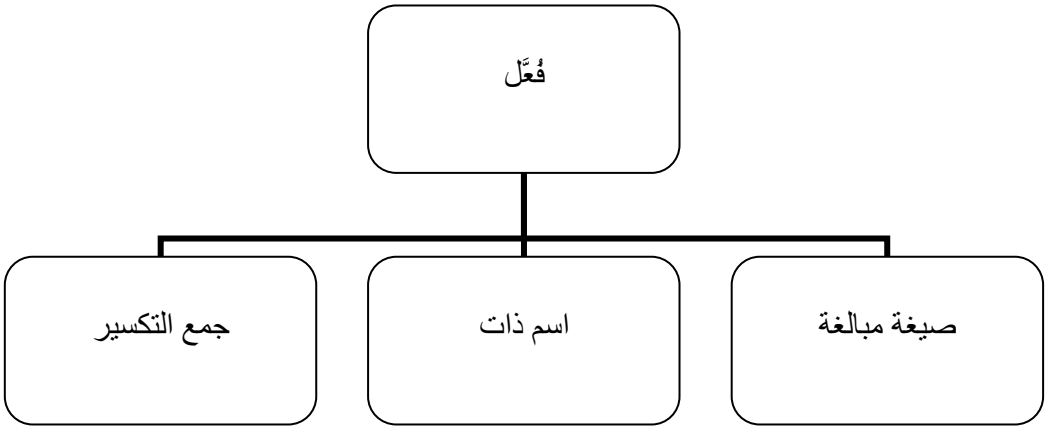

صيغة فُعَلة

يلتقي على هذه الصيغة صيغة المبالغة وجمع التكسير الذي للكثرة، وما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الصفات، وتنضبط صيغة المبالغة بالاشتقاق من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي مع الدلالة على زيادة الصفة في الموصوف نحو:

- هذه امرأة **هُمَزة.** (صيغة المبالغة)

وفي جمع التكسير بالدلالة على ما كان فوق اثنين نحو:

- الدعاة إلى الله **سُعَاة** إلى الناس. (جمع تكسير)

ولما يستوي فيه المذكر والمؤنث بأن يذكر الموصوف وأن تكون بمعنى فاعل وهي من الصفات التي تدخلها الهاء وتأتي للمذكر والمؤنث وهي بعكس ضُحْكة([1]) نحو:

- هذا رجلٌ **ضُحَكةٌ.** أي ضاحك يضحك من الناس

-هذا رجلٌ **ضُحْكة.** أي يضحك الناس منه.

- هذه امرأةٌ **ضُحَكَةٌ.** أي ضاحكة تضحك من الناس

[1] ينظر ابن الأنباري، **المذكر والمؤنث**، ص١٤٦.

- هذه امرأةٌ **ضُحْكَةٌ**. أي يضحك الناس منها

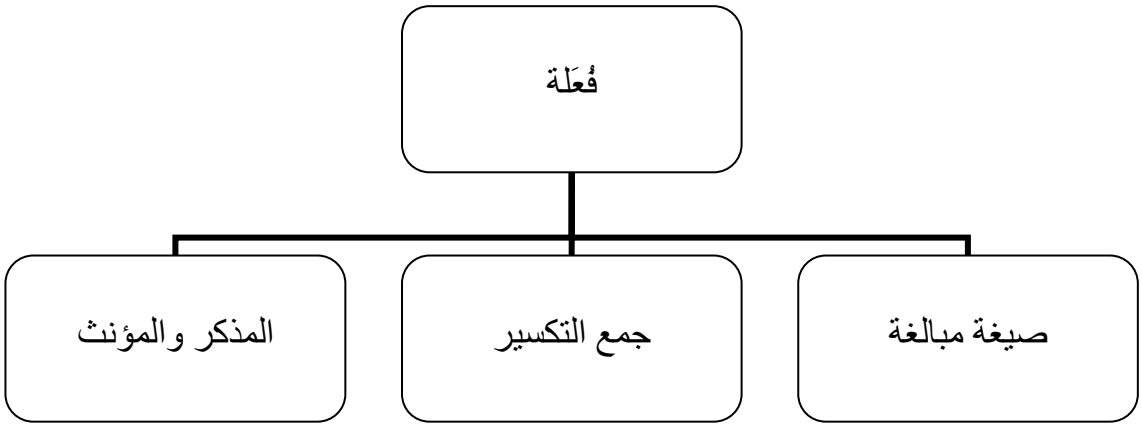

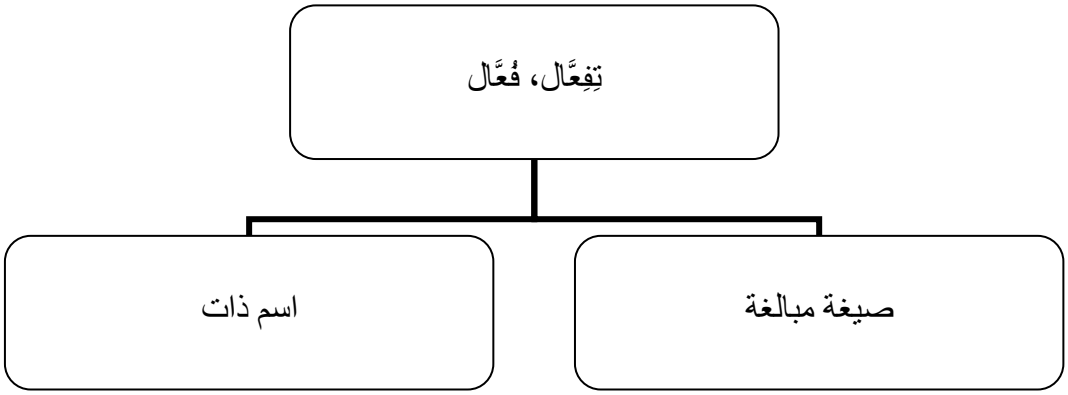

صيغة فِعْلِيْل

يلتقي على هذه الصيغة صيغة المبالغة والاسم الثلاثي المزيد بحرفين والاسم الرباعي المزيد بحرف، وتنضبط صيغة المبالغة بالاشتقاق من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي مع الدلالة على زيادة الصفة في الموصوف نحو:

- جاءنا ضيفٌ **سرطيطٌ** الطعامَ. (صيغة مبالغة)

وللاسم الثلاثي المزيد بحرفين بالدلالة على الذات([1]) نحو:

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، الجزء١٢، مادة حلت.

– **الحِلْتِيْـــــــــــت** نـــــــــــوعٌ مـــــــــــن النبـــــــــــات.

(اسم)

وللاسم الرباعي المزيد بحرف بصلاحيته للإخبار عنه([1]) نحو:

– **قنـــــــــــــــديلُ** جـــــــــــــــاري مكســـــــــــــــورٌ.

(اسم)

صيغة فُعُّول

يلتقي على هذه الصيغة صيغة المبالغة والاسم الثلاثي المزيد بحرفين، وتنضبط صيغة المبالغة بالاشتقاق من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي مع الدلالة على زيادة الصفة في الموصوف نحو:

– المسلمُ **سُبُّوحٌ** ربَّهُ. (صيغة مبالغة)

وللاسم المزيد بحرفين بالدلالة على الذات نحو:

– **القُدُّوس** من أسماء الله الحسنى. (اسم)

صيغة فَعِّيل

يلتقي على هذه الصيغة صيغة المبالغة والاسم الثلاثي المزيد بحرفين، وتنضبط صيغة المبالغة بالاشتقاق من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي مع الدلالة على زيادة الصفة في الموصوف نحو:

– حضرَ محمدٌ **بَصِّيْمُ** درسه. (صيغة مبالغة)

---

[1] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**،الجزء١، ص٥٤.

وللاسم المزيد بحرفين بصلاحيته للإخبار عنه ([1])نحو:

- **سَكِّير** الباب محمدٌ. (اسم ذات)

صيغة فُعَّيْل

يلتقي على هذه الصيغة صيغة المبالغة والاسم الثلاثي المزيد بحرفين، وتنضبط صيغة المبالغة بالاشتقاق من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي مع الدلالة على زيادة الصفة في الموصوف نحو:

- هذا طالبٌ **سُكَّيْت** يستمع لمحدثهِ. (صيغة مبالغة)

وللاسم بدخول أل التعريف نحو:

- **العُلَّيْق** نباتٌ جميل المنظر. (اسم ذات)

صيغة فِعِّيْل

يلتقي على هذه الصيغة صيغة المبالغة والاسم الثلاثي المزيد بحرفين، وتنضبط صيغة المبالغة بالاشتقاق من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي مع الدلالة على زيادة الصفة في الموصوف نحو:

- امرؤ القيس شاعرٌ جاهليٌّ **سِكِّيرٌ**. (صيغة مبالغة)

وللاسم بالدلالة على الذات نحو:

- هذا **سِكِّين** ٌ حادٌّ. (اسم ذات)

صيغة فَيْعُول

يلتقي على هذه الصيغة صيغة المبالغة والاسم الثلاثي المزيد بحـــرفين([1])، وتنضـــبط صـــيغة المبالغة بالاشتقاق من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي مع الدلالة على زيادة الصفة في الموصوف نحو:

---

[1] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**،الجزء١، ص٥٤.

- إنَّ الله حـــيٌّ **قَيُّـــومٌ**. (صـــيغة مبالغة)

وللاسم بدخول أل التعريف عليه والابتداء(٢) نحو:

- **القَيْصوم** من الأعشاب البرية الطِّبِّيَّة. (اسم ذات)

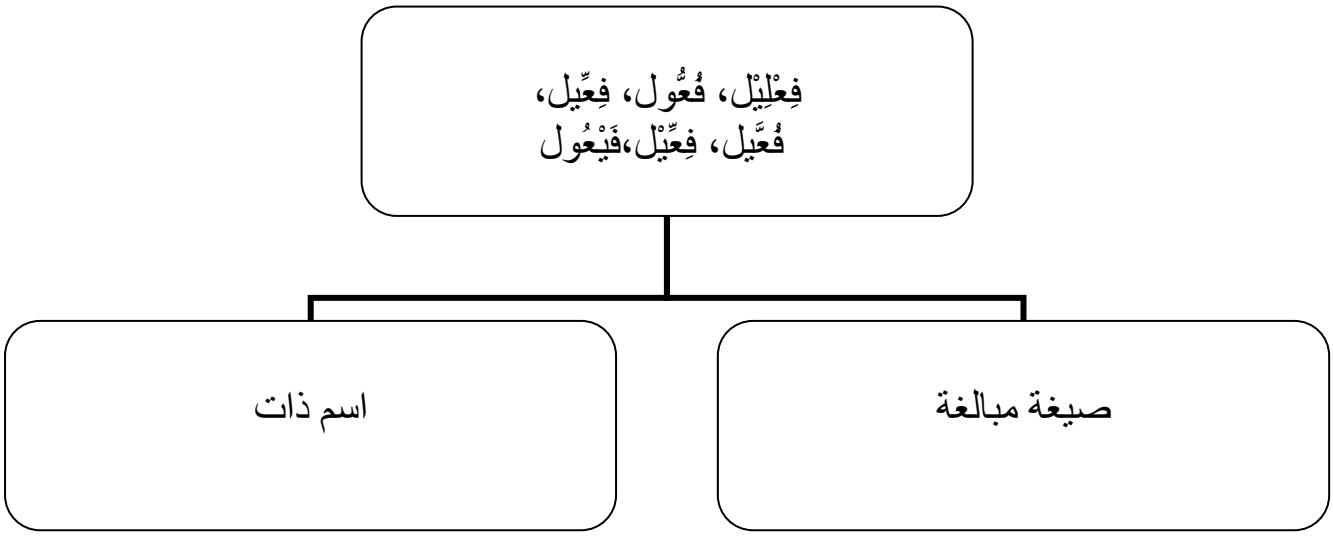

صيغة مِفْعِيْل

يلتقي على هذا الوزن صيغة المبالغة والاسم الثلاثي المزيد بحرف وما يستوي فيه المذكر والمؤنث، وتنضبط صيغة المبالغة بالاشتقاق من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي مع الدلالة على زيادة الصفة في الموصوف نحو:

- هذا رجلٌ **مِعطير**.ٌ (صيغة مبالغة)

وللاسم بالإسناد نحو:

- سقط **المِنْدِيْلُ**. (اسم ذات)

---

[١] ابن عصفور، **الممتع في التصريف**، ص٩٠.
[٢] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**،الجزء١، ص٥٤.

ولما يستوي فيه المذكر والمؤنث([1]) بأن يذكر الموصوف وأن تكون بمعنى صاحب نحو:

- هذا رجلٌ **مِعْطِيْرٌ**.

- وهذه امرأةٌ **مِعْطِيْرٌ**.

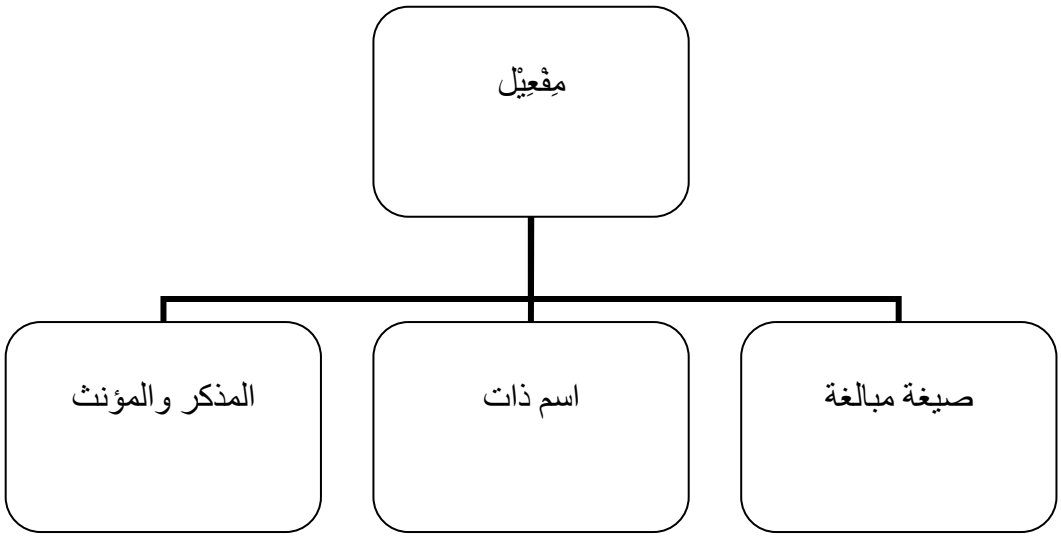

تداخلات اسمي الزمان والمكان

عرِّفهما عباس حسن فقال: "اسمان يصاغان من المصدر الأصلي للفعل بقصد الدلالة على أمرين معاً؛ هما المعنى المجرد الذي يدل عليه ذلك المصدر مزيداً عليه الدلالة على زمان وقوعه أو مكان وقوعهِ"([2]) فالدلالة على المعنى المجرد موجودة في اسم الزمان والمكان علاوة على دلالته على زمان وقوع الفعل أو مكانه، وهذا الذي أدى إلى التباس صيغهما بصيغ المصدر الميمي واسم الآلة.

---

[1] ينظر عباس حسن، **النحو الوافي**، الجزء٤، ص٥٩٣.
[2] عباس حسن، **المرجع نفسه**، الجزء٣، ص٣١٨.

صيغة مَفْعَل

يلتقي على هذه الصيغة الصرفية اسما الزمان والمكان والمصدر الميمي والاسم الثلاثي المزيد بحرف، وينضبط في اسم الزمان والمكان بالاشتقاق من الفعل الثلاثي بشرط ألّا يكون مثالاً فاؤه واو ولا أجوف عينه ياء ولا صحيحاً مكسور العين في المضارع ([1]) نحو:

- **مَطْلَع** الفجر وقت مناسب للدراسة. (اسم زمان)

- **مَشْرَبُ** الإبلِ بعيدٌ. (اسم مكان)

وهنا قصد به مكان الشرب بدليل القرينة اللفظية بعيد.

وينضبط المصدر الميمي بشرط ألّا يكون المصدر لفعلٍ مثال صحيح اللام فاؤه تحذف في المضارع([2]) نحو:

- حضر الشاهد ليكون **مَحْضَرَ** خَيْرٍ. (مصدر ميمي)

أي ليكون حضوره حضور خير.

وينضبط في الاسم الثلاثي المزيد بحرف بالإسناد نحو:

- تعجبني **المقالةُ** السياسية. (اسم)

صيغة مَفْعِل

يلتقي عليها اسما الزمان والمكان والمصدر الميمي من الفعل الثلاثي والاسم

وينضبط في اسمي الزمان والمكان بالاشتقاق من الفعل الثلاثي إذا كان مثالاً فاؤه واو([3]) نحو:

- **مَوْعِد**نا بعد العصر. (اسم زمان)

- **مَوْعِدُ**نا قرب المدرسة. (اسم مكان)

---

[1] ينظر الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الشافية**، الجزء١، ص١٨١.
[2] فاضل السامرائي، **معاني الأبنية العربية**، ص٣١.
[3] عباس حسن، **النحو الوافي**،الجزء٣،ص ٣١٩.

وينضبط للمصدر بأن يكون من الفعل الثلاثي صحيح اللام، وفاؤه واو نحو:

- وَعَدَ محمدٌ أخاه **موعداً**. (مصدر ميمي)

وينضبط في الاسم بدخول أل التعريف عليه، نحو:

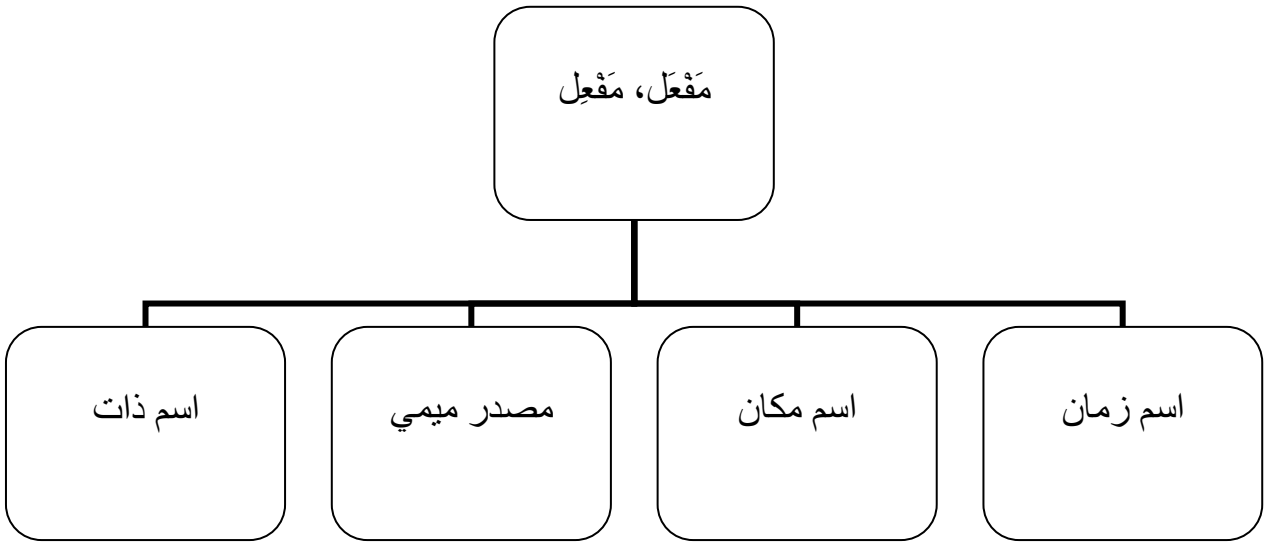

- **المسجد** الأقصى أولى القبلتين. (اسم ذات)

تداخلات اسم الآلة:

سمَّاه سيبويه (ما عالجت به)([١])إذ إن التسمية عنده تغني عن ذكر المفهوم، وأما الرضي الأستراباذي فقد تحدث عن أوزانه لافتاً النظر إلى المقصد من المثال الذي يطرحه وهو آلة الشيء.([٢])

وأما عباس حسن وإميل بديع يعقوب من المحدثين فقد عرَّفا اسم الآلة فقالا: "هو اسم يصاغ قياساً من المصدر الأصلي للفعل الثلاثي المتصرف لازماً أو متعدياً، بقصد الدلالة على الأداة التي تستخدم في إيجاد معنى ذلك المصدر وتحقيق مدلوله"([١])

---

[١] ينظر سيبويه، **الكتاب**، الجزء٤، ص٩٤.

[٢] الرضي الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، الجزء١، ص١٨٦.

وهذا يعني أن كل أوزان اسم الآلة مشروط فيها الدلالة على المعالجة أو الأداة أو ما صار يعرف بالآلة وهي كما أقرَّها مجمع اللغة العربية في القاهرة سبعة: مِفْعَل، مِفْعَلَة، مِفْعَال، فَعَّالة، فِعَال، فاعلة، فاعول.([٢])

وأما عن تداخلات اسم الآلة فهي تقع في الصيغ القياسية وغير القياسية.

صيغة مِفْعَل

يلتقي على هذه الصيغة الصرفية اسم الآلة القياسية والاسم الثلاثي المزيد بحرف وصيغ المبالغة غير القياسية وما يستوي فيه المذكر والمؤنث، وينضبط في اسم الآلة بالدلالة على الأداة التي يعالج بها الفعل([٣]) نحو:

- اختار الحداد **مِبْرَداً** كبيراً. (اسم آلة)

وللاسم بالابتداء نحو:

- **مِخْلَبُ** الأسد مكسور. (اسم ذات)

ولصيغة المبالغة بالاشتقاق من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي مع الدلالة على قوة الصفة في الموصوف نحو:

- العدوُّ **مِحْرَبٌ**. (صيغة مبالغة)

ولما يستوي فيه المذكر والمؤنث([٤]) بشرط أن يذكر الموصوف وأن تكون بمعنى صاحب نحو:

- هذا رجلٌ **مِقْوَلٌ**. (أي صاحب قول)

- هذه امرأةٌ **مِقْوَلٌ**. (أي صاحبة قول)

---

[١] ينظر عباس حسن، **النحو الوافي**، الجزء الثالث،ص٣٣٣، وإميل بديع يعقوب، **معجم الأوزان الصرفية**، ص١٢.

[٢] ينظر محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، **مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً**، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة،١٩٨٤ ، ص٤٦.

[٣] فاضل السامرائي، **معاني الأبنية العربية**، ص١٠٩.

[٤] عباس حسن، **النحو الوافي**، الجزء٤، ص٥٩٣.

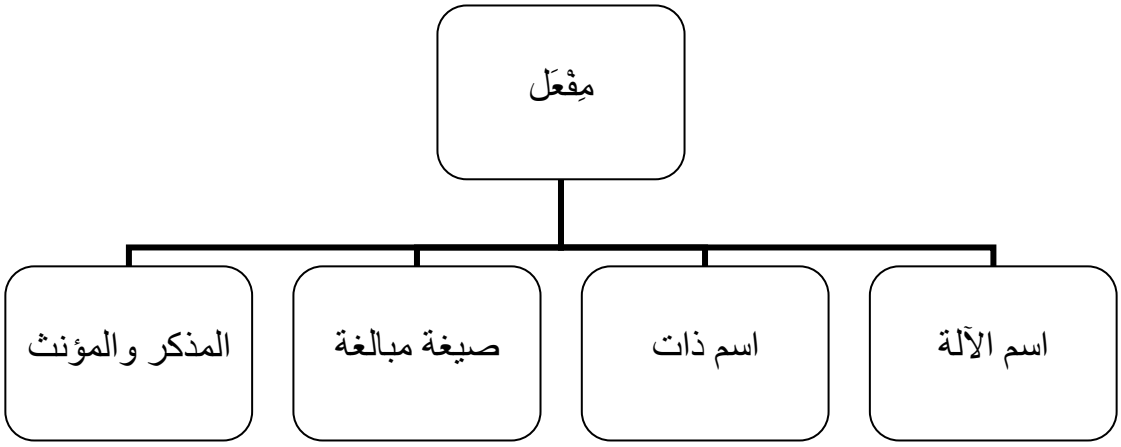

صيغة فاعِلة

يلتقي على هذه الصيغة اسم الآلة القياسية([1]) والاسم الثلاثي المزيد بحرفين وصيغة المبالغة.

وتنضبط في اسم الآلة بالدلالة على الآلة التي تعالج الفعل حيث قرر مجمع اللغة العربية إضافة هذه الصيغة إلى صيغ اسم الآلة؛ نظراً لمجيء أمثلة ليست بالقليلة عليها؛ ولأنها مأنوسة بين المتكلمين في الدلالة على الآلة([2]) نحو:

- استقلَّ المسافر **القاطرة** الأولى. (اسم آلة)

وللاسم بالابتداء نحو:

- **الشاحنةُ** مسرعةٌ. (اسم ذات)

ولصيغة المبالغة بالاشتقاق من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي، والدلالة على زيادة الصفة في الموصوف نحو:

- حمادٌ **راويةٌ** للشعر الجاهليِّ. (صيغة مبالغة)

---

[1] ينظر محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، **مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً**، ص٤٨.
[2] ينظر محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، **المرجع نفسه**، ص٤٨.

صيغة فاعول

يلتقي على هذه الصيغة اسم الآلة القياسية والاسم الثلاثي المزيد بحرفين وصيغة المبالغة غير القياسية، وتنضبط في اسم الآلة بالدلالة على الآلة التي تعالج الفعل نحو:

- قَطَّع القصَّاب اللحمَ **بالساطور**. (اسم آلة)

وللاسم بدخول أل التعريف عليه وكذلك بالإسناد، نحو:

- لَسَعَ **الناموس** الطفلَ النائمَ. (اسم ذات)

ولصيغة المبالغة بالاشتقاق من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي والدلالة على زيادة الصفة في الموصوف نحو:

- كان عمر بن الخطاب **فاروقاً**. (صيغة مبالغة)

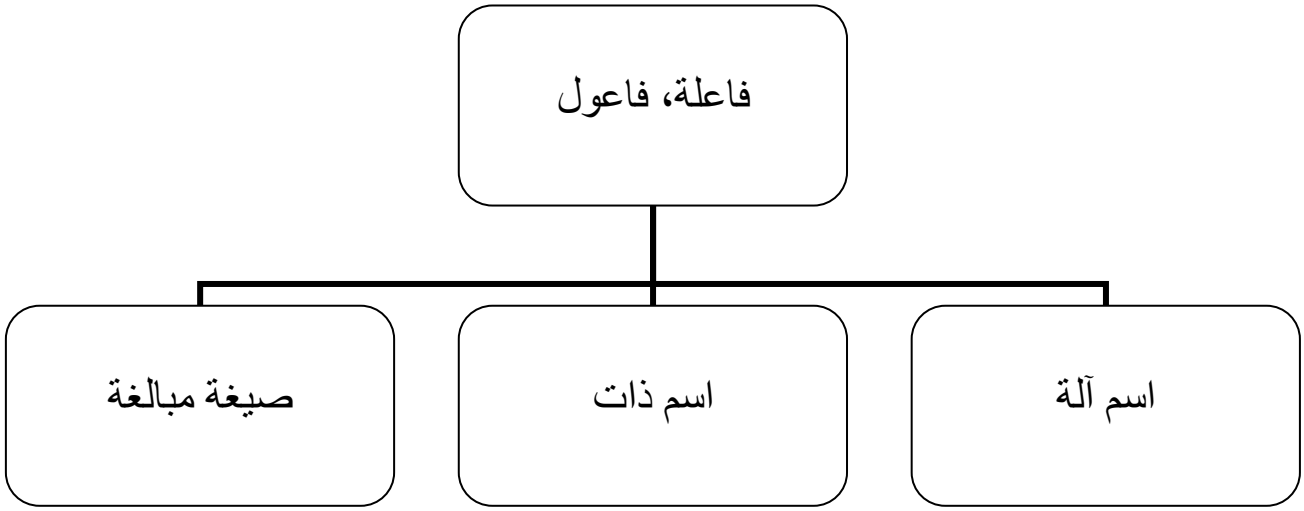

صيغة فَعَّالة

يلتقي على هذه الصيغة اسم الآلة القياسية وصيغة المبالغة غير القياسية وما يستوي فيه المذكر والمؤنث، وتنضبط في اسم الآلة بالدلالة على الآلة التي عولج بها الفعل، ولأن صيغة (فَعَّـــال) من صيغ المبالغة، واستعملت أيضاً بمعنى النَّسب أو صاحب الحدث، وعلى الأخص الحِــرَف؛ فقد صَحَّ استعمالها للآلة؛ لأن من أسلوب العرب أن يسندوا الفعل إلى ما يلابس الفاعل: زمانـــه أو مكانه أو آلته([1]) نحو:

– نظفت الأم الملابس **بالغسَّالة.** (اسم آلة)

فالغسالة هنا اسم آلة؛ لأن فعل التنظيف هنا يحتاج لمعالجة بآلة، وهي هنا الغسالة.

ولصيغة المبالغة بالاشتقاق من الفعل الثلاثي اللازم أو المتعدي مع الدلالة على زيادة الصفة في صاحبها نحو:

– سيبويهِ **علَّامة** العربيةِ. (صيغة مبالغة)

ولما يستوي فيه المذكر والمؤنث بشرط أن تكون بمعنى فاعل نحو:

– هذا رجُلٌ **علَّامةٌ.** (أي عالِم)

– وهذه امرأةٌ **علَّامةٌ.** (أي عالِمة)

---

[1]. ينظر محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، **مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً**، ص٤٧.

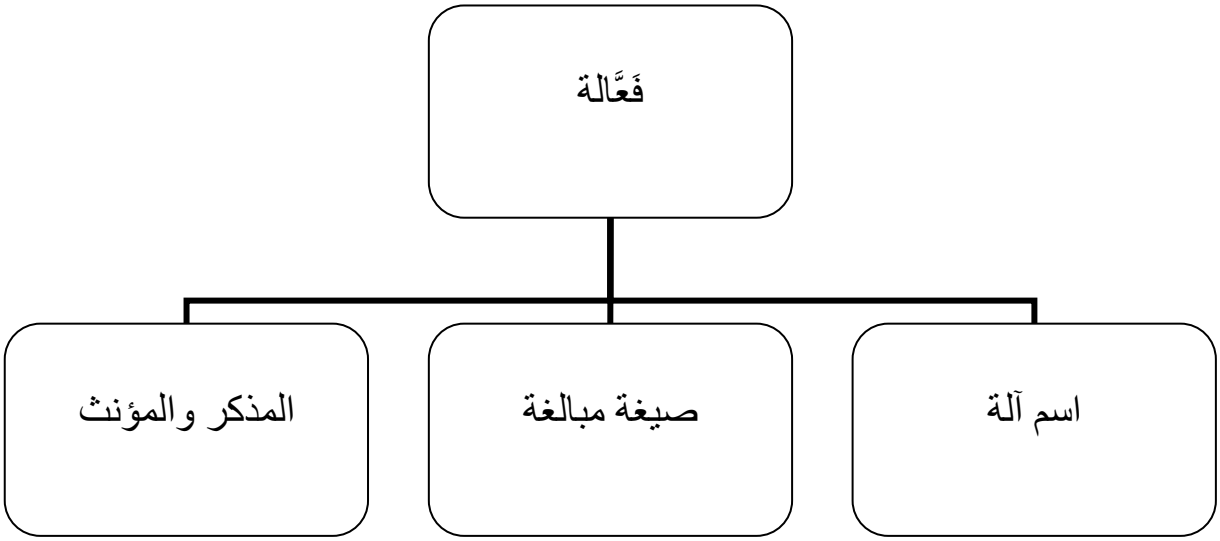

ففي الجملتين السابقتين لم نقصد المبالغة، وإنما قصدنا معنى عالم دون الدلالة على زيادة الصفة في الموصوفين الرجل والمرأة.

الفصل الثالث:

أسباب التداخل الصيغي وضوابطه

أسباب التداخل الصيغي وضوابطه

للتداخل الصيغي أسبابٌ وبواعث عديدة، منها أسباب لغويةٌ تتعلق بطبيعة اللغة واستعمالاتها، ومنها ما هو غير لغويّ يتعلق بطبيعة المكان والزمان الذي نشأت فيه هذه اللغة، لأن اللغة حصيلة بيئات مختلفة وأزمنة متراكمة.

أسباب التداخل الصِّيغيّ

للتداخل الصيغي أسباب مختلفة متعددة، تتضافر لتشكل شبهَ منظومة مرجعية في تفسير ظاهرة التداخل الصيغي في العربية، وهذه الأسباب التي تمَّت دراستها وفق منهجٍ قسَّم البواعث التي أدت إلى حصول التداخل بسبب اللغة نفسها أولا، وهو ما أُطْلِقَ عليه الأسباب اللغوية، أو بسبب المتغيرات الزمانية والمكانية أي ما حول اللغة، وهو ما أطلق عليه الأسباب غير اللغوية، وقد رتبتُ الأسباب تبعاً لشيوعها في الظاهرة، وبالإضافةِ إلى الاستفادة من بحث مهدي عرار المذكور في الدراسة.

أ. الأسباب اللغوية:

١. التناوب الدلالي.
٢. تعدد معاني الصيغ.
٣. العوارض التصريفية:

١. الإدغام.
٢. الإعلال.

٣. التثنية.

٤. الجمع.

٤. تعدد معاني السوابق واللواحق.

٥. تعدد معاني صيغ الأفعال.

ب. الأسباب غير اللغوية:

أ- تداخل اللهجات.

ب- التطور اللغوي.

الأسباب اللغوية:

١. التناوب الدلالي:

الناظر في الدراسات اللغوية القديمةِ والحديثةِ يجِدُ أنها تنزعُ – كما قال طه الجندي- إلى تصنيفِ العناصر اللغوية إلى فئاتٍ متناسقةٍ؛ لتعبر عن المعاني الصرفية من فاعلية، ومفعولية، ومبالغة، والمعروف لدينا أن كل صيغة تحدد دلالتها التي تعارف عليها أهل اللغة، فصيغة مفعول تحمل دلالة المفعول، وصيغة فاعل تحمل دلالة الفاعل، وكلٌّ منهما بدلالته هذه يكون مفترقاً عن الأخرى.([1])

لكن هذه الصيغ لم تأتِ منفصلةً في دلالاتها المحددة التي نزعت إليها، وإنما جاءت متداخلةً فحملت معانيَ متعددةً، كان أهم أسباب تعددها تناوب الصيغ، ويقصد به قيام صيغة ما بأداء الدور الدلالي المنوط بصيغة أخرى([2])، وهذه النيابة تكون شكلاً لا معنى، فالصيغة التي

[1] محمد طه الجندي، **التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل**، ١٩٩٨، ص١٠.
[2] محمد طه الجندي، **المرجع نفسه**، ص ١٠.

تنوب عن صيغة أخرى لا تحمل معها دلالتها الأصلية، وإنما تقوم بدور المفعول بـــه فـــي النحو الذي ينزع علامته، ويحمل علامة الفاعل لينوب عنه نحوياً وكذلك الصيغ.

ويظهر عند الصرفيين المتقدمين التأكيد على إمكانية وقوع التناوب في الصيغ الصرفية، وهذا كثير في كلامهم ومنه مجيء فاعل بمعنى مفعول، ومجيء مفعول بمعنى فاعل، ومجيء فعيـــل بمعنى مفعول.([١])

لكنَّ تفسيرات هذا التناوب تختلف من عالم لآخر، فمنهم من يرى الأمر عائـــداً إلـــى تعـــدد اللهجات العربية ([٢])، ومنهم من يراه عائداً إلى التطور التاريخي([٣])، وهو أمر واقع بغض النظر عن أسبابه الحقيقية.

وقد شرحه مهدي عرار تحت عنوان " تعاور الصيغ واشتراكها"([٤])، وقد تحدَّثَ ســـيف الدين الفقراء عن هذا السبب تحت باب (تعدد الاحتمالات الدلالية للمشـــتقات)، ورأى أن ســـببه التبادل الدلالي أو ما يقصد به التناوب الدلالي، بمعنى وجود دلالات متعـــددة للمشـــتقات ســـببه التبادل الدلالي، فالصيغة الصرفية تتبادل الدلالة مع غيرها من الصيغ فتأتي لتنوب عنهـــا فـــي المعنى الذي تؤديه وليس في الشكل.

ومن الأمثلة على ذلك صيغة مَفعول،([٥]) وصيغة فاعِل،([٦]) وصيغة فَعيل، وكـــذلك صـــيغة فَعْل، وتكاد أغلب الصيغ الصرفية تتناوب دلالياً لأنها تؤدي أكثر من دور، ذلك أن التناوب يقع عند وجود النص الذي يقطع بتجرد الصيغة عن معناها الأصلي لتؤدي دوراً جديداً.

ضابط التناوب هو السياق الاستعمالي أو التركيبي وكذلك دلالة الصـــيغة منفـــردة، إذ رأى العيني في شرح المراح في فوائد اسم المكان من غير الثلاثي على لفظ المبني للمفعـــول نحـــو:

---

[١] ينظر سيبويه، **الكتاب**، الجزء٤، ص٤٣،ابن يعيش، **شرح المفصل**،الجزء٥، ص٥١، المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**،الجزء٣، ص٨٧١.

[٢] ينظر سيف الدين الفقراء، **المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية**، ص١٥٦

[٣] ينظر سيف الدين الفقراء، **المرجع نفسه**، ص١٤٤،١٤٢.

[٤] مهدي عرار، **ظاهرة تعدد المعاني الصرفية في العربية بين المواضع والبواعث**، ص١٩٢.

[٥] الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الشافية** الجزء١، ص ١٧٤.

[٦] الرضي الأستراباذي، **المصدر نفسه**، ص ١٧٥.

مَخْرج من أخرج يخرج، ومُسْتَخْرَج من استخرج يستخرج، ومُدحرَج من دحرج يدحرج، ومُتدحرَج من تدحرج، لكن الفرق بينها بالقرينة الصارفة إلى أحدهما بمقتضى الحال.([١])

فمقام القول يبين لنا معنى الصيغة وكذلك العِلْم بدلالات هذه الصيغة التي يمكن أن تأتي معبرة عنها، ومن الصيغ التي تؤدي دور بعضها بعضاً في مقامات دلالية معينة:

١. **صيغة فاعل:** إذ تنوب عن صيغة مفعول فيكون شكل الصيغة في التركيب على صورة فاعل، ومعنى الصيغة أو دلالتها على صورة مفعول نحو قوله تعالى:﴿ خُلِقَ مِنْ مَاءٍ **دَافِقٍ**﴾ ([٢]) أي مدفوق.

٢. **صيغة مفعول:** إذ تنوب عن فاعل وذلك نحو قوله تعالى ﴿فإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجاباً **مستوراً**﴾([٣]) أي بمعنى ساتر، فالحجاب يؤدي وظيفة الستر، وقد جاءت دلالة صيغة (فاعل) محملة في صيغة مفعول ضمن هذا التركيب.

٣. **صيغة فعيل:** إذ تنوب عن مفعول: قال ابن الأنباري:"إذا كانت فعيل بمعنى مفعول لم يدخل الهاء في مؤنثه كقولك: عَيْنٌ كحيل، وكفٌّ خضيب، ولحية دهين، فَصُرِفَ عن (مفعول) إلى (فعيل)، فأُلْزِمَ التذكير فَرْقاً بين ماله الفعل وما الفعل واقع عليه، وكان الذي هو فاعلٌ أولى بثبات الهاء لأنه مبني على الفعل والذي هو مفعول أولى بالتذكير، لأنه معدول عن بناء الفعل"([٤])

ومعنى الكلام أن صيغة فعيل تأتي نائبةً عن مفعول في حالة سبقها الموصوف المذكر نحو:

- مررتُ برجلٍ **قتيلٍ**. (أي مقتول)
- مررتُ **بقتيل**. (أي مقتول)
- مررت بامرأةٍ **قتيل**. (أي مقتولة)

---

[١] العيني، **شرح المراح في التصريف**، ص١٣٣.
[٢] **سورة الطارق**، الآية٦.
[٣] **سورة الإسراء**، الآية٤٥.
[٤] ابن الأنباري، **المذكر والمؤنث**، ص١٥.

- مررت **بقتيلة**. (أي مقتولة)

فإثبات الهاء له علاقة بذكر الموصوف الذي يدل على أنها بمعنى (مفعول)، كما أنَّ له علاقة بمعنى (فعيل) هل هي صفة مشبهة أو اسم مفعول؟.

كما أن (فعيل) بمعنى (مفعول) تكون دالةً على وقوع الفعل على المفعول حتى صار سجيةً له أو كالسجيةِ له، ثابتاً أو كالثابتِ، و(طَرْفٌ كحيلٌ) و(طَرْفٌ مكحول) كحيل أبلغ من مكحول؛ لأن معناه أن الكحل صار في عينيه كأنه خلقة.([1])

كما ذكر فاضل السامرائي ثلاثة فروق بين (فعيل) عندما تكون بمعنى (مفعول) وبين (مفعول) نفسها يمكن التمييز على أساسها وهي:

- الدلالة على أن الوصف قد وقع على صاحبه على وجه الثبوت أو قريب من الثبوت، فأصبح فيه كأنه خلقةٌ وطبيعة.
- لا يطلق وصف (فعيل) إلا على ما اتصف به صاحبه فلا يقال أسير إلا إذا أُسِرَ، ولا جريح إلا إذا جُرِحَ، في حين أن (مفعولاً) قد يطلق على ما اتصف به صاحبه أو لم يتصف بمعنى أنه سَيَتَّصِفُ به.
- إن الوصف بـ (فعيل) أشد من مفعول كما في جريح ومجروح وكسير ومكسور.([2])

٤. **صيغة فَعُول:** وتنوب فَعُول عن فاعل عندما يستوي فيها وصف المؤنث والمذكر، وبذلك يمكن القول إن هذه الصيغة تنوب عن اسم الفاعل في وصف المذكر والمؤنث مجردةً من الهاء نحو:

- الخنساء أمٌّ **صَبُور**. (أي صابرة)
- أبو ذؤيب الهذليّ أبٌ **صَبُور**. (أي صابر)

---

[1] ينظر فاضل السامرائي، **معاني الأبنية العربية**، ص٥٣.
[2] فاضل السامرائي، **معاني الأبنية العربية**، ص٥٥.

ولو حذف الموصوف لأثبتنا الهاء، لتكون قرينة على الموصوف فتثبت للمؤنث وتحذف للمذكر([1])، نحو:

- مررت **بصَبُورٍ**. (أي صابرٍ)

- مررت **بصَبُورةٍ**. (أي صابرةٍ)

ويمكن ضبط تداخلها عن طريق الاحتكام إلى الجمع، ففي صيغة (فعيل) مثلاً عندما تكون صفة مشبهة غالباً ما تُجمع جمع السلامة، وعندما تكون بمعنى (مفعول) تجمع جمع تكسير، فالأصل أن تكون (فعيل) بمعنى (فاعل) ويكون الجمع قرينة دالة عليه.([2])

٢. تعدد معاني الصيغ:

فكلُّ صيغة يمكن أن تدل على أكثر من معنى، فتجدها دالّة على مدلولات مختلفة في كل تركيب، وأقصد بذلك أن المبنى الصرفي نفسه صالح لأن يعبر عن معاني مختلفة بخلاف التناوب الذي يقع بسبب مجيء الصيغة دالة على معنى غيرها، فالتناوب كما أسلفت هو خروج الصيغة عن معناها الأصلي الذي وضعت له، ففي صيغة أفعل تتعدد الدلالات التي تؤديها هذه الصيغة فنجدها دالةً على التفضيل، نحو:

- **أكبر، أصغر، وأجمل.**

كما تدل على الألوان، نحو:

- **أحمر، أخضر، وأصفر.**

كما تدل على التعجب، نحو:

- الله **أكبر!**

---

[1] ينظر ابن الأنباري، **المذكر والمؤنث**، ص٥١.
[2] الرضي الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، الجزء٢، ص١٤١.

وقد تكون فعلاً مضارعاً، نحو:

- **أعْمَلُ** معلماً.

وضابط هذا التعدد السياق، ذلك أن لكل صيغة دلالةً عامةً غالبةً ودلالةً أخرى تظهر من السياق؛ لذلك لا بدَّ من أن يكون السياقُ عاملاً فاعلاً في تحديد المعاني وتخصيص القيمة المعنوية للصيغة المشتقة، وأكثر ما يبرز أثر السياق في تحديد المعنى عندما يقع التناوب بين الصيغ الصرفية، إذ دون السياق لا يمكن التعرف على حدود التناوب بين صيغة اسم الفاعل واسم المفعول على سبيل المثال.([١])

ويضاف إلى ما سبق تعدد المعاني الوظيفية للمبنى الواحد ويقصد به أن يكون للمبنى الصرفي الواحد معانٍ متعددة ما دام غير متحقق بعلامةٍ ما في سياقٍ ما، فإذا تحقق بعلامة أصبح نصَّاً في معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء، والصيغ صالحةٌ لهذا التعدد والاحتمال([٢]) فنجد أن صيغة أفعل مثلاً تؤدي معاني منها: التعدية، ومصادفة الشيء على صفة، والسلب، والإزالة، وصيرورة الشيء ذا شيءٍ، والدخولِ في شيء، والاستحقاق، والتعريض، والتمكين، كما يلاحظ أيضاً أن معاني صيغ الأفعال تصاغ منها المصادر والمشتقات مشتركة لعدة صيغ، نحو:

- صيغتي (**أفْعَلَ**) و(**فَعَّل**) تشتركان في بعض المعاني نحو: التعدية والتكثير والسلب والإزالة([٣])، والإزالة([٣])، فالتعدد فكرة تشمل الصيغ ومعانيها ويمكن القول إنها متداخلة أيضاً.

---

[١] ينظر سيف الدين الفقراء، **المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية**، ص١٦٢.
[٢] ينظر تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص١٦٤.
[٣] ينظر عبد اللطيف محمد الخطيب، **المستقصى في علم التصريف**، ص٣٠٥.

٣. العوارض التصريفية:

أ- الإدغام

وهو ناتج عن ضَعْفٍ في السمة التمييزية في الكلمة الواحدة مما أدى إلى جعلها عرضة للالتباس([١])، وهو أن يكون الحرف قابلاً صوتياً للإدغام في الحرف الأخير منها، بل يجب أن يتحقق شرط آخر وهو أن يكون الحرف الأوسط من تلك الجذور ساكناً أي واقعاً في نهاية مقطع قصير منغلق، وتستجيب لهذا الشرط بضعة أوزان صرفية وهي: فَعْل وفُعْل وفِعْل وفَعْلى وفُعْلى وفِعْلى وفَعْلاء وفِعْلاء وفَعْلان وفُعْلان وفِعْلان وفعْلائية وفَعْلوة وفعْليت وفعْلين وفَعْلية وفعْلياء وفعْلاة، ويضاف إليها بعض صيغها التصريفية والعين في جميعها ساكنة.([٢])

ويسببُ الإدغامُ التداخلَ بين الصيغ الصرفية المتشكلة ممَّا عينه ولامه متماثلين؛ وذلك لأن توالي الأمثال غير مرغوب في العربية، فيتجه إلى إدغامها عن طريق إدخال الصوتين ببعضهما عند النطق، بحيث يصبحان بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ؛ ولأن الإدغام يتحقق بإسقاط حركة الصوت الأول أدى ذلك إلى إزالة الفارق بينهما كما يرى كمال الزيتوني حذف حركة العين يطرد في الأبنية المضعفة، وذلك في صوغ اسم الفاعل واسم المفعول من الفعل المزيد المعتل الأجوف وذلك يكون في الأفعال المضعفة المزيدة التي على الأوزان الآتية: فاعلَ وتفاعلَ افتعلَ وانْفَعَلَ وكذلك وزني افعلّ وافعالَّ([٣])، وهذه الأوزان يتسبب لها الحذفُ في إدغام الصامتين المتماثلين وذلك عن طريق حذف حركة عينها([٤]) وذلك كما في الجدول الآتي:

---

[١] ينظر كمال الزيتوني، **ظاهرة الالتباس في اللسان العربي**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص١٥٨.
[٢] ينظر كمال الزيتوني، **المرجع نفسه**، ص١٦٥.
[٣] ينظر كمال الزيتوني، **ظاهرة الالتباس في اللسان العربي**، ص١٨٥.
[٤] كمال الزيتوني، **ظاهرة الالتباس في اللسان العربي**، ص١٨٤.

الإدغام يسبب التداخل بين الصيغ

الصيغة	الفعل	اسم الفاعل	اسم المفعول
مفاعل	سارَّ	مُسَارّ	مُسَارّ
تفاعل	تسارَّ	مُتَسَارّ	مُتَسَارّ
افتعل	اشتدَّ	مُشْتَدّ	مُشْتَدّ
انفعل	انْدَسَّ	مُنْدَسّ	مُنْدَسّ
افعلَّ	اصْفرَّ	مُصْفَرّ	مُصْفَرّ
افْعَالَّ	اصْفارَّ	مُصْفَارّ	مُصْفَارّ

جدول رقم (٣)

وتفصيل ذلك بالمثال الآتي:

- **مُقْتَصٌّ** من اقْتَصَّ إذ إن الأصل فيها أن تكون كالآتي:

١.صيغة اسم الفاعل **مُقْتَصِصٌ**.

٢.صيغة اسم المفعول **مُقْتَصَصٌ**.

والضابط بينهما السياق والدلالة، وكذلك العمل، وقد يكون لحروف الجر الفضل في الفصل بينهما([١]) نحو:

- هذا **المُقْتَصُّ** صاحب حقٍّ.

بمعنى هو الذي اتصف بالاقتصاص.

- علمتُ بأن **المقْتَصَّ منه** مظلومٌ.

بمعنى أن المقتصّ منه هو الذي وقع عليه الاقتصاص.

ب.الإعلال

وهو تغيير يطرأ على أحد أحرف العلة (ا، و، ي) بالحذف أو القلب أو التسكين([٢])، ويقع التداخل الصيغي بسبب الإعلال ولو ظاهرياً كما ذكر مهدي عرار([٣])، وهذا الصنف من الالتباس يحدث في بناءين مزيدين من الأجوف هما بناء مُنفعل ومُفْتَعل.([٤]) وذلك نحو:

- **مُخْتَارٌ** اسم الفاعل والأصل مُخْتَيِرٌ.

- **مُخْتَارٌ** اسم مفعول والأصل مُخْتَيَرٌ.

والمقصود أن حرف اللين يحذف وتبقى الحركتان الفتحة والكسرة، ومعلومٌ أن الفتحة تتفوق على الكسرة في صفة الجهر فإن إدغام الحركتين يفضي إلى حركة فتح طويلة.([٥])

---

[١] ينظر مهدي أسعد عرار، **ظاهرة اللبس في العربية**، ص١٠٢.
[٢] ينظر محمد خير حلواني، **المغني الجديد في علم الصرف**، ص١١١.
[٣] ينظر مهدي عرار، **ظاهرة اللبس في العربية**، ص١٠٣.
[٤] ينظر كمال الزيتوني، **ظاهرة الالتباس في اللسان العربي**، ص١٩٣.
[٥] كمال الزيتوني، **المرجع نفسه**، ص١٩٢.

والضابط السياق ومعنى الجملة في التركيب نحو:

- تحدث **مَختار** القرية إلى الناس. (اسم فاعل)

- محمدٌ- صلى الله عليه وسلم- **المختار** لحمل رسالة الإسلام. (اسم مفعول)

ج. التثنية

هي ضمُّ واحدٍ إلى مثلهِ بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين أو المعنى الموجب للتثنيةِ، وتكون التثنية بزيادة ألفٍ ونون إلى المفرد في حالة الرفع، وياء ونون في حالة النصب والجرّ.([1])

ويقع التداخل بسبب التثنية في وزن (فَعْلان) وينضبط المثنى بالدلالة على الاثنين المتفقين في اللفظ والمعنى وبالعلامة الإعرابية نحو:

- حضَرَ **الزوجانِ**. (مثنى)

إذ جاء الزوجان فاعلاً مرفوعاً بالألف لأنه مثنى، والمقصود هنا الزوجان الرجل والمرأة.

د. الجمع

ويختص في صيغ جمع التكسير، وفي الدراسة اقتصر الحديث على تداخل أربع صيغ من صيغِ جمع التكسير، وهي: فَعَال، فُعُل، فُعَّل، وفُعَلة.

وضابط الجمع الدلالة على معنى يقع على أكثر من اثنين بقصد الكثرة، وأن يكون لهذا الجمع مفرد يشاركه في معناه، وفي حروفه الأصلية مع تغيير في صيغة المفرد عند جمعه عليها([2]) وذلك نحو:

- **كتاب**. (مفرد)

- **كُتُبٌ**. (جمع تكسير)

---

[1] ينظر الكفوي، **معجم الكليات**، ص٨٢٩.
[2] ينظر عباس حسن، **النحو الوافي**، الجزء٤، ص٦٢٥.

- **صائم.** (مفرد)
- **صُوَّمُ.** (جمع تكسير)
- **ساعٍ.** (مفرد)
- **سُعَاة.** (جمع تكسير)

ومن الضوابط النحوية الارتباط الضميري كما في ورود الضمير الدال على الجمع في الفعل (يكونوا)([1]) نحو:

- ينبغي **لشباب** اليوم أن **يكونوا** على وعي بقضايا الإسلام.

فالضمير الواو المتصل بالفعل(يكونوا) يدل بالضرورة على كلمة (شباب) اسم مجموع جمع تكسير.

٢. تعدد معاني السوابق واللواحق

ويقصد بها في علم اللغة الحديث (المورفيمات) وقد تطرقت الدراسة إلى الحديث عن المورفيم بنوعيه الحُرّ والمقيد، وهي أصغر وحدة صرفية ذات معنى، وتدخل على الصيغ لتؤدي وظائف الكلام، ولذلك فهي علامات تحمل المعنى، غير أن بعضها لا يحمل معنى محدداً وإنما يكون مشتركاً بين عدد من المعاني، لذلك نظر إليها على أنها متداخلة وسببت التداخل في الصيغ.

وقد تحدَّث مهدي أسعد عرار عن بعض منها ذاكراً الأبواب التي تتداخل بها، وهذه المورفيمات هي:

- **التاء:** وهي مورفيم من السوابق أواللواحق ويأتي في السوابق حمَّالاً لمعانٍ منها:

١. في صيغة المضارع المسندة إلى المخاطب وإلى الغائب نحو:

[1] مهدي عرار، **ظاهرة اللبس في العربية**، ص١٠٤.

- لن **تحضر** الحفل.

فيكون معنى الكلام: لن تحضر أنت الحفل، أو لن تحضر هي الحفل، فيحتمل أن يكون المقصود أنت (المذكر المخاطب) أو هي (المؤنث الغائبة)، وقد ذكر الرضي الأستراباذي المعاني التي تجيء لها التاء قال:" وتجيء التاء لأربعةَ عشرَ معنىً:

أحدها: الفرق بين المذكر [والمؤنث]([1]) نحو:

- ضارب و**ضاربة**.

- كاتب و**كاتبة**.

الثاني: لفصل الآحاد المخلوقة، وآحاد المصدر من أجناسها([2]) نحو:

- نخل **ونخلة**.

- تمر **وتمرة**.

أي للفرق بين اسم الجنس والواحد من هذا الجنس.

الثالث: أن تجيء التاء للدلالة على الجمع وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها، وهي على فاعل وفَعُول أو صفة منسوبة بالياء أو كائنة على فعَّال([3]) نحو:

- خرجت **خارجةٌ** على الأمير.

- **ركوب** و**ركوبة**.

- **البصرية والكوفية**.

- جماعة **جمَّالة**.

---

[1] الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، ،القسم ٢، ص٦٠١.
[2] الرضي الأستراباذي ، **المصدر نفسه، القسم٢**، ص٦٠٢.
[3] الرضي الأستراباذي ، **المصدر نفسه**، القسم ٢، ص٦٠٣.

الرابع: أن تدخل لتوكيد الصفة على فَعَّال أو فاعل أو مفعال أو فَعُول([1]) نحو:

- هو **راوية.**

- هو **نسَّابة.**

- هو **مطرابة.**

- هو **فروقة.**

- المتنبي **نابغةُ** عصرِهِ.

فهذه تفيد مبالغة الوصف.

الخامس: أن تدخل على الجمع الأقصى ([2]) نحو:

- لدينا **جوارية** كثيرة.

أي جمع جورب، وهي تأتي للدلالة على أن واحدها معرب.

السادس: أن تدخل أيضاً على الجمع الأقصى دلالة على أن واحده منسوب([3]) نحو: - **الأشاعثة والمشاهدة.**

السابع: أن تدخل على الجمع الأقصى أيضاً عوضاً عن ياء المد قبل الآخر([4]) نحو: - **جحاجحة** من جحجاح.

الثامن: أن تدخل لتأكيد تأنيث الجمع([5]) نحو:

- **أغربة.**

- **فِلْحة.**

- **جِمالة.**

---

[1] الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، القسم٢، ص٦٠٤.
[2] الرضي الأستراباذي ، **المصدر نفسه**، القسم٢، ص٦٠٤.
[3] الرضي الأستراباذي ، **المصدر نفسه**، القسم٢، ص٦٠٥.
[4] الرضي الأستراباذي، **المصدر نفسه**، القسم٢، ص٦٠٦.
[5] الرضي الأستراباذي، **المصدر نفسه**، القسم٢، ص٦٠٦.

- **حجارة.**

- **صقورة.**

التاسع: ومنها ما حمل معنى تأكيد التأنيث([1]) نحو:

- **ناقة** لأن مذكرها جمل.

العاشر: دخولها لا لمعنى من المعاني، بل هي تأنيث لفظي([2]) نحو:

- **ظلمة.**

- **غرفة.**

- **عمامة.**

- **ملحفة.**

الحادي عشر: دخولها عوضاً عن فاء الفعل([3]) نحو:

- **عِدة** من وعد.

- **زِنة** من وزن.

أو عن لامه نحو:

- **كُرة.**

- **ظُبة.**

الثاني عشر: دخولها عوضاًعن ياء الإضافة([4]) نحو:

- يا **أَبَت.**

- يا **أُمَّت.**

---

[1] الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، القسم٢، ص٦٠٧.
[2] الرضي الأستراباذي، **المصدر نفسه**، القسم٢، ص٦٠٧.
[3] الرضي الأستراباذي، **المصدر نفسه**، القسم٢، ص٦٠٧.
[4] الرضي الأستراباذي، **المصدر نفسه**، القسم٢، ص٦٠٧.

الثالث عشر: دخولها أمارةً للنقل من الوصفية إلى الاسمية، وعلامةً لكون الوصف غالباً غير محتاجٍ إلى موصوف([1]) نحو:

- **النطيحة.**

- **الذبيحة.**

الرابع عشر: دخولها عوضاً عن ألف التأنيث([2]) نحو:

- **حُبَيْرة** تصغير **حبارى.**

- **اللام:** ونقصد بها أل التعريف وهي من السوابق المورفيمية المشتركة بين معانيَ منها العهدية نحو:

- حضر **الطالب.**

وأما دلالة اللام الجنسية نحو:

- **التفاح** فاكهةٌ مفيدةٌ.

فالمقصود جنس التفاح وليس تفاحة بعينها.

- **النون:** وهي لاحقة صرفية تحمل معانٍ متعددة، من ذلك أنها تلحق جمع المذكر السالم والمثنى، لتدل على انقطاع الكلمة عن الإضافة نحو:

- حضر **المعلمون.**

- حضر **المعلمان.**

فالنون هنا دليل تمام الكلمة فهي غير محتاجة إلى غيرها نحو:

- **معلمو اللغة العربية** مجتهدون.

---

[1] الرضي الأستراباذي، **المصدر نفسه**، القسم٢،ص٦٠٧.
[2] الرضي الأستراباذي، **المصدر نفسه**، القسم٢، ص٦٠٧.

ومن دلالاتها أنها علامة إعرابية فرعية، يدل ثبوتها على رفع الأفعال الخمسة نحو:

– المحسنون **يزرعون** الخير بين الناس.

ويدل حذفها على أن الأفعال الخمسة منصوبة أو مجزومة نحو:

– لن **تنالوا** النجاح ما لم تبذلوا له جهداً.

– المجتهدان لم **يحضرا** الحفل التكريمي.

ومنها دلالتها على العدد والجنس نحو:

– الطالبات **يحضرنَ** الأصبوحة الشعرية. ([1])

فهنا دلالتها على الجمع لأن نون النسوة تدل على أن الفاعل جمع النسوة والجنس وهو جنس الإناث.

٥. تعدد معاني صيغ الأفعال:

وهذا يختص بالأفعال التي حملت صيغها معانيَ متعددة أو متضادة، فالصيغة الصرفية تسلب المادة معناها الأصلي، وتعطيها معنى جديداً منها، وذلك كما في صيغة (أفعل) إذ إن من معانيها السلب والإزالة، والمادة (عجم) تأتي بمعنى الإبهام، فإذا وضعت في الصيغة أفعل أصبحت بمعنى أزال الإبهام نحو:

– **عَجُمَ** الكتاب.

– **أعجم** المعلم الكتابَ. أي أزال إبهامه.([2])

ومن ذلك صيغة (تَفَعَّلَ) إذ تأتي بمعنى الاتخاذ وكذلك التجنب نحو:

– **تَبَنَّيْتُ** فلاناً. أي اتخذته ابناً.

– **تأثم** الرجل. أي تجنب الإثم.

---

[1] ينظر مهدي أسعد عرار، **ظاهرة تعدد المعاني الصرفية بين المواضع والبواعث** ، ص٢٠٣.
[2] مهدي عرار، **ظاهرة اللبس في العربية** ، ص١١٣.

وذلك لأن معنى الصيغة التجنب ومعنى المادة أتى إثماً، فالصيغة أعطت التأثم معنى جديداً وهو الترك أو التجنب ([1]) وقد ذكر ابن منظور في لسان العرب في تأثَّم الرجل ما نصُّه: " تأثم الرجل : تاب من الإثم واستغفر منه، وهو على السلب، كأنه سلب ذاته الإثم بالتوبة والاستغفار، أو رام ذلك بهما، ويقال تأثَّم فلانٌ أي فعل فِعْلا خرج به من الإثم" ([2]) وهذا السلب لمعنى المادة غالباً ما يوقع في اللبس اللغوي، إذ لا يُفْهم مقصد المُتحدث إلا ضمن سياق ما.

أ. الأسباب غير اللغوية:

١. تداخل اللهجات:

سبق الحديث حول هذا المصطلح في الفصل الأول من الدراسة، غير أن التداخل في اللهجات العربية كان من أسباب وقوع التداخل الصيغي، إذ إن قواعد العربية التي تدرس اليوم ما هي إلا حصيلة لهجات العرب في لغتهم.

والتداخل في اللهجات ضرورةٌ لغويةٌ طبيعيةٌ تعود إلى سعةِ المكان الصرفي في الجزيرة العربية، إذ حدد السيوطي القبائل التي يحتج بلغاتها فقال:" وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم" ([3])، وهؤلاء الفصحاء الذين يقصدهم لم يكونوا مجتمعين في مكان وزمان محدد، إذ إن العرب كانوا قبائل متناثرة في الجزيرة العربية، وعليه لم يكونوا على درجة واحدة من الفصاحة لذلك كان لا بدَّ من اختيار بعض القبائل التي وافقت شروط الفصاحة. وقد نقل السيوطي عن أبي نصر الفارابي قوله:" كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ وأسهله على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وإبانةً عما في النفس والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أخِذَ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم

[1] ينظر عبد اللطيف محمد الخطيب، **المستقصى في علم التصريف**، الجزء١، ص٣٤٤.
[2] ابن منظور، **لسان العرب**،مادة أثم.
[3] السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق أحمد الحمصي ومحمد القاسم، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ص٤٤.

وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكِلَ في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم و بالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لخمٍ ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب ولا من النمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد القيس لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عُمان لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم الهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم، والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب وصيَّرها علماً وصناعةً هم أهل الكوفة والبصرة فقط من بين أمصار العرب".([1])

ويمكن القول إن القبائل التي كانت محاذية للحدود مع الأمم الأخرى لم يكن لها نصيب من الاحتجاج بقولها؛ احترازاً من دخول الكلام غير العربي في القواعد العربية.

أما عصر الاحتجاج فقد امتد لأكثر من ثلاثمائة سنة قال الرضي الأستراباذي:"وظلت البادية مقصد العلماء يشدون إليها الرحال حتى أواخر القرن الرابع الهجري"([2])، وحدده عبد القادر البغدادي بالعصور التي يستشهد بكلام أهلها من شعر ونثر، وهي أربع طبقات: الطبقة الأولى الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى، والطبقة الثانية المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كَلَبيد وحسَّان، والطبقة الثالثة: المتقدمون،

[1] السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص٤٤.
[2] الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، القسم٢، ص٦٩.

ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق، والطبقة الرابعة: الموَّلَدون، ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا، كبشار بن بُرد وأبي نُواس، فالطبقتان الأوليان يحتج بشعرهما إجماعاً، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها.([1])

فلا شك أن قواعد العربية جمعت على أساس التغليب في المسموع من كلام العرب، والعرب يختلفون في كلامهم ولهجاتهم، إذ يظهر أن لهجة كل قبيلة من قبائلهم تميزت بصيغ واستعمالات خاصة بهم، ومن ذلك قول ابن الحاجب: " قال الفراء: ((إذا جاءك فَعَلَ مما لم يسمع مصدره)) يعني قياس أهل نجد أن يقولوا في مصدر ما لم يسمع مصدره من (فَعَلَ) المفتوح العين: (فُعُول)، متعدياً كان أو لازماً، وقياس الحجازيين فيه (فَعْل) متعدياً كان أو لا، هذا قوله والمشهور ما قدمنا، وهو أن مصدر المتعدي فَعْل مطلقاً، إذا لم يسمع، وأما مصدر اللازم ف (فُعُول) من (فَعَل) المفتوح العين، و(فَعَلٌ) من (فَعِلَ) المكسور و(فعالة) من (فَعُلَ) لأن الأغلب في السماع فيُرَدُّ غير المسموع إلى الغالب".([2])

ومعنى الكلام أن اللهجات العربية تختلف في أبنية الأفعال وفي مصادرها، وبالتالي في مشتقاتها وهذا الاختلاف أدى إلى تعدد الاحتمالات الدلالية، فالمصدر مثلا المستعمل عند قبيلة ما ربما يكون صفة مشبهة في أخرى.

ومن الأمثلة على التداخل في اللهجات وما سببه من تداخل في الصيغ ما طرحه نايل مسلم الربطة في رسالته للماجستير والموسومة بـ **(تداخل اللهجات في اللغة العربية)**، إذ درس هذه الظاهرة ومواقعها في أبنية الفعل وأبنية المشتقات، فقال: "أما في باب المصادر فقد لاحظ سيبويه أن العرب جاءت بالمصادر حين أرادت انتهاء الزمان على وزن (فِعَال)، فقالوا الصِّرام والقِطاع، وربما دخلت اللهجة في أخرى فكان فِعَال وفَعَال بفتح الفاء وكسرها- مثل الحِصاد

---

[1] البغدادي، عبد القادر بن عمر(ت ١٠٩٣هـ/١٦٧٢م)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م، الجزء١، ص٥.

[2] الرضي الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، الجزء١، ص١٥٧.

والحَصاد" ومنه قوله: " هناك لهجات تميل إلى الكسر، كما نجد ذلك في لهجة بني تميم، إذ هم يكسرون اللام في لفظة (مَطْلِع) فيقولون (مطْلِع الشمس) في قوله تعالى (حتى إذا بلغ مطْلِع الشمس)، في حين يفتحها الحجازيون فيقولون (مطْلَعَ الشمس) كما أن هناك لهجات تميل إلى الضمِّ كما في لفظة(يا أيُّهُا)، إذ المشهور فتح الهاء، وهذه لغة عامة العرب؛ أما لهجة بني مالك من بني أسد فتضمها، فيقولون: (يا أيُّهُ الناس)، وبعض اللهجات تميل من الكسر إلى الضم، كما في (كِدتُ)، وبعضهم يقول:(كُدْتُ)".([1])

وقد عرض نايل مسلم الربطة لنماذج وأمثلة من تداخل اللهجات في اسم الفاعل، واسم المفعول، واسمي الزمان والمكان، واسم الآلة، وصيغ المبالغة، وأفعل التفضيل مما لا مجال لذكره.([2])

ومما يُفهم منه أن تعدد اللهجات وتداخلها في المصادر والمشتقات جعل بعض الأبنية مشتركة بين المصادر والمشتقات من جهة، والمشتقات مع بعضها بعضاً.

٢. التطور اللغوي:

إن الحديث عن تطور اللغة إنما هو حديث عن مراحل حياة اللغة، إذ إنها كائنٌ حيٌّ تمر بما يمر به الكائن الحي، في نشأتها وتطورها، وهي ظاهرة اجتماعيةٌ تحيا في أحضان المجتمع، وتستمد كيانها منه ومن عاداته وتقاليده وسلوك أفراده، وهي تتطور بتطور هذا المجتمع، فترقى برقيه وتنحط بانحطاطه، وهذا التطور يشمل عناصرها من أصوات وقواعد ومتن ودلالات.([3])

---

[1] نايل الربطة، **تداخل اللهجات في اللغة العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة،٢٠٠٨، ص٣٠،٢١.
[2] نايل الربطة، **المرجع نفسه**، من ص ص١٠٣-١٣٣.
[3] رمضان عبد التواب، **لحن العامة والتطور اللغوي**، الطبعة الثانية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٣٥.

ومن مظاهر التطور في دلالات الصيغ واستعمالاتها ما يلي:

- **التطور بالنقل من المصدر إلى الوصف:**

ويختص بالمصادر التي استعملت صفات لأسباب معينة ترتبط بطبيعة التطور اللغوي، وربما تعود لحاجة المتكلم إلى المبالغة بالوصف، فدعاه ذلك لاستعمال المصدر؛ لأن المصدر يحمل الدلالة على الحدث المجرد عن أي زمن، وذلك نحو استعمال صيغة فَعْل للصفة المشبهة نحو: – القاضي **العَدْل** هو الله.

- **التطور بالنقل من المذكر إلى المؤنث:** ويختص هذا التطور بنقل دلالة الكلمة من الدلالة على التذكير إلى الدلالة على المؤنث والعكس صحيح، وهذا طبيعي؛ لأن اللغة العربية في بداياتها لم تكن تميز بين المذكر والمؤنث، فقد كانت تطلق لفظة معينة على نوع الحيوان سواءٌ أكان ذكراً أم أنثى مثل لفظة إنسان، ثم قالوا: رجل وامرأة، ثم قالوا: رجل ورجلة، ثم قالوا: امرأ وامرأة، ثم إنسان وإنسانة، وهذا التطور لا يخلو من الفوضى، وهو ربما يعود إلى الأصل وهي لهجات العرب.([1])

ومنه تسمية المذكر بما كان مؤنثاً لفظياً كـ (معاوية) و(حمزة)، وتسمية المؤنث الحقيقي بما كان خالياً من علامة التأنيث كـ(قمر) و(هند)، وهو تطورٌ طبيعي يختص بتلك المرحلة من التطور ومن عمر العربية.([2])

- **التطور بالنقل من الوصف إلى العَلَم:** وهو " تصيير المنقول عَلَماً على شخص معين، بعد أن كان موضوعاً ليدل على معنى من المعاني الجنسية"([3]) فالعلم مرتجل ومنقول، وأما المرتجل فيختص بالأعلام التي وضعت أصلاً في اللغة علامةً على مسمياتها، نحو: شمس وقمر، وأما المنقول وهو" ماله أصل في النكرات مستعمل ثم

---

[1] عصام نور الدين، **المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث**، الطبعة الأولى١٩٨٨م، ص١٤٢.
[2] مهدي عرار، **ظاهرة تعدد المعاني الصرفية بين المواضع والبواعث**، ص٢١٤.
[3] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، الجزء١، ص٣٧٠.

سمي به الشخص"([1]) فمن الأعلام ما نقل عن اسم الفاعل من الثلاثي، نحو: حامد، ناصر، خالد، وباسم.

ومن غير الثلاثي، نحو: مُعْتَزّ، ومُحْسِن، ومفيد.

ومنه ما نُقِلَ عن صيغ المبالغة، نحو: ضحَّاك، وعباس، وفاروق، ومثقال.

ومنه ما نقل عن الصفة المشبهة، نحو: حسن، ورهف، وكريم، وأمين، وحسناء، وخضراء، وميثاء وعفيف.

ومنه ما نُقِلَ عن اسم المفعول من الثلاثي وغيره، نحو:محمود، ومأمون، ومنصور، ومُهَنّد، ومُحَمَّد.([2]) وقد حدد السيوطي العلم المنقول في ثلاثة عشر نوعاً وكان منها: المنقول عن اسم معنى، واسم فاعل، واسم مفعول، وزاد عليها الصفة مشبهة، وكذلك المنقول عن أفعل التفضيل.([3])

وقد عدّ سيف الدين الفقراء مجيء أسماء الأعلام على وزن صيغة من صيغ المشتقات مظهراً من مظاهر توظيف المشتقات، اقتضاه توسع العرب في استخدام الصيغ الصرفية، والتنوع في دلالاتها، فالنقل الذي عبر عنه القدامى ما هو إلا مظهر من مظاهر التطور الدلالي لهذه الصيغ، وهو تطور مازال شائعا في العصر الحديث على سعة.([4])

وتفقد المشتقات وظيفتها النحوية في الجملة من حيث تحملها الضمير أو عملها في المنصوب، فينظر إليها على أنها أسماء جامدة، تدل على معنى أو ذات.([5])

ويمكننا القول إن العلمية من أهم أسباب التداخل الصيغي؛ لأن كل الأعلام المنقولة في حكم المتداخلة.

---

[1] الشاطبي، **المصدر نفسه**، ص ٣٧٠.
[2] سيف الدين الفقراء، **المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية**، ص١٣٤.
[3] ينظر السيوطي، **الأشباه والنظائر**، الجزء٣، ص٧٩.
[4] سيف الدين الفقراء، **المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية**، ص١٣٥.
[5] سيف الدين الفقراء، **المرجع نفسه**، ص١٣٥.

ضوابط التداخل الآمن:

إن الوسيلة إلى فهم النص هي النظر في تضافر العلامات المنطوقة أو المكتوبة، ليصل بواسطتها إلى تحديد المبنى،([١]) وقد توصلت الدراسة إلى أن الصيغ في الصرف من المواضع التي تُوقِعُ في اللبس اللغويِّ، ولذلك كان لا بُدَّ من البحث عن ضوابط أو قرائن تجعل التداخل بينها آمناً، وقد ظهر أن ثَمَّةَ ضوابطُ تفصل بينها وهي:

١.الضوابط النحوية: وهي خصائص تتميز بها الكلمة من خلال وجودها في التركيب، ومن خلال ارتباطها مع غيرها من الأبنية بعلاقات تحددها طبيعة التركيب نفسه، فهي ضوابط لا يتحقق وجودها إلا في التراكيب([٢]) وهي:

- **علامات الاسم أو خواصه**

وهي العلامات التي تميز الاسم وتخصُّه، ومنها الإسناد إليه، ودخول أل التعريف عليها، والجر، والتنوين، والإضافة، والنداء.([٣])

فالإسناد:هي العلاقة التي تربط بين المبتدأ والخبر، ثم بين الفعل والفاعل، أو نائبه، والوصف المعتمد بفاعله، أو نائب فاعله، وبعض الخوالف بضمائمها([٤])، وهي علامة من علامات الأسماء قال ابن هشامٍ: " فالاسم ما يقبل أل، أو النداء، أو الإسناد إليه".([٥])

وكل ما دخلته لام التعريف فهو اسم([٦])

وخُصَّ الاسم بالجر ليوفوا الاسم علاماته الثلاث التي تدخله؛ نظراً لأصالته في الإعراب.([٧])

---

[١] تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، ص١٩١.
[٢] لطيفة النجار، **دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها**، ص٤٨.
[٣] ينظر الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، قسم١، ص٢٨.
[٤] تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص١٩٤.
[٥] ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص٣٦.
[٦] الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، قسم١، ص٢٨.
[٧] الرضي الأستراباذي، **المصدر نفسه**، ص٣٠.

- **الموقع**

أو الرُّتبة كما سمَّاها تمام حسان: وهي إحدى القرائن اللفظية في السياق، وهي إما أن تكون محفوظة بمعنى تبقى دون أي تغيير وتكون قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها، وإما أن تكون غير محفوظة بمعنى يطرأ عليها التغيير من تقديم وتأخير وبذلك تصبح مظنة لصاحبها([١])، فالمصادر في اللغة العربية تأخذ موقع المفعول المطلق والتمييز وهو من المواقع المحفوظة.

- **الإضافة**

تعد الإضافة من القرائن اللفظية التي تضبط الصيغ المتداخلة وهذا الضابط يختص بصيغة (اسم الفاعل) التي تتحول من الدلالة على اسم الفاعل إلى الدلالة على الصفة المشبهة.

- **العلامة الإعرابية**

للعلامة الإعرابية الدور المهم في ضبط التداخل الصيغي علاوةً على دورها في الإعراب، وهذا ملْتَمَسٌ في النظرية الأولى التي بني عليها النحو العربي، وأن هذه العلامة الإعرابية دليل على تأثر حاملها بعامل ما، لكنها مع ذلك لا تشكل قرينة قاطعة على الباب الذي هي علامة عليه، ولذلك كان القول بتضافر القرائن؛ ويعني ذلك أن تجتمع القرائن اللفظية والمعنوية لإيضاح المعنى المطلوب([٢]).

وأقصد بذلك أن العلامة الإعرابية مع أهميتها في ضبط التداخل الصيغي إلا أنها غير كافية لذلك، لأن العلامات الإعرابية مشتركة بين أبواب نحوية متعددة.

---

[١] تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص٢٠٧.
[٢] تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص١٩٢.

فالفتحة مثلا لا تدل على بابٍ نحوي واحد وكذلك الضمة والكسرة فهي مشتركة بين أبواب كثيرة كذلك هناك حركات لا تظهر بسبب الثقل أو التعذر، وبذلك تتبين أهمية نظرية تضافر القرائن.

٢.الضوابط الاشتقاقية

وهي الشروط التي ينظر في توافرها في الفعل الذي تؤخذ منه المشتقات ومصادرها، وبعض هذه الضوابط يختص بشروط الفعل التي يصاغ منها وهي:

- **التعدي واللزوم**

ويختص هذا الضابط بباب الصفة المشبهة إذ شرط صوغها ذكره أغلب الصرفيين هو لزوم الفعل وعدم تعديه([1]) نحو:

– كَرُمَ الرجلُ فهو **كريم.**

فالفعل **(كَرُمَ)** فعل لازم بدليل اكتفائه بالفاعل.

وكذلك لزوم الفعل الذي تُحَوَّل منه الصفة المشبهة من اسم الفاعل فلا تكون الصفة المشبهة من الفعل المتعدي.

كذلك الفعل الثلاثي المجرد من باب (فَعَلَ) إن لم يكن لمصدره دلالة فالقياس فيه (فَعْلٌ) إذا كان متعدياً، وهذا الضابط ضابط أغلبية، فشرط التعدي وعدم الدلالة على أيٍّ من المعاني التي ذكرها الرضي الأستراباذي جعله ضابطاً لهذا المصدر([2]).

---

[1] فيصل إبراهيم صفا، **الصفة المشبهة قراءة جديدة في البنية الشكلية والدلالية لبعض الأوصاف المستعملة**، مجلة مجمع اللغة العربية، المجلد العشرون، العدد الحادي والخمسون، عمان، ١٩٩٦م.

٢الرضي الأستراباذي، **شرح الشافية**، الجزء١، ص١٥٦.

- **ثلاثية الفعل أو مزيده**

وهو ضابط صوغ اسم التفضيل([١]) واسم الآلة([٢])، ولذلك هي قيد تُعْرَفُ بـه الصـيغ، واسم التفضيل القياسيّ الذي يكون على وزن أَفْعَل لا يصاغ إلا من الفعل الثلاثي، وإذا صيغ من غير الثلاثي فلا يكون على وزن أَفْعَل، وكذلك الحال في اسم الآلة فإذا كانت الصيغة مشتقة من فعل ثلاثي ودالة على الآلة تكون بذلك اسم آلة لا غير.

- **البناء للمعلوم والمجهول**

ويختص هذا الضابط بصياغة اسم المفعول، إذ إنه لا يصاغ إلا مـن الفعـل المبنـي للمجهول، ولذلك فهذا الضابط يمنع التداخل على مستوى الفعل الذي يصاغ منه هـذا المشـتقّ تحديداً، وكذلك البناء للمعلوم هو شرط صوغ اسم الفاعل([٣]) واسم التفضيل وعلامة عليهما؛ لأنه من شروط الفعل الذي يصاغ منه اسم التفضيل البناء للمعلوم بحيث لا يكون مبنياً للمجهول بناء يطرأ ويزول مما يبنى للمجهول حيناً وللمعلوم حيناً آخر.([٤])

٣. ضوابط صرفية سياقية

وهذه الضوابط من أهم الضوابط المزيلة للتداخل؛ لأن السياق يكشف عن تناوب الصيغ الصرفية، فبدونه لا يمكن الوصول إلى حدود التناوب بين الصيغ الصرفية، وكـذلك دوره فـي تحديد الدلالات المشتركة بين الصيغ، ويمكن القول إن للسياق دوراً فاعلاً في تحديـد المعنـى الصرفي في كثير من الصيغ المتحدة شكلاً، والصيغ التي يقع فيها التناوب الدلالي،([٥]) قال تمام حسان: "المعاني الوظيفية التي تعبر عنها المباني الصرفية هي بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال،

---

[١] عبد اللطيف محمد الخطيب، **المستقصى في علم التصريف**، ص٥١٦.
[٢] عبد اللطيف محمد الخطيب، **المرجع نفسه**، ص٥٤٧.
[٣] عبد اللطيف محمد الخطيب، **المرجع نفسه**، ص٤٤٧.
[٤] عباس حسن، **النحو الوافي**، الجزء٣، ص٣٥٠.
[٥] سيف الدين الفقراء، **المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية**، ص١٦٥.

فالمبنى الصرفي الواحد صالحٌ لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد، ما دام غير متحقق بعلامةٍ ما في سياق ما".([1])

٤. ضوابط دلالية

ربط العلماء القدامى بين شروط صياغة الأبنية وبين دلالاتها ربطاً وثيقاً، إذ جعلوا الدلالة علامة على البناء([2]) ومن الأبنية التي ارتبطت دلالتها بشروط صياغتها المصادر والمشتقات بعمومها، ومن الدلالات التي تؤديها هذه الأبنية:

١.الدلالة على الثبوت

وهذه الدلالة تختص بالصفة المشبهة، إذ نجد أن كثيراً من العلماء والصرفيين يلحون على دلالة الثبوت للموصوف، وقد جعلوها من القرائن المقيدة للصفة المشبهة، وهذه القرينة تكون واضحة الأثر في الصفات المشبهة المحولة عن اسم الفاعل، إذ إنها تكون مشتركة في الدلالة بين اسم الفاعل والصفة المشبهة، والدلالة على الثبوت تكون بقرينة معنوية وهي اليقين الشائع بدوام تلك الأوصاف([3]) نحو:

- الشمس **مستديرةُ** الشكلِ.

فاستدارة الشكل صفة ثابتة في الشمس و لدينا يقين شائع بدوام تلك الصفة للشمس.

٢. الدلالة على الحدوث

ويقصد بها أن تكون الصيغة دالةً على حدوث الصفة في صاحبها وتجددها فيه، وتكون هذه الدلالة في اسم الفاعل لأنه أدوم وأثبت من الفعل، ولكنه لا يرقى إلى ثبوت الصفة المشبهة، فالفعل الماضي يدل على الحدث الماضي، والمضارع يدل على الحال أو الاستقبال، أما اسم

---

[1] تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص١٦٣.
[2] ينظر فاضل السامرائي، **معاني الأبنية العربية**، ص٢٠.
[3] ينظر عباس حسن، **النحو الوافي**، الجزء٣، ص٢٤٥.

الفاعل فيشير إلى حالة من الحدوث يمكن الانفكاك عنها وهي ليست كثبوت الصفة المشبهة كما في طويل وقصير لا يمكن الانفكاك عنها([1])، ودلالة اسم الفاعل على الحدوث تكون دلالة على المضي، بمعنى أن تدل على دوام الوصف في الزمن الماضي، نحو:

- مررتُ برجلٍ **قائمٍ** أبوه.

ودلالة الحال أن يكون في التركيب ما يدل على الحال، نحو:

- **أمسافرٌ** سعيدٌ الآن؟

ودلالة الاستقبال بظروف الاستقبال، نحو:

- **أمسافرٌ** سعيدٌ غداً؟

ودلالة الاستمرار معنوية بالأفعال التي تحصل يومياً، نحو:

- إن الله **فالق** الحبِّ والنَّوى.

ويضيف عبد اللطيف الخطيب اسم المفعول إلى هذه الدلالة قائلاً في تعريفه:" هو صفةٌ تشتق من الفعل المبني للمفعول، وتكون دالةً على وصف وقع في الموصوف بها دلالةً حادثةً متجددةً".([2])

٣. الدلالة العددية

وهي من المعاني الصرفية التي يعتمد أداؤها على اللواحق، وهي الدلالة على التثنية والجمع، وتؤدي اللواحق دورها في تحقيق المخالفة أو الفرق بين المفرد والمثنى أولا، والمفرد والجمع ثانياً والمثنى والجمع ثالثاً، وذلك عن طريق التَّغيُّرات الحاصلة في صيغة المفرد، فإذا كان التغير منضبطاً أو بمعنى آخر قياسياً مطرداً تكون الدلالة على المثنى حاصلة بهذا التعبير،

---

[1] ينظر فاضل السامرائي، **معاني الأبنية العربية**، ص٤١.
[2] عبد اللطيف محمد الخطيب، **المستقصى في علم التصريف**، الجزء١، ص٤٧٨.

وأما إذا كان التغير غير منضبط أو غير مطَّرد في أقيسته تكون الدلالة على جمع التكسير حاصلة بهذا التعبير.([1])

٤. الدلالة على الوصف:

ويقصد هنا بالوصف الصفة الصرفية وهي صيغة لفظية، فهي الكلمة نفسها لا الموقع الذي تشغله، وتتميز الصفة الصرفية أو الوصف بسمتين:

أ. أولاً أنها اسم مشتقّ لا جامد.

ب. وثانياً أنها صيغة لفظية خاصة تناط بها دلالة.

فالصفة (أحمر) مثلاً مشتقة من الفعل (حَمِرَ) وتدل على موصوفٍ بالحمرةِ.

فالوصف إما أن يدل على موصوف على سبيل الفاعلية أو المفعولية، أو على موصوف أفضل من غيره كما تدل على زمان الحدث أو مكانه أو آلته.([2])

٥. الدلالة على الأدواء

وذلك بأن تدل الصيغة على الأدواء، فتكون صيغتها حينئذ للمصدر لقول الرضي الأستراباذيّ" والغالب في مصدر الأدواء من غير باب (فَعِلَ) المكسور العين الفُعَال كالسُّعال والدُّوار والعُطَاس والصُّداع".([3])

٦. الدلالة على الأدواء والعيوب الظاهرة والباطنة

ويمكن أن تكون للصفة المشبهة على (فَعِلٌ)([4]) وتختلف هذه الدلالة عن سابقتها، وتختص بما كان داءً باطنياً، وهم في هذه الدلالة تجاوزوا المرض المادي الجسدي إلى ما

---

[1] ينظر محمد خير حلواني، **المغني الجديد في علم الصرف**، ص٣٦١.
[2] ينظر محمد خير حلواني، **المغني الجديد في علم الصرف**، ص٢٤٣.
[3] الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الشافية**، الجزء١، ص١٥٤.
[4] ينظر الرضي الأستراباذي، **المصدر نفسه**، الجزء١، ص١٤٣.

يصيب الإنسان من أمراض نفسية وحالات عصبية، فـ (عَمٍ) لمن عَمِيَ قلبه ولـــيس بصـــره ([1])، وفَرِح وحَزِن حالات نفسية وليست بأمراض([2])، ومن العيوب الظاهرة نَكِدٌ، وعَسِرٌ.

٧. الدلالة على الألوان

وتكون الدلالة على الألوان ضابطة لأبنية المصدر والصفة المشبهة، حيـــث إن مجـــيء البناء على وزن (فُعْلَة) ودلالته على الألوان يكون مصدراً، ومجيء البناء علـــى وزن(أفعـــل) ودلالته على الألوان صفة مشبهة للفعل اللازم من باب (فَعُلَ).

٨. الدلالة على الأصوات

وتكون ضابطاً للمصادر (فِعَال) و(فُعَال) و(فعيل)، نحو:

- صَرَخَ الطفلُ **صُراخاً** مُزعجاً.
- تَصْهُلُ الخيلُ **صهيلاً**.

٩. الدلالة على الامتناع

وذلك بأن تدل المصادر على الامتناع نحو:

- يأبى الحر الذل **إباءً**.

وهنا يظهر أن أثر معنى الفعل أو دلالتهما لهما الدور في بناء المصدر، فكـــل مـــا دلَّ علـــى امتناع جاء على هذا الوزن.

---

[1] فاضل السامرائي، **معاني الأبنية العربية**، ص٦٩.
[2] لطيفة النجار، **دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها**، ص٦٦.

١٠. الدلالة على الحِرَف

وتكون ضابطاً لمصدر ما دلَّ على حرفة، أو صناعة، أن يأتي علـــى وزن (فِعَالـــة)أو (فَعَالة) كالصِّياغة والحياكة والتجارة والإمارة أو الوَكَالة والدَّلَالة والوَلاية"([1])

١١. الدلالة على الزمان

وذلك شرط صوغ اسم الزمان أن يدل على زمان وقوع الفعل مضافاً إلى المعنى المجرد الذي يدل عليه ذلك المصدر والدلالة على الزمان تكون بالقرينة اللفظية وهي ظروف الزمـــان نحو:

- **موعدنا** بعد العصر.
- **المَجْلِس** قبل المحاضرة.
- **ملتقانا** ساعة الفجر.
- **مَغْرِس** الأشجار الآن.

١٢. الدلالة على المكان

وتكون الدلالة على المكان من شروط صوغ اسم المكان، مضافاً إلى دلالة اسم المكان على ما يدل عليه المصدر، وتكون الدلالة على المكان بالقرينة اللفظية، نحو:

- **موعدنا** أمام المدرسة.
- **مجلسنا** داخل الحافلة.
- **مأكلنا** خارج البيت.

---

[1] ينظر الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الشافية**، الجزء١، ص١٥٣.

١٣. الدلالة على الآلة

وتكون بذكر الأداة التي تستخدم في إيجاد معنى ذلك المصدر وتحقيق مدلوله، وتكون هذه الأداة (ذاتاً) معروفة نحو المِبْرَد هو أداة برد الحديد والمِثْقَب وهو أداة الثقب.([1])

والدلالة على الآلة بالقرينة المعنوية إذا قصدت الأداة المعروفة لدينا التي تحقق مدلول المصـــدر نحو:

- قَطَّعْتُ الأخشاب **بمنشارٍ** قويٍّ.

هنا اسم الآلة لأن أداة تقطيع الأخشاب هي المنشار.

- الثرثار كثير الكلام **منشارٌ** للأخبار.

هنا صيغة مبالغة بدليل أنه لم يقصد الأداة المعروفة، بل قصد أنه كثير النشر لأخباره.

[1] عباس حسن، **النحو الوافي**، ص٣٣٣.

الخاتمة والنتائج:

تناولت الدراسة التداخل الصيغي في أبنية المصادر والمشتقات وتوصلت إلى عدد من النتائج وهي:

١. هناك اختلاف بين العلماء المتقدمين والمحدثين في تحديد مفهوم التداخل في الاصطلاح.

٢. الترادف ظاهرة عامة في استعمال المصطلحات لدى المتقدمين والمحدثين، فلا يوجد إجماع بينهم على مصطلحٍ يصف هيئة الكلمة أو ما نقصد به الصيغة.

٣. التداخل اللغوي ظاهرة عامة تقع في مستويات اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والمعجمية.

٤. عدم وجود مراحل مفصلية لتطور استعمال مصطلح الصيغة، إذ إنها متداخلة ومختلطة في التسلسل التاريخي.

٥. هناك اختلاف في حدود المصادر والمشتقات، وفي أقسام كلٍّ منها بين المتقدمين والمحدثين.

٦. أسباب التداخل الصيغي لغوية من داخل اللغة، وتتمثل بالتناوب الدلالي، وتعدد معاني الصيغ، والعوارض التصريفية، وتعدد معاني السوابق واللواحق، وغير لغوية وتتمثل بالتداخل اللهجي، والتطور اللغوي.

المصادر:

١. **القرآن الكريم.**

٢. الأشموني، علي بن محمد، (ت٩٢٩ه/١٥٢٣م)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،** تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٥٥م.

٣. ابن الأنباري، أبو بكر(ت٣٢٨ه/٩٠٧م)، **المذكر والمؤنث،** تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة،.١٩٨١

٤. ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، (ت ٤٦٩ه/١٠٧٧م)، **شرح المقدمة المحسبة،** تحقيق خالد عبدالكريم، المكتبة العصرية، الكويت.

٥. بحرق، محمد بن عمر(ت٩٣٠ه/١٥٠٩م)، **فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال،** تحقيق مصطفى نحاس، الكويت،١٩٩٣م.

٦. أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، (ت ٥٧٧ه/١١٨١م)

– **أسرار العربية،** تحقيق: بركات يوسف هبود، الطبعة الأولى، دار الأرقم، بيروت، ١٩٩٩م.

– **الإنصاف في مسائل الخلاف،** تحقيق جودة مبروك، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧.

٧. التهانوي، محمد بن علي(ت١١٥٨ه /١٧٤٥م)، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم،** تحقيق علي دحروج، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٦م.

٨. الثمانيني، عمر بن ثابت، (ت٤٦٩ه/١٠٧٧م)، **شرح التصريف،** تحقيق إبراهيم بن سلمان النعيمي، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م.

٩. ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت٣٩٢ه/١٠٠٢م)، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الرابعة، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ١٩١٣م.

١٠. أبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥ه /١٣٤٤م)

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ١٩٩٦.
- **المبدع في التصريف**، تحقيق عبد الحميد السيد طلب، دار العروبة، الكويت، ١٩٨٢م.

١١. ابن الخطيب، لسان الدين (ت ٧٧٦ه/١٣٥٥م)، **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق محمد عبد الله عنان، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة،١٩٧٧م.

١٢. الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن(ت ٦٨٦ه/١٢٨٧م)،

– **شرح الرضي على شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.

– **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، تحقيق حسن بن محمد الحفظي، الطبعة الأولى، طباعة إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض،١٩٩٣.

١٣. ابن السراج، محمد بن سهل، (ت٣١٦ه / ٩٢٨م)،

– **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

–**رسالة في الاشتقاق**، تحقيق محمد علي الدرويش ومصطفى الحدري، دمشق،١٩٧٢.

١٤. سيبويه، عمرو بن عثمان، (ت١٧٩ه/٧٩٥م)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، عالم الكتب بيروت ١٩٨٣م.

١٥. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت٩١١ه/١٥٠٥م)،

- **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق :عبد العال سالم مكرم، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٣م.

- **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق أحمد الحمصي ومحمد قاسم، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٩م.

١٦. الشاطبي، إبراهيم بن موسى(ت٧٩٠هـ/١٣٦٩م)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة،٢٠٠٧م.

١٧. الشريف الجرجاني، علي بن محمد(ت٨١٦ه-١٤١٣م)**التعريفات**، تحقيق محمد صديّق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر ٢٠٠٤م.

١٨. الطرودي، أحمد مصطفى(ت ١١٦٧هـ/١٧٤٦م)، **جامع العبارات في تحقيق الاستعارات**، تحقيق محمد رمضان الجربي، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ١٩٨٦م.

١٩. عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣ه/١٦٨٢م)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة ،١٩٨٩م.

٢٠. عبدالقاهر الجرجاني، (ت٤٧١ه/١٠٧٨م)، **المقتصد في شرح التكملة**، تحقيق أحمد بن عبدالله الدويش، الطبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ٢٠٠٧م.

٢١. ابن عصفور، علي بن مؤمن، (ت٦٦٩ه/١٢٧١م)، **الممتع في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، لبنان، ١٩٩٦م.

٢٢. العيني، محمود بن أحمد (ت ٨٥٥ه/١٤٥١م)، **شرح المراح في التصريف**، تحقيق عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد،١٩٩٠م.

٢٣. ابن القطّاع الصقلي، علي بن جعفر (ت٥١٥ه/١١٢١م)، **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، تحقيق أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ١٩٩٩م.

٢٤. الكفوي، أيوب بن موسى، (ت١٠٩٤ه/١٦٨٣م)، **معجم الكليات**، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م.

٢٥. ابن مالك، محمد بن عبدالله، (ت٦٧٢ه/١٢٧٣م)،

– **شرح التسهيل**، تحقيق عبد الرحمن السيد، هجر للطباعة والنشر، الجيزة،١٩٩٠م.

– **متن ألفية ابن مالك**، تحقيق عبد اللطيف بن محمد الخطيب، الطبعة الأولى، دار العروبة، الكويت، ٢٠٠٦م.

٢٦. المُبَرِّد، محمد بن يزيد، (ت٢٨٥ه/٨٩٨م)، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثالثة، مطبعة الأهرام التجارية، القاهرة،١٩٩٤م.

٢٧. مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق، مصر، ٢٠٠٤م.

٢٨. المرادي، الحسن بن قاسم (٧٤٩ه/١٣٢٨م)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة٢٠٠١م.

٢٩. ابن منظور، محمد بن مكرم (ت٧١١/١٣١١م)، **لسان العرب**، تحقيق عبدالله الكبير وآخرين، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة.

٣٠. ابن هشام، عبدالله بن يوسف، (ت٧٦١ه/١٣٦٠م)،

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٩٧م.

- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة السادسة، المكتبة التيجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٥٣م.

٣١. ابن يعيش، يعيش بن علي، (ت ٦٤٣ه/١٢٤٥م):

- **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، الجزء٧.

- **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة،

الطبعة الثالثة، دار الملتقى، سوريا، ٢٠٠٥م.

المراجع:

١. أحمد، محمد عبد الدايم، **معجم الأبنية العربية**، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، لبنان،٢٠٠٢م.

٢. أحمد، مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨م.

٣. إسماعيل، عمايرة، **الأقيسة الفعلية المهجورة**، الطبعة الأولى، دار الملاحي، الأردن، ١٩٨٨م.

٤. إميل، يعقوب، **معجم الأوزان الصرفية**، الطبعة الأولى،عالم الكتب، بيروت،١٩٩٣م.

٥. تمّام، حسّان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م.

٦. رمزي، منير بعلبكي، **معجم المصطلحات اللغوية**، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت،١٩٩٠م.

٧. رمضان، عبد التواب، **لحن العامة والتطور اللغوي**، الطبعة الثانية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٨. سيف الدين، طه الفقراء، **المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، إربد،٢٠٠٥م.

٩. شوقي، ضيف، **تيسيرات لغويَّة**، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠م.

١٠. عباس، حسن، **النحو الوافي**، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر.

١١. عبد اللطيف، محمد الخطيب، **المستقصى في علم التصريف**، الطبعة الأولى، مكتبة دار العروبة، الكويت، ٢٠٠٣م.

١٢. عبدالله، الفوزان، **دليل السالك إلى ألفية ابن مالك**، دار المسلم للنشر والتوزيع.

١٣. عصام، نور الدين، **المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث**، الطبعة الأولى١٩٨٨م.

١٤. فاضل، السامرائي، **معاني الأبنية في العربية**، الطبعة الأولى، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨١م.

١٥. فخر الدين، قباوة، **تصريف الأسماء والأفعال**، الطبعة الثانية، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٩٤م.

١٦. كمال، الزيتوني، **ظاهرة الالتباس في اللسان العربي**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

١٧. لطيفة إبراهيم النجار، **دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها**، الطبعة الأولى، دار البشير، عمان، ١٩٩٤.

١٨. محمد، أمنزوي، **التعديلات الصوتية المشروطة للصيغ الصرفية المقيسة المعتلة**، كتاب إلكتروني من ترقين المؤلف، مراكش ٢٠١٢م.

١٩. محمد، خير حلواني، **المغني الجديد في علم الصرف**، الطبعة الخامسة، دار الشرق العربي، بيروت، ١٩٩٩م.

٢٠. محمد، سمير اللبدي، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان، بيروت،١٩٨٥.

٢١. محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، **مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً**، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة،١٩٨٤م.

٢٢. محمد طه الجندي، **التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل**، .١٩٩٨

٢٣. محمد عبدالخالق عضيمة، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، دار الحديث، القاهرة، ١٩٧٢م.

٢٤. محمد محيي الدين عبد الحميد، **دروس التصريف**، المطبعة العصرية، بيروت، ١٩٩٥.

٢٥. محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، دار اليمامة، دمشق وبيروت، ١٩٨٠.

٢٦. مهدي، عرار، **ظاهرة اللبس في العربيـــة**، الطبعـــة الأولـــى، دار وائـــل، الأردن ٢٠٠٣م.

الدوريات:

١. فكري محمد سليمان، " **اسم الفاعل دراسة نظريـــة تطبيقيـــة فـــي البنيـــة الصـــرفية والاستعمال النحوي**"، مجلة علوم اللغة، المجلد الثـــامن، العـــدد الرابـــع ، ٢٠٠٥م، مـــن ص ص٢٤٩-٣٢٥.

٢. فيصل إبراهيم صفا،"**الصفة المشبهة قراءة جديدة في البنية الشكلية والدلالية لـــبعض الأوصاف المستعملة**"، مجلة مجمـــع اللغـــة العربيـــة، المجلـــد العشـــرون، العـــدد الحـــادي والخمسون،عمان، ١٩٩٦م.

٣. مهدي عرار،"**ظاهرة تعدد المعاني الصرفية في العربية بين المواضع والبواعث**" المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد التاسع والعشرون، العدد الثالث عشر ومائة، ٢٠١١م، مـــن ص ص ١٨٩-٢٢٢.

الرسائل الجامعية:

١. نايل مسلم الربطة، **تداخل اللهجات في اللغة العربية**، رسالة ماجستير (غير منشـــورة) جامعة مؤتة، الكرك،٢٠٠٨م.

المراجع الأجنبية (المترجمة) :

١. ماريو پاي، **أسس علم اللغة**، ترجمة أحمد مختار عمر، الطبعة الثامنة، عـــالم الكتـــب، القاهرة، ١٩٩٨م.

٢. محمد، حسن باكلّا، **معجم مصطلحات علم اللغة الحديث**، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، بيروت،١٩٨٣م.

٣. هنري، فليش، **العربية الفصحى: نحو بناء لغوي جديد**، ترجمة عبد الصبور شاهين، الطبعة الثانية، دار المشرق، بيروت،١٩٨٣م.

Abstract

This study aimed to detect manifestations of the phenomenon of interference linguistic formulas sources and derivatives in the Arabic language morphology ; then its studied the effect of interference in morphological terms and its uses according to morphologists old and new ; to monitor their trends draws scientists to standardize terminology.

Then study showed the morphological in the structure of infinitives and derivative nouns in the Arabic language descriptive and analytical approach to clarify the structure of origin, then what intersect with its sub- structure .

The study suggested derivative and morphological , syntactical , and contextual controls to achieve the controls over confusion between the overlapping morphological terms in the Arabic language with the emergence of the phenomenon of the combination of clues when dissolving the morphological overlapping.